

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي - دراسة مقارنة بين مصر وتونس والبحرين

إعداد
إسراء جمال رشاد عرفات

إشراف
د. حسن أيوب

قُدِّمَتْ هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2017م

الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي - دراسة مقارنة بين مصر وتونس والبحرين

إعداد

إسراء جمال رشاد عرفات

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2017/12/19م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1. د. حسن أيوب / مشرفاً ورئيساً

2. أ. د. جورج جقمان / ممتحناً خارجياً

3. د. رائد نعييرات / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى قاصتي العطاء اللتي غرسا في تربة ذاتي بذور حب ورعاية سماوية، إلى اللتي تشهد لهما الروح بالفضل وتنظر لهما العي بالجلال، إلى اللتي حكمتني أن الإبادة معجزة صاحبها فأوجدا في نفسا سامقة التطلع عالية الطموح، إلى اللتي بذلا لأنكون وقدما لأقف وأحبا لأثبت ومنحا لأرقى، إلى اللتي أنعم الله عليّ بقرعهما ليكونا سببا في كل ما أنا عليه الآن.

إلى والدي الحبيبة ووالدي الحبيب.

إلى الروحاني الطاهريين اللتين وإن غيبتهما يد الموت إلا أنهما ستبقيان الحاضريين الدائمين والحبيبتين القريبتين.

إلى روح جدي الحبيبتين "عليا عرفات" و"رابعة جمعة".

إلى الذين أحشوا الشروع في ذكر أسمائهم أو البدء في تعدادهم خوفاً من الوقوع في فخ النسيان، أولئك الكثر الذين هموا في حياتي، وقدموا لي مختلف أشكال الدعم والإسناد حتى لو بكلمة.

إليهم كل بحفظ اسمه ومكانته.

إلى جموع الساخطين في هذا العالم، أولئك الذين جعلوا من الاحتجاج وسيلة لرفض واقع الظلم والتمرد عليه، فمأسوه بألف طريقة لإيصال صرختهم الراضية لكافة أشكال الاستبداد والاستبعاد.

إليهم ثواناً وثناباً وشعراً ومغنيك وباحثيك وناقديك...

إلى معشوقتي الأزلية، تلك الزهرة النارية التي لا تهب أريجها إلا لمن يندل في سبيلها الغالي والرخيص، فيرفع صرخته مائلاً أرجاء الكون أن "جئت إلى هذا العالم لكي أحتج حتى أنال حقي فيك يا..."

إلى "الحرية"

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذه الأطروحة، ولا يسعني في النهاية إلا أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إتمام هذا الإنجاز، وأخص بالذكر أستاذي الفاضل ومشرقي على هذه الرسالة الدكتور حسه أيوب الذي أمدني بالعون والتوجيه السديد وساهم بإثراء مداركي من خلال ما قدمه إلي من نصائح عملت على تقويم المسيرة البحثية لتكون على الطريق الصحيح، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذتي الأفاضل في برنامج التخطيط والتنمية السياسية الذين كنت أنهل من وافر علمهم وأستقي من عظيم معرفتهم طوال سنوات دراستي في البرنامج، وأخيراً فإني أسأل الله أن يزرع الفائدة في كل كلمة من هذا العمل الذي حرصت على تقديمه في صورته المثلّية وشكلية الأفضل.

والله وليّ التوفيق

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي - دراسة مقارنة بين مصر وتونس والبحرين

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه، حيث أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالبة:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ط	الملخص
1	الفصل الأول: خطة الدراسة
2	مقدمة الدراسة
4	إشكالية الدراسة
6	أهمية الدراسة
7	فرضية الدراسة
7	منهجية الدراسة
8	حدود الدراسة
8	صعوبات الدراسة
9	الدراسات السابقة
12	فصول الدراسة
14	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة
15	أولاً: تعريف الحركات الاجتماعية والاحتجاجية ومرتكزاتها وأنماطها
23	ثانياً: تعريف التغيير السياسي
24	ثالثاً: الأساس التفسيري الذي ستقوم عليه الدراسة
37	الفصل الثالث: الحركات الاجتماعية في مصر وتونس والبحرين؛ النشأة والسيرورة
39	أولاً: مصر؛ موجز تاريخ الاحتجاجات منذ بداية الوجود الاستعماري حتى عقد ما قبل الثورات
39	1. الاحتجاجات في مصر من فترة ما قبل الحملة الفرنسية حتى ثورة 23 يوليو
44	2. الاحتجاجات في مصر في مرحلة الاستقلال (عهدي عبد الناصر والسادات)
51	3. الاحتجاجات في مصر في مرحلة الاستقلال (عهد مبارك)

الصفحة	الموضوع
71	ثانياً: تونس؛ موجز تاريخ الاحتجاجات منذ بداية الوجود الاستعماري حتى عقد ما قبل الثورات
71	1. الاحتجاجات في تونس منذ بداية التواجد الاستعماري حتى الاستقلال وتأسيس الدولة
77	2. الاحتجاجات في تونس في مرحلة ما بعد الاستقلال (عهد الحبيب بورقيبة 1957-1987)
85	3. الاحتجاجات في تونس في مرحلة ما بعد الاستقلال (عهد زين العابدين بن علي 1987-2010)
91	ثالثاً: البحرين؛ موجز تاريخ الاحتجاجات منذ بداية الوجود الاستعماري حتى عقد ما قبل الثورات
91	1. الاحتجاجات في البحرين منذ بداية التواجد الاستعماري حتى فترة ما بعد الاستقلال وتأسيس الدولة
96	2. الاحتجاجات في البحرين في العقد الأخير قبل تفجّر ثورات الربيع العربي
105	الفصل الرابع: تحليل واقع ودور الحركات الاحتجاجية في مصر وتونس والبحرين من زاوية نظرية الحركات الاجتماعية
107	أولاً: الحركات الاحتجاجية ودورها في أحداث ثورة 25 يناير وأثرها على مسار التغيير السياسي في مصر
112	1. تحليل واقع الحركات الاحتجاجية في مصر إبان تفجّر ثورة 25 يناير (من 25 كانون الثاني/يناير 2011 إلى 11 شباط/فبراير 2012)
117	2. تحليل واقع الحركات الاحتجاجية في مصر ما بعد الثورة
131	ثانياً: الحركات الاحتجاجية ودورها في أحداث ثورة الياسمين وأثرها على مسار التغيير السياسي في تونس
137	1. تحليل واقع الحركات الاحتجاجية في تونس إبان تفجّر ثورة الياسمين أو 17 ديسمبر (من 17 كانون الأول/ديسمبر 2010 إلى 14 كانون الثاني/يناير 2011)
143	2. تحليل واقع الحركات الاحتجاجية في تونس ما بعد الثورة
152	ثالثاً: الحركات الاحتجاجية ودورها في أحداث ثورة 14 فبراير وأثرها على مسار التغيير السياسي في البحرين

الصفحة	الموضوع
163	الخلاصة والاستنتاجات
166	قائمة المصادر والمراجع
b	Abstract

الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي

دراسة مقارنة بين مصر وتونس والبحرين

إعداد

إسراء جمال رشاد عرفات

إشراف

د. حسن أيوب

الملخص

عالجت هذه الدراسة إشكالية الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي في كلٍّ من مصر وتونس والبحرين، حيثُ قامت بتحليل واقع تلك الحركات بالاستناد إلى أساس منهجي موضوعي قائم على وضع نموذج مثالي وقياسي ودقيق للـ"حركة الاجتماعية" يُحيط بالمكونات والآليات والخصائص التي تضمن لهذه الحركة درجة أكبر من الفعالية والاستمرارية في الفعل حتى تحقيق الأهداف.

وقامت هذه الدراسة بوضع فرضية مفادها أنّ الحركات الاحتجاجية التي ظهرت في الثورات التي انطلقت في كلٍّ من مصر وتونس والبحرين قد ابتعدت بشكل كبير عن النموذج المثالي المنظم للحركة الاجتماعية، وهو الأمر الذي أدى إلى انتكاسة كَلِيّة أو جزئية في مجريات مسار التغيير السياسي في هذه الدول، وقادَ إلى فشل هذا المسار في تحقيق أهدافه.

حيثُ تمّ فحص هذه الفرضية بالاعتماد على منهج دراسة الحالة الذي تمّ فيه أخذ الحركات الاحتجاجية في كلٍّ من مصر وتونس والبحرين كوحدة تحليلية تستحق الدراسة المعمّقة، والمنهج التاريخي الذي تمّ من خلاله الرجوع إلى جذور وبدايات تشكّل تلك الحركات في كلّ دولة من الدول الثلاث ثمّ تتبّع تفاعلاتها وصولاً إلى ظهورها كفاعل أساسي مساهم في ثورات الربيع العربي التي انطلقت في هذه الدول، والمنهج المقارن الذي تمّ استخدامه في بناء مقارنة بين هذه الحركات استناداً إلى اقترابها أو ابتعادها من النموذج المثالي للحركة الاجتماعية، ثمّ الوقوف على مدى مساهمة هذا الاقتراب أو الابتعاد في الوصول إلى نتيجة

الاختلاف في مخرجات مسار التغيير السياسي في هذه الدول الثلاث (النجاح/ الفشل في تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التغيير).

وتمّ تقسيم المراحل الزمنية للدراسة بحيث تتناول نشأة وسيرورة الحركات الاحتجاجية في مصر وتونس والبحرين من فترة ما قبل الاستقلال وتأسيس الدولة حتى العقد الأخير قبل انطلاق ثورات الربيع العربي. ثمّ تحلّل واقع الحركات في تلك الدول منذ لحظة تفجّر ثورات الربيع العربي وحتى الوقت الحالي.

وخلصت هذه الدراسة من خلال تتبعها التاريخي للاحتجاجات التي حدثت في مصر وتونس والبحرين قبل اندلاع ثورات الربيع العربي -منذ عهد الاستعمار وحتى العقد الأخير قبل الثورات- إلى أنّ تلك الاحتجاجات التي جاءت في شكل حركات احتجاجية متفرقة كانت تحدث في فترات زمنية متباعدة، والتي شهدت تطوراً ملموساً في عنصر الزخم في العقد الأخير قبل ثورات الربيع العربي، حيثُ ظهرت في هذا العقد في أشكال حركات أكثر زخماً، قد ابتعدت عن النموذج المثالي للحركة الاجتماعية، وهو ما أدى إلى فشلها في تحقيق أهدافها في هذه الفترة.

وتوصلت هذه الدراسة من خلال تحليل واقع الحركات الاحتجاجية في مصر وتونس والبحرين في مرحلة تفجّر ثورات الربيع العربي في هذه الدول إلى أنّ هذه الحركات جميعها قد ابتعدت في تركيبتها عن النموذج المثالي للحركة الاجتماعية، وهو ما أدى إلى فشلها في تحقيق الأهداف التي جاءت بها إبان الثورة، وقاد بمسار التغيير السياسي الذي بدأ في الدول الثلاث إلى وضعه الحالي والراهن

الفصل الأول

خُطة الدراسة

الفصل الأول

خُطة الدراسة

مقدمة الدراسة

إنّ المتابع لأحوال التغيير السياسي الذي بدأ في العالم العربي أواخر العام 2010 لا يُمكنه إلا أن يُلاحظ هذا التزايد المطّرد الذي تشهده الساحة العربية في الاهتمام بالحركات الاجتماعية¹، هذا الاهتمام الذي يعكس تطوراً ايجابياً ونُضجاً واضحاً في اختيارات الناس وسعيهم من أجل إيجاد طرق مؤثرة في مواجهة مشكلاتهم عبر البحث عن حلول مستدامة لها، وإنّ هذا الاهتمام يأتي بلا شكّ على خلفية إدراك استجدّ عند المواطن العربي بما حقّقه هذه الحركات في مجتمعات أخرى ناضلت وبذلت للوصول إلى وضع أفضل تتمتع فيه بحقوقها وحرّياتها وتمتلك فيه ما يُمكنها من صون هذه الحقوق والحرّيات.

ومن ناحية عملية، فإنّ هذا الاهتمام بالحركات الاجتماعية على مستوى الدراسة والبحث يرجع بشكل رئيس إلى ما تشهده مجتمعاتنا العربية من حركات احتجاجية حدثت في السنوات الست الأخيرة، وقامت بها فئات عريضة من العمال والطلاب وأصحاب المصالح، وذلك ضمن جملة من التعبيرات الاحتجاجية على ما لحق بهم من أضرار على مستوى الحياة اليومية ومصادر الرزق وعلى مستوى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت في أدنى مستوياتها وأصبحوا هم -تبعاً لها- في أدنى مستويات التمثيل السياسي وإعمال الحقوق والتمتع بالحرّيات².

¹ يظهر هذا الاهتمام على مستوى البحث والدراسة، فالمتابع لإصدارات الكتب والأبحاث على الساحة العربية يُمكنه أن يلاحظ تزايد مستوى المنشورات البحثية المختلفة على هذا الصعيد، خصوصاً في الست سنوات الأخيرة التي شهدت انطلاق شرارة ثورات الربيع العربي، نذكر منها بعيداً عن الحصر: كتاب انتفاضات وثورات في تاريخ مصر الحديث لمؤلفه محمد حافظ دياب الصادر في عام 2011، وكتاب حدود الحركات الاجتماعية في مصر لمؤلفه حسنين كشك الصادر في عام 2012، وغيرها من الكتب والدراسات الصادرة عن مراكز بحثية مرموقة مثل المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات والذي له العديد من الإصدارات ممن تناولت شأن هذه الحركات وتتبع تاريخها وذلك في سياق عرضها كجزء من حالة تراكمية أدت إلى تفجّر ثورات الربيع العربي الأخيرة.

² خرمه، تامر وآخرون: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب- لبنان- البحرين - الجزائر- سورية- الأردن)، تحرير: الشوبكي، عمرو، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص55-56.

وإن كانت شرارة أحداث الربيع العربي التي بدأت في تونس منذ ما يقرب الست سنوات قد سلطت الضوء على هذه الحركات ودورها الذي لعبته داخل المجتمعات العربية باعتبارها واحدة من أهم الفاعلين في الثورات التي انطلقت في عدة بلدان عربية، وساهمت في إسقاط بعض من النظم الاستبدادية التي كانت جاثمة على رقاب الشعوب، إلا أنه يُمكن القول بأنّ لعمل هذه الحركات جذور تعود إلى ما قبل ذلك بكثير؛ إلى العقد الماضي الذي شهد فيه العالم العربي زيادة في الاحتجاجات والإضرابات والمظاهرات وغيرها من أشكال الاحتجاج الاجتماعي. لذلك فإنّ الثورة التي بدأت في تونس في أواخر 2010 وامتدت إلى عدة دول عربية لم تكن تطوراً جديداً تماماً على صعيد الساحة العربية، فقد كان لها إرهابات بدأت قبل ذلك بكثير، واتخذت أشكال حركات احتجاجية حملت مطالب اقتصادية واجتماعية بعيداً عن المطالب السياسية¹، ومثال هذه الحركات في مصر: حركة معلمي مصر، وعمال من أجل التغيير، ومهندسون ضد الحراسة، ومهندسون ديمقراطيون، وأطباء بلا حقوق، وجماعة 9 مارس من أساتذة الجامعات². وفي تونس الاحتجاجات النقابية التي قادها الاتحاد التونسي للشغل عام 1984 وقابلتها الحكومة بالسلاح وسميت بأحداث الخميس الأسود، وأحداث الخبز سنة 1984، واحتجاجات الحوض المنجمي عام 2008، وأحداث المنطقة الحدودية في بن قردان في تشرين الأول/أكتوبر 2010³. أما في البحرين فكان هناك حركة حقوق الإنسان، وحركة العرائض والمسيرات (العمل ولقمة العيش والتجنيس)، وحركة الصيادين⁴. وهذه هي نفسها الحركات التي كان لها مساهمة كبيرة في إحداث حالة من الحراك الاجتماعي والسياسي أفضى بدوره إلى قيام ثورات الربيع العربي.

¹ Ottaway, MarinaK, Hamzawy, Amr: **Protest Movements and Political Change in the Arab World**, CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE. January 28, 2011, P1.

² دياب، محمد حافظ: انتفاضات أم ثورات في تاريخ مصر الحديث، تقديم: سالم، لطيفة محمد، ط1، القاهرة، دار الشروق، 2011.

³ مالكي، محمد وآخرون: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شباط/فبراير 2012، ص166.

⁴ خرمة، تامر وآخرون: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب- لبنان- البحرين - الجزائر- سورية- الأردن)، مرجع سابق، ص8.

وتبعاً لذلك، فإنّ الفصل بين المطالب السياسية والاقتصادية لدى الحركات الاحتجاجية هو الأساس الذي سعت إليه الأنظمة الاستبدادية في تلك الدول وذلك ضمن حرصها على بقائها في السلطة والحلول دون قيام حركة اجتماعية منظمة تجمع بين المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتتمتع بالاستمرارية وتعمل وفق منهجية واضحة ومحددة تساهم في إسقاطها وتشرع في مسار تغيير سياسي واضح المعالم للوصول نحو أهدافها المنشودة.

وعلى الرغم من أنّ هناك العديد من العوامل الموضوعية التي أحاطت بعمل الحركات الاحتجاجية في تلك الدول وحالت دون تمكّنها من بناء نموذج حركة اجتماعية منظمة تتمكّن من خلالها من تحقيق أهدافها في التغيير السياسي المنشود، يدخل من بينها عامل الدولة العميقة وما يرتبط بها من أذرع إعلامية وقوى اقتصادية وعسكرية أمنية (الجيش والأجهزة الأمنية) ظلّت مرتبطة بالأنظمة التي سعت الحركات الاحتجاجية إلى إسقاطها وإحداث تغيير جذري فيها، وساهمت في عرقلة عمل تلك الحركات بل وتقويضها عبر حركة مضادة ظهرت جلية في تحرك هذه الجهات جميعها من أجل إفشال محاولة التغيير المأمولة للحفاظ على الوضع القائم الذي يضمن لها مصالحها؛ على الرغم من وجود هذه العوامل الموضوعية وغيرها، إلا أنّ هذه الدراسة ستعمل على التركيز على العوامل الذاتية التي كانت الأساس في بناء النموذج المثالي للحركة الاجتماعية، والمرتبطة بالخصائص المميزة لشكل وتنظيم وبنى التنظيم الاجتماعي المحرّك لكلّ من تلك الحركات التي انطلقت في الدول الثلاث، وذلك لتبيين مدى ارتباط هذه الخصائص والبنى بنتائج ومخرجات التغيير السياسي في هذه الدول.

إشكالية الدراسة

إنّ الحركات الاجتماعية لا تنجح في قيادة عملية التغيير السياسي والوصول إلى أهدافها في تحقيق الديمقراطية إلا إذا امتلكت عناصر التنظيم والجمع بين المطالب السياسية والاجتماعية والقدرة على إفراز حزب سياسي يُنافس على تشكيل السلطة بعد عملية إسقاط

النظام¹. وإنّ إرهابات التغيير السياسي التي بدأت في العالم العربي على شكل حركات ثورية منذ أواخر العام 2010 لها جذور تعود قبل ذلك بكثير، إلى العقد الماضي الذي تزايدت فيه عدد الحركات الاحتجاجية، فتلك الحركات ازدادت وطأتها وعددها حتى أسفرت عن ثورة عارمة اتسعت فيها القاعدة الشعبية المطالبة بالتغيير، وتحولت على إثرها تلك الحركات من حركات احتجاجية مطلّبية كانت تركّز على المطالب القطاعية إلى حركات اجتماعية سياسية لم تقصر مطالبها على إحداث إصلاحات سياسية جزئية بل طالبت بتغييرات جذرية شاملة².

إذن، فالحركات الاحتجاجية التي بدأت قبل انطلاق الثورات العربية كانت فاعلاً أساسياً في هذه الثورات، وإن كانت هذه الدراسة تأخذ ثلاثة من الدول التي انطلقت فيها تلك الثورات - وهي مصر، تونس، والبحرين - كحالة للدراسة والمقارنة، فيمكن التأكيد على اختلاف الدور الذي لعبته هذه الحركات في الدول الثلاث ومخرجات التغيير السياسي فيها. ولأنّ فاعلية دور الحركات الاحتجاجية - كما ذكرنا أعلاه - لا تأتي إلا من خلال قدرة هذه الحركات على تنظيم جهودها في شكل "حركة اجتماعية" بخصائص وأهداف ومطالب واضحة. ولأنّ ملاحظة مسار التغيير السياسي في الدول الثلاث يُؤكّد على وجود بعض العناصر المفقودة في الحركات الاحتجاجية التي شهدتها هذه الدول، وهو ما أفرز اختلاف مخرجات مسار التغيير السياسي فيها. فإنّه من هنا، كانت هذه الدراسة التي سنحاول فيها وضع نموذج مثالي وقياسي ودقيق للـ "حركة الاجتماعية" عبر الإحاطة بمكوّنات وآلية عملها ضمن أدبيات العلوم السياسية والاجتماعية، وذلك

¹ حيثُ يورد تشارلز تلي -في دراسته المسحية للحركة الاجتماعية في الغرب 1750 وحتى دخول القرن الواحد والعشرين- أنّ أساس قيام أي حركة اجتماعية ناجحة إنّما يقوم على العناصر الثلاث التالية: أولاً: مجهود عام ومنظم يُملّي مطالب جماعية على سلطات مستهدفة، ويُطلق على هذا العنصر مسمى الحملة (Campaign). ثانياً: توظيف توليفات من بين أشكال العمل السياسي التالية: خلق جمعيات وتحالفات ذات أهداف خاصة، لقاءات عامة، مواكب مهيبية، اعتصامات، مسيرات، مظاهرات، حملات مناشدة، بيانات في الإعلام العام، مطويات أو كراسات سياسية، ويُطلق تلي على هذه المجموعة المتكاملة المتغيرة من التحركات مسمى ذخيرة الحركة الاجتماعية (Repertoire)، ثالثاً: تجسيد المشاركين لجملة من الصفات العام الموحدة، هيّ الجدارة، والوحدة، والزخم العددي، والالتزام، ويُسميها تلي بعروض الوقفة. (تلي، تشارلز: الحركات الاجتماعية (1768-2004)، ترجمة وتقديم: وهبة، ربيع، 957، ط1، القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2005، ص 37-38).

² نظير، مروة: مستقبل حركات الاحتجاج العربية: المحددات والمسارات، مركز الحضارة للدراسات.

<http://www.hsc.com.qa/arabic/post/the-future-of-the-arab-protest-movements-31>

باعتبارها شكل من أشكال العمل السياسي الجماعي، ثم أخذ حركات الاحتجاج التي انطلقت في مصر وتونس والبحرين ضمن إطار مقارني تاريخي من خلال الوقوف على مكانها من هذا النموذج المثالي للحركة الاجتماعية، ثم بيان أثر الاختلاف في تحقيق هذا النموذج في الدول الثلاث على مسار التغيير السياسي فيها. فما هو النموذج المثالي للفاعل للحركة الاجتماعية؟ وما مدى اقتراب أو ابتعاد الحركات الاحتجاجية التي ساهمت في ثورات الربيع العربي من هذا النموذج؟ وكيف أثر الاختلاف في تحقيق هذا النموذج في الدول الثلاث على مسار التغيير السياسي فيها ومخرجاته فيما بعد؟

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من الاعتبارات التالية:

1. اعتبارات علمية (أكاديمية): تتعلق بالأهمية التي توليها الباحثة للحركات الاجتماعية في هذه المرحلة من مراحل التغيير السياسي وذلك انطلاقاً من إيمانها بأن وجودها يُعد مؤشراً على وجود مجال ديمقراطي في الساحة السياسية، وبأنّ البحث العلمي حولها من شأنه أن يثري مجال عملها بأسس تتبعها للنهوض بنفسها وتطوير أدوارها في مراحل مستقبلية.
2. اعتبارات سياسية: حيث تأتي هذه الدراسة لإبراز الخصائص والعناصر المتوفرة في نموذج الحركة الاجتماعية الفاعل، ثم تحديد موقع الحركات الاحتجاجية التي انطلقت في الثلاث دول قيد الدراسة (مصر، تونس، البحرين) من هذا النموذج، ثم الوقوف على مخرجات التغيير السياسي في الثلاث دول وتحليله وربطه بمدى ابتعاد أو اقتراب الحركة في كلّ دولة مع النموذج المثالي المرسوم للحركة الاجتماعية، وذلك كلّ في سبيل الوصول إلى فهم أعمق للنموذج الفاعل للحركة الاجتماعية ومعرفة الدور الذي يلعبه في تحقيق أهداف التغيير السياسي في الانتقال نحو الديمقراطية، بما يمكن الحركات الاحتجاجية من استلهامه والأخذ منه في سبيل تفعيل الأدوار المنوطة بها في الدفع بمسيرة التغيير السياسي في البلاد العربية التي ما زالت تشهد مخاضات عسيرة في سبيل الوصول إلى تحقيق الديمقراطية المأمولة من عمليات التغيير السياسي.

فرضية الدراسة

تفترض هذه الدراسة أنّ الحركات الاحتجاجية التي ظهرت في الثورات التي انطلقت في كلٍّ من مصر وتونس والبحرين قد ابتعدت بشكل كبير عن النموذج المثالي المنظم للحركة الاجتماعية، وهو الأمر الذي أدى إلى انتكاسة كلّية أو جزئية في مجريات مسار التغيير السياسي في هذه الدول، وقادَ إلى فشل هذا المسار في تحقيق أهدافه.

ملاحظة منهجية: على الرغم من أنّ هذه الدراسة -كما ذكرنا في مقدماتها- تعترف بأنّ هناك العديد من العوامل الموضوعية التي أحاطت بعمل الحركات الاحتجاجية في الدول الثلاث قيد الدراسة، يدخل من بينها عامل الدولة العميقة وما يرتبط بها من أذرع إعلامية وقوى اقتصادية وعسكرية أمنية (الجيش والأجهزة الأمنية)، حيثُ تؤكدُ على أنّ هذه العوامل لعبت دوراً كبيراً في عرقلة عمل تلك الحركات في بعض الحالات بل وتقويضها في حالات أخرى، وذلك عبر حركة مضادة واسعة قادتها تلك الجهات، إلا أنّ هذه الدراسة ستعمل على التركيز على العوامل الذاتية التي كانت الأساس في بناء النموذج المثالي للحركة الاجتماعية، والمرتبطة بالخصائص المميزة لشكل وتنظيم وبنى التنظيم الاجتماعي المحرّك للحركات التي انطلقت في الدول الثلاث، وذلك لتبيين مدى ارتباط هذه الخصائص والبنى بنتائج ومخرجات التغيير السياسي في هذه الدول.

منهجية الدراسة

ستقوم هذه الدراسة على ثلاث مناهج رئيسية هي: المنهج المقارن ومنهج دراسة الحالة والمنهج التاريخي، فبالاعتماد على منهج دراسة الحالة سيتمّ أخذ الحركات الاحتجاجية في كلٍّ من مصر وتونس والبحرين كوحدة تحليلية تستحقّ الدراسة المعمّقة، وسيتمّ دراستها -بالاعتماد على المنهج التاريخي- من خلال الرجوع إلى جذور وبدايات تشكّلها في كلّ دولة من الدولة الثلاث ثمّ تتبع تفاعلاتها وصولاً إلى ظهورها كفاعل أساسي مساهم في ثورات الربيع العربي التي انطلقت في هذه الدول ومسارات التغيير السياسي فيها، وهنا سيأتي دور المنهج المقارن في

بناء مقارنة بين هذه الحركات عبر استخدام منهجيتين للمقارنة؛ تتضمن الأولى المقارنة داخل كل حالة من الحالات الثلاث على حدة (Within-Case)، وذلك عبر تقسيم الحالة إلى مراحل زمنية متعددة والعمل على رصد كيفية وشكل عمل هذه الحركات خلالها، أما الثانية فتتضمن بناء مقارنة عبر الحالات الثلاث (Cross-Case) والتي سيتم فيها تبين أنه على الرغم من تشابه معظم العوامل التي عملت ضمن إطارها تلك الحركات، إلا أن هناك عاملاً حاسماً كان هو الأساس في التحكم في مدى اقترابها أو ابتعادها من النموذج المثالي للحركة الاجتماعية، وقاد إلى الوصول إلى نتيجة الاختلاف في مخرجات مسار التغيير السياسي في تلك الحالات. (النجاح/ الفشل في تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التغيير).

حدود الدراسة

الحدود الزمنية للدراسة: ستتبع هذه الدراسة جذور الحركات الاحتجاجية التي بدأت في كل من مصر وتونس والبحرين وذلك ابتداءً من مرحلة توطد الأنظمة الاستبدادية في العقد الأخير قبل قيام ثورات الربيع العربي (2000-2010)، وصولاً إلى مرحلة قيام الثورات وإرهاصات مسار التغيير السياسي بعدها (2010 إلى الوقت الحالي).

الحدود المكانية للدراسة: إن الحدود المكانية في هذه الدراسة ستمثل في الدول الرئيسة التي سيتم أخذ الحركات الاحتجاجية لدراستها فيها وهي: مصر، تونس، البحرين.

صعوبات الدراسة

إن الصعوبات التي ستواجهها الباحثة في التطرق لموضوع الدراسة الرئيس المتمثل في الحركات الاحتجاجية والاجتماعية هي صعوبات منهجية بالمجمل تُفرزها الأسباب الآتية:

1. التداخل الشديد التي تُورده أدبيات العلوم السياسية والاجتماعية بين مفهومي الحركة الاحتجاجية والحركة الاجتماعية.
2. تعدد الجدليات والمقاربات والمنطلقات النظرية والمداخل التي تقوم عليها دراسة الحركات الاجتماعية.

3. تنوع هذه الحركات واختلاف أدوارها وتداعياتها، وصعوبة تحديد خصائصها وأنماطها.
4. قلة المراجع؛ سواء تلك القديمة التي تتناول موضوع الحركات الاحتجاجية والاجتماعية – في سياقاتها التاريخية – بشكل عام، أو تلك الحديثة التي تتناول دور هذه الحركات في ثورات الربيع العربي بشكل خاص.

الدراسات السابقة

سيتمّ تقسيم الدراسات السابقة من حيث المحتوى إلى مجموعتين رئيسيتين وذلك بما يتناسب مع المتغيرين الرئيسيين الذي يتضمنهما عنوان الموضوع قيد الدراسة، وسيتمّ تضمين المجموعة الأولى جملة الدراسات التي تناولت موضوع الحركات الاحتجاجية والاجتماعية بشكل عام، والتي نستقي منها المفاهيم والتصنيفات التي تساعدنا على فهم أعمق لها، أما المجموعة الثانية فسيتمّ تضمينها الدراسات المتعلقة بالتغيير السياسي؛ آلياته وأسبابه وأنماطه، يشمل ذلك الدراسات التي تُشكّل مراجع أصيلة في دراسة وفهم كلّ ما يرتبط بهذا المفهوم، وسيتمّ عمل هذا التقسيم كالآتي:

أولاً: الدراسات المتعلقة بالحركات الاجتماعية

1. كتاب تشارلز تلي بعنوان "الحركات الاجتماعية 1768-2004"¹، ويُحاول تلي من خلال هذا الكتاب تقديم شكل نموذج معياري للحركة الاجتماعية من خلال عدة فصول يوضّح فيها نشأة وتبلور مفهوم الحركة الاجتماعية. وهذا الكتاب هو عبارة عن دراسة مسحية للحركات الاجتماعية التي ظهرت في الغرب بعد عام 1750 وحتى دخول القرن الواحد والعشرين. وإنّ هذا الكتاب –بحسب تعبير مؤلّفه– يأتي استكمالاً لجهود "سيدني تارو" في استعراض تاريخ الحركات الاجتماعية، يبدأ من حيثُ انتهى تارو وينتهي بتوقعات حول مستقبل الحركات الاجتماعية. وستعمل هذه الدراسة على استلهاً النموذج المعياري التي وضعه تلي للحركة

¹ تلي، تشارلز: الحركات الاجتماعية (1768-2004)، ترجمة وتقديم: وهبة، ربيع، 957، ط1، القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2005.

الاجتماعية وذلك في محاولة للوقوف على مدى اقتراب الحركات الاحتجاجية التي انطلقت في الدول التي استه

دفتها هذه الدراسة -مصر، وتونس، والبحرين- من هذا النموذج.

2. كتاب معن خليل العمر بعنوان "الحركات الاجتماعية"¹، يأتي هذا الكتاب في قسمين رئيسيين ومتراپطين في آن؛ أما القسم الأول فيدرس الحركات الاجتماعية من حيث نشوءها وتطورها ومفهومها وأنواعها ونظرياتها. وأما القسم الثاني فيدرس السلوك الجمعي من حيث طبيعته ومراحل تبلوره وأنواعه والنظريات المفسرة له. وستعمل هذه الدراسة على الإفادة مما أورده هذا الكتاب وذلك في جانبها النظري الذي ستركز فيه على فهم نموذج الحركة الاجتماعية من زاوية تجريدية ترتبط بمفهومها وخصائصها.

3. كتاب لمجموعة من الباحثين بعنوان "الحركات الاجتماعية في العالم العربي"²، ويورد هذا الكتاب دراسة للحركات الاجتماعية العربية باعتبارها تنظيمات رسمية تعمل خارج القنوات السياسية المعتادة، ويعرض الكتاب -انطلاقاً من منهجية دراسة الحالة- خريطة لهذه الحركات في خمس دول عربية هي: مصر والسودان والجزائر وتونس وسوريا ولبنان والأردن، موضحاً جذور بدايتها في هذه الدول والآفاق الممكنة لها في كل منها. وستأتي هذه الدراسة لتستلهم من تاريخ الحركات الاجتماعية الذي أورده هذا الكتاب، ولتضيف إليه ولتقف موقف الناقد من المفاهيم المتعلقة بالحركة الاجتماعية التي وردت فيه وتم على أساسها التعامل مع الحركات الاحتجاجية التي انطلقت في العالم العربي قبل العام 2011 باعتبارها حركات اجتماعية على الرغم من افتقارها إلى الخصائص المعيارية التي يتمتع بها النموذج المثالي للحركة الاجتماعية، وهذا الأخير هو الأساس الذي قامت عليه هذه الدراسة.

¹ العمر، معن خليل: الحركات الاجتماعية، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010.

² مجموعة من الباحثين: الحركات الاجتماعية في العالم العربي، تقديم: أمين، سمير، تحرير: خليل، عزة، ط1، القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية، 2006.

4. كتاب لمجموعة من المؤلفين بعنوان "الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب- لبنان- البحرين - الجزائر- سورية- الأردن)"¹، ويأتي هذا الكتاب ليستعرض الحركات الاحتجاجية في سبع دول عربية مختلفة، وذلك من خلال تسليط الضوء على مفاهيمها وطبيعتها والسياقات التي تشكلت فيها، ويؤكد الكتاب على ارتباط كل حركة بالسياق العام للدولة التي نشأت فيها. وستقوم هذه الدراسة بالإفادة من الجانب التاريخي الذي أورده الكتاب بخصوص الحركات الاحتجاجية والبناء عليه والانطلاق من حيث انتهى، وذلك في تتبع التغير الذي جرى لحركات الاحتجاج في الدول الثلاث الذي استهدفتها الدراسة منذ عام 2011 حتى الآن.

ثانياً: الدراسات المتعلقة بالتغيير السياسي

1. كتاب لمجموعة من المؤلفين بعنوان "حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي"²، وهذا الكتاب هو ناتج عن استخلاصات ورشة عمل حضرها مجموعة من الباحثين من أوروبا الشرقية ومصر وسوريا وتونس، وجاءت بهدف الإجابة على تساؤل واحد كبير وهو: أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي؟ ويستعرض هذا الكتاب بعض نماذج التغيير الديمقراطي الذي تمّ في أوروبا الشرقية مثل: النموذج السلوفاكي، ثمّ يبين أهم الدروس المستفادة من التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية. ويُفرد في قسم منه تقييماً خاصاً ببعض حركات التغيير التي انطلقت في العالم العربي مثل: حركة كفاية في مصر وغيرها، ثمّ يُقدّم تقريراً نهائياً عن أبرز ما دار في الورشة من حوارات ونقاشات. وستعمل هذه الدراسة على الإفادة من هذا الكتاب في فهم عملية التغيير السياسي والسياقات المختلفة التي تنشأ فيها، وذلك في محاولة تنفيذ هذه السياقات ومعرفة من منها يُساعد عملية التغيير السياسي في سلوك مسار صحيح يؤدي إلى تحقيق الديمقراطية المأمولة.

¹ خرمة، تامر وآخرون: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب- لبنان- البحرين - الجزائر- سورية- الأردن)، تحرير: الشوبكي، عمرو، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

² الزلاقي، إيهاب وآخرون: حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي، ط1، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007.

2. كتاب صامويل هنتغتون بعنوان "الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"¹، ويُشير هذا الكتاب إلى موجات التحول الديمقراطي التي شهدتها دول أوروبا، وأمريكا اللاتينية فيما سُميَ الموجة الثالثة من موجات التحول الديمقراطي، ويتعرض الكتاب للأسباب والعوامل التي تُساعد في حدوث تغييرات حادة في أنظمة الحكم. وتكمن أهمية هذا الكتاب بالنسبة إلى هذه الدراسة في أنها ستعتمد عليه في فهم مجريات عملية التغيير السياسي التي تحدث في العالم العربي اليوم وذلك من خلال مقاربتها بما حدث في أوروبا سابقاً.

إنّ الأدبيات السابقة بالمجمل سواء تلك المتعلقة بموضوعة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية أو الأخرى المتعلقة بموضوعة التغيير السياسي هي أدبيات مهمة جداً لهذه الدراسة، وستأتي هذه الدراسة بما يكمل بعضها ويُضيف إلى بعضها الآخر ويبدأ من حيثُ انتهت. كذلك، فإنّ هذه الدراسة ستقف موقف الناقد من أية مفاهيم تم استخدامها في تلك الأدبيات وأُتت بما يتناقض مع الأساس النظري الذي قامت عليه.

فصول الدراسة

الفصل الأول: خطة الدراسة

يحتوي هذا الفصل على خطة الدراسة كاملة ومقدمة تشمل أهم ما جاءت به الدراسة.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

يتناول هذا الفصل تعريف لأهم المفاهيم الأساسية التي ستقوم عليها هذه الدراسة، كما يتضمن الإطار النظري الذي ستستند عليه مفاصل الدراسة.

الفصل الثالث: الحركات الاحتجاجية في مصر وتونس والبحرين (النشأة والسيرورة)

يشمل هذا الفصل عرض ملخصي لنشأة الحركات الاحتجاجية في الدول الثلاث، ويتناول هذا الفصل ملخص حول تاريخ نشأة الحركات في هذه الدول منذ مرحلة ما قبل الاستقلال

¹ هانتغتون، صامويل: الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: علوب، عبد الوهاب، ط1، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993.

وتأسيس الدولة، وصولاً لوصف أحوال هذه الحركات في العقد الأخير الذي سبق قيام ثورات الربيع العربي.

الفصل الرابع، تحليل واقع ودور الحركات الاحتجاجية في مصر وتونس والبحرين من زاوية نظرية الحركات الاجتماعية

يستكمل هذا الفصل الوقوف على خصائص وأهداف الحركات الاحتجاجية في كلٍّ من مصر وتونس والبحرين، وذلك في مرحلة قيام الثورات العربية، ومدى اقترابها أو ابتعادها من النموذج المثالي المفترض للحركة الاجتماعية وأثر ذلك على مسار التغيير السياسي في هذه الدول.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

أولاً: تعريف الحركات الاجتماعية والاحتجاجية ومركزاتها وأنماطها

تتنوع التعريفات التي تتناول الحركات الاجتماعية وفقاً للباحث أو الغرض في الدراسة، ورغم كثرة وتعّدّد تعريفات الحركة الاجتماعية إلا أنه يُمكن تناول أبرزها وتحديد ما هو مشترك وما هو مُختلف من العناصر المتنوعة المحددة للحركات الاجتماعية التي تنضوي عليها هذه التعريفات وذلك في الآتي:

تُعرّف الحركات الاجتماعية في موسوعة علم الاجتماع على أنها الجهود المنظمة التي يتمّ بذلها من قبل مجموعة من الناس المؤثرين بهدف تغيير (أو مقاومة تغيير) جانب ما أو أكثر من المجتمع. وتختلف هذه الحركات عن السلوك الجمعي في كونها هادفة ومنظمة في حين أنّ ذلك السلوك يكون ارتجالياً وغير محدّد الهدف، وتُصنّف أهدافها بأنّها قد تكون أهداف محدودة أو واسعة، وقد تكون ثورية أو إصلاحية. وتُضيف الموسوعة بأنّ الحركات الاجتماعية تأتي في شكل تنظيمات رسمية وتتسم بالاستمرارية والعمل خارج القنوات السياسية المعتادة والقدرة على تعبئة الجمهور حول مشروع محدّد للتغيير¹. إذن، ووفقاً لهذا التعريف فإنّ هناك العديد من السمات والخصائص التي تميّز بها الحركات الاجتماعية عن غيرها من أنماط السلوكيات الجمعية، وهذه السمات والخصائص -كما يظهر في متن التعريف- هي: وحدة الهدف، والتنظيم، والاستمرارية، والعمل خارج القنوات السياسية المعتادة؛ أي البعد عن التماسك.

أما في الموسوعة الماركسية (Encyclopedia Of Marxism) فتعرّف الحركات الاجتماعية على أنّها "حركة مستقلة ذات وعي ذاتي، وتمثّل اتحاداً حول قناعة بمثل وأفكار أكثر مما تمثّل سعيّاً وراء مصالح ذاتية مادية وإن كانت المصالح المادية لا تكون بعيدة تحت السطح". وإنّ تعبير الحركات هنا جاء ليدلّل على أنّها غير مستقرة ولا تتجه بشدة نحو التماسك، أما

¹ مارشال، جوردون: موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: زايد، أحمد وآخرون، مراجعة: الجوهري، محمد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002، ص 633-634.

تعبير الاجتماعية فإنّه يُدَلَّل على أنّها بعيدة عن جهاز الدولة وأنّ مطالبها تتبع أساساً من المجال الاجتماعي¹. وهذا التعريف، يشترك مع التعريف الأول-الذي أوردته موسوعة علم الاجتماع- في ذكره سمة وخاصة أساسية - يجب أن تتصّف بها الحركات الاجتماعية ألا وهي: الاستقلالية والعمل خارج جهاز الدولة؛ أي البعد عن التماسك.

ويرى جوندل فرانك أنّ الحركات الاجتماعية عبارة عن "تعبئة من خلال الحسّ الأخلاقي ومشاعر العدالة (أو الظلم) وتتبلور السلطة الاجتماعية عبر التعبئة ضدّ الحرمان والحفاظ على هوية مميزة تسعى لكسب مزيد من الاستقلال الذاتي. كما أنّه يُفرّق بين حركات محلية (تحت قومية)، أو عالمية (فوق قومية أو لاقومية) ويُشير إلى ندرة الحركات القومية أو الدولية². فوجود هوية واضحة ومحدّدة ومميّزة للحركات الاجتماعية -كما يظهر من خلال هذا التعريف- هو أمر مهم ورئيسي، حتى تتمكّن تلك الحركات من تعبئة الجماهير حول أهدافها، وحتى تحوز شرعيتها من الأطراف الأخرى عبر ظهورها بمظهر الحركة ذات الهوية الواضحة، بحيث يتم التعامل معها كحركة جادة ومحدّدة الأهداف والمعالم، وليس كمجرد جهد احتجاجي يتسم بالعشوائية ويفتقر للهوية والشرعية.

أما ألان سكوت (Alan Scott) فيعرّف الحركة الاجتماعية على أنّها "فاعل جماعي ينشأ عن أفراد يعون أنّ لهم مصالح عامة ويُدركون هوية خاصة هي جزء هام من هوية عامة، ويمتلكون تعبئة جماهيرية (أو بمقدورهم التهديد بها) وهي المصدر الذي تنشأ عنه شرعيتهم الاجتماعية، ومن ثمّ القوة الذي يمتلكونها، وهذا ما يُميزهم عن الأحزاب السياسية وينشغلون أساساً بتغيير أو حماية المجتمع أو بالموقع النسبي لجماعتهم فيه، وهذا ما يُميزهم عن أشكال جماعية أخرى مثل جمعيات المتطوعين والنوادي". والحركة الاجتماعية -بحسب سكوت- هي "انخراط في الهوية وتحويل لها، وهي معالجة مبنية أساساً على الوعي الذاتي للرموز وتحدي

¹ خليل، عزة: الحركات الاجتماعية في العالم العربي (نظرة عامة)، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، تحرير: خليل، عزة: ط1، القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية، 2006/ص27.

² فرانك، أندريه غندر وفونتنيس، مارتا: الحركات الاجتماعية في التاريخ العالمي الحديث، الإضراب الكبير، مجموعة من الباحثين، ترجمة: خفاجي، عصام ونعمة، أديب، ط1، بيروت: دار الفارابي، 1991/ص148-149.

القيم المتمترسة¹. ويشترك تعريف سكوت مع تعريف فرانك -السابق- في إيراد مسألة ضرورة وجود هوية واضحة ومحددة ومميّزة للحركات الاجتماعية، وذلك حتى تتمكن تلك الحركات من تعبئة جمهورها، وحيازة شرعيتها الاجتماعية كذلك.

ويعرف آلان تورين (Alain Touraine) الحركة الاجتماعية على أنها على أنها "سلوك جماعي منظم لفاعل طبقي يُناضل ضدّ عدوه الطبقي، من أجل الهيمنة الاجتماعية على التاريخية في مجتمع معين، وتورين يرى بأنّ التاريخية هي "القدرة المتنامية للفاعلين الاجتماعيين على تشكيل نظام معرفة وأدوات فنية تسمح لهم بالتدخل فيما يتمّ لهم من توظيف. ومن ثمّ فهي فعل صراعي للفاعلين الاجتماعيين أو المجموعات الاجتماعية المتنازعة على الهيمنة والموارد، وهي تدخل في نطاق اكتساب المعلومات أيضاً"². وبالتدقيق في متن هذا التعريف، نلاحظ أنّ تورين قد اتجه إلى تعريف الحركة الاجتماعية من مفهوم الطبقة، فهي بحسبه "سلوك جماعي منظم لفاعل طبقي يُناضل ضدّ عدوه الطبقي"، وتورين -بهذا- إنّما ينحو منحى الاتجاه الماركسي في تفسير وفهم الحركات الاجتماعية³.

أما تشارلز تلي (Charles Tilly) فيعرّف الحركات الاجتماعية باعتبارها "تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات مختلفة المصالح"، وذلك على حدّ تعبير صحيفة هراري دايلي نيوز في ديسمبر 2002، وهو الأمر الذي لم يكن له وجود قبل ثلاثة قرون مضت، فالبرغم من وجود عدة أنواع من الهبات الشعبية المختلفة في جميع أنحاء العالم عبر آلاف السنين إلا أنّه في أواخر

¹ خليل، عزة: الحركات الاجتماعية في العالم العربي (نظرة عامة)، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، مرجع سابق، ص28.

² المرجع السابق، ص28.

³ فالحركة الاجتماعية -وفقاً لهذا الاتجاه- تنشأ كنتيجة للصراع الطبقي ولصراع المصالح المادية (الاقتصادية - الاجتماعية) وتهدف إلى تحقيق التغيير في الأوضاع القائمة. وهذا الاتجاه يُطابق بين مفهومي الحركة الاجتماعية والطبقة، بحيث يجعل من التناقض بين قوى الإنتاج والصراع بين الطبقات الأساس في نشأة الحركات الاجتماعية وأفولها وذلك بمجرد انتهاء الغرض من وجودها عندما تقوم بالقضاء على الطبقة المسيطرة وتصل إلى حالة مجتمع خالٍ من الطبقات. (ياسر، صالح: الحركات الاجتماعية: الجوهر - المفهوم - والسياقات المفسرة، موقع رابطة الأنصار الشيوعيين العراقيين، على الرابط: <http://www.yanabe3aliraq.com/index.php/author-names/83-2013-04-17-19-04> 19/26762-2015-01-27-12-37-26).

القرن الثامن عشر بدأ الناس في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية عملية الابتكار المقدّر لظاهرة سياسية جديدة هي الحركات الاجتماعية وتلي -كما هو حال آخرون- يتعامل مع الحركات الاجتماعية كشكل متميز من السياسة التنازعية والمقصود بالتنازعية هنا "أنّ الحركات الاجتماعية تتضمن تحركاً جماعياً لإملاء المطالب، التي إذا تحقّقت فإنّها تتصارع مع مصالح طرف آخر، في حين يُقصد بالسياسة أنّ الحكومات أياً كان نوعها تكون ماثلة بشكل ما في إملاء المطالب، سواء كأصحاب مطالب أو مستهدفين بالمطالب، أو حلفاء للمستهدفين بالمطالب أو مراقبين للتنازع"¹. وتلي هنا يُضيف للحركات الاجتماعية بُعداً تصادمية عبر اعتبارها شكلاً متميزاً من أشكال السياسة التنازعية، فالحركة الاجتماعية -بحسب تلي- تدخل في صراع ونزاع مع طرف ما لإملاء وفرض مطالب من نوع ما، وهذه المطالب تظلّ تتنازع مع مصالح هذا الطرف الآخر سواء تحقّقت أم لم تتحقّق.

وعليه، نلاحظ أنّ هناك العديد من الركائز الثابتة التي تُمثّل مشتركاً تستند عليه معظم التعريفات المختلفة للحركة الاجتماعية، وهذه الركائز تُعطينا تصوّرات محدّدة للحركة الاجتماعية من حيث:

1. **التكوين:** فالحركة الاجتماعية هي جماعة من الناس تتمتع بحدّ معين من التنظيم يبدأ من مستويات محدودة وضيقة وغير رسمية ويتدرّج حتى يصل إلى مستوى مؤسسي قوي ومحكم له أجهزته وجماعاته التضامنية.

2. **الخصائص:** فالحركة الاجتماعية تتسمّ بعدة خصائص منها: وجود بناء فكري متميز، وبناء تنظيمي يقود أعضائها خارج الأطر المؤسسية والحزبية التقليدية، وإلى جانب ذلك، تتميّز الحركة الاجتماعية بوجود تضامن داخلي قوي ما بين الأعضاء والقادة داخلها، هذا بالإضافة إلى وحدة الأهداف التي تسعى إليها ووضوحها.

¹ تلي، تشارلز: الحركات الاجتماعية (1768-2004)، ترجمة وتقديم: وهبة، ربيع، 957، ط1، القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2005، ص36.

3. **شروط التواجد:** هناك العديد من العوامل الواجب توافرها كشرط لقيام الحركة الاجتماعية ومنها: وعي الأعضاء بأهداف الحركة وإيمانهم بها. يضاف إلى ذلك، وجود قاعدة من الرموز والمقولات الفكرية والمعتقدات التي يجتمع الأعضاء حولها ويؤمنون بها.
4. **الأهداف:** تستهدف الحركة الاجتماعية إحداث تغيير اجتماعي أو سياسي باتجاه ما.
5. **الأساليب وآليات العمل:** هناك العديد من أساليب والآليات التي يُمكن للحركة الاجتماعية أن تستخدمها في تحقيق أهدافها ويدخل ضمنها: إقامة شبكة من التحالفات، واستخدام التكتيكات النضالية مثل: المظاهرات والاحتجاجات والأعمال الرمزية، واستخدام سبل التأثير والضغط السياسي لتحقيق مطالبها. وقد تتجاوز الحركة أساليب العمل السلمية إلى أساليب عنفية أخرى¹.

أما الحركة الاحتجاجية فتعرّف بأنها إقدام جماعة ما على القيام بفعل اعتراض ضدّ جماعة أخرى، وذلك حول قضية محددة وملحة الوجود، وهي بهذا المعنى عامة ومتعددة الأشكال ومتنوعة الأساليب. فهي كفعل اعتراض أحد أبرز الأشكال التي تستخدمها الحركات الاجتماعية أو السياسية في مواجهة السلطة، ولها عدة نماذج قد تأخذها في استخدام القوة والتواصل مع الآخرين وسرعة التكيف، بعضها نماذج ناعمة والأخرى حازمة. وما يُميّزها كفعل اعتراض هو كسرها للروتين اليومي في الحياة العامة، من خلال العمل العنفي أو العمل الشرعي؛ بالنظر أو العصيان أو الاعتصام، أو غير ذلك من الممارسات².

وعلى الرغم من الحضور الطاعي الذي أصبحت تفرضه الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية، إلا أنه يصعب إيجاد مفهوم دقيق

¹ ياسر، صالح: الحركات الاجتماعية: الجوهر - المفهوم - والسياقات المفسرة، موقع رابطة الأنصار الشيعيين العراقيين، على الرابط: <http://www.yanabe3aliraq.com/index.php/author-names/83-2013-04-17-19-04-19/26762-2015-01-27-12-37-26>

² اشتي، فارس: الحركات الاحتجاجية في لبنان: بين السياسي والاجتماعي، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، ص 169.

ومحدّد لها، وهذا الأمر يعود بالأساس إلى تنوّع أشكال وأنماط هذه الحركات واختلاف أدوارها وأهدافها وتعدّد المقاربات والمنطلقات النظرية والمنهجية المفسّرة لأدائها¹.

هذا وإنّ هناك العديد من الاتجاهات التي استخدمت في تحديد أنماط وأصناف الحركات الاجتماعية، ويجدر الإشارة هنا إلى أنّ معظم الباحثين المهتمين بالحركات الاجتماعية أشاروا إلى أنّه لا يوجد تصنيف مثالي واحد لهذه الحركات، وأكّدوا على وجود العديد من التصنيفات التي يُمكن من خلالها تنفيذ هذه الحركات، وتختلف هذه التصنيفات من حيث الدقة والشمول واعتمادها على معايير مختلفة، ومنها:

1. المعيار القيمي: وبناءً على هذا المعيار تمّ تصنيف الحركات الاجتماعية إلى:

أ. حركات معيارية: ويُقصد بها تلك الحركات التي تهدف إلى التغيير في الإجراءات والقواعد الخاصة بالقيم في المجتمع ولكنها لا تتحدّى القيم نفسها. ومثال على ذلك حركات الإصلاح الاجتماعية.

ب. حركات قيمية: وهي تلك الحركات التي تهدف إلى تغيير القيم ذاتها. وتعتبر حركات "الإصلاح الديني" أبرز الأمثلة على هذه الحركات.

ومما يؤخذ على هذا التصنيف اتسامه بالتداخل الكبير وعدم الوضوح في توصيف لأنواع الحركات الاجتماعية.

2. معيار الاختلاف في البناء والأهداف: وبمقتضى هذا المعيار يتم تصنيف الحركات الاجتماعية إلى:

أ. حركات عامة: تتبثق نتيجة حصول تحوّل ثقافي كبير في المجتمع وتنسم بالغموض والعمومية في الأهداف، كما تفتقر للتنظيم والتناسق في جهودها.

¹ رمضان، صوراية: الحركات الاجتماعية "مقاربة سوسيولوجية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الجزائر، العدد 24، 2016م/ص 343.

ب. حركات خاصة: تنبثق من ظروف اجتماعية وثقافية محددة ولها تنظيم ومعايير وأهداف محددة.

3. معيار المجال الذي تتوجه إليه أهداف تلك الحركات الاجتماعية: ويركّز هذا المعيار على الفواعل التي سيحدث فيها التغيير سواء أكانت المؤسسة الاجتماعية أو المجتمع أو الأفراد أنفسهم. واستناداً إلى هذا المعيار يُمكن التفريق بين أربعة أنواع من الحركات الاجتماعية هي:

أ. حركات الخلاص: وهي تلك الحركات التي تُهمل البنية الكلية للمجتمع وتتوجه في جهودها نحو تغيير الأفراد الذين يتكون منهم هذا المجتمع. وفي الغالب يكون هذا النوع من الحركات حركات دينية تنشُد التحويل الكلي في القيم والمعتقدات التي يؤمن بها الأفراد، مثل الحركات التبشيرية.

ب. حركات طرح البديل: وهي حركات تهدف إلى إحداث تغيير بين الأفراد كسابقته. إلا أنها تختلف عنها في أن هدفها إحداث تغيير جزئي محدود، لا شامل في قيم و معتقدات الأفراد.

ج. حركات إصلاحية: ومثل هذا النوع من الحركات يسعى إلى إحداث تغيير في المجتمع ضمن نطاق محدود يتعلق بهدف ما أو مجموعة أهداف.

د. حركات تحويلية: وهي تلك الحركات التي تسعى إلى القيام بعملية تغيير كلية وشاملة في جميع قطاعاته. ويختلف هذا النوع من الحركات عن سابقتها في طبيعة أهدافها، التي لا تقتصر على هدف محدد، وإنما تتسم بالشمولية.

4. معيار السمات العامة للحركات الاجتماعية: وبناءً على هذا المعيار يتم تصنيف الحركات الاجتماعية إلى:

أ. حركات دينية.

ب. حركات سياسية (تهدف -مثلاً- إلى ديمقراطية النظام السياسي).

ج. اقتصادية (تهدف مثلاً- إلى تحريك الاقتصاد أو جعله ملكاً للدولة)

د. حركات اجتماعية (كتلك التي تدعو للحياة الاجتماعية الكريمة والكرامة والمساواة).

5. **معيّار المكون الاجتماعي:** وبموجب هذا المعيار يتمّ تقسيم الحركات الاجتماعية إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المكوّن الاجتماعي لكلّ منها، فيكون منها حركات عمالية، وطلابية، وفلاحية، ونسائية، وثقافية. ويقوم هذا المعيار على التمييز بين الفئات الاجتماعية الداخلة في تلك الحركات، والتي تشكل القوى الرئيسية المكونة لأغلبية المجتمعات المعاصرة¹.

وبالتدقيق في هذه المعايير التي تمّ استخدامها كأساس في تصنيف الحركات الاجتماعية، يُمكننا أن نلاحظ أنّ جلّ هذه التصنيفات تأتي بما يجعل الحركات الاجتماعية قائمة في طبيعة عملها على مفهوم الصراع، ونقصد بالصراع هنا: "كلّ تعارض بين الأفراد والجماعات من حيث القيم والمصالح"، فالصراع يُمثّل بعداً أساسياً من أبعاد الحركات الاجتماعية -على اختلاف تصنيفاتها-، وذلك يعود بشكل رئيس إلى أنّ الحركات الاجتماعية تأتي في شكلها الاحتجاجي قائمة أصلاً على الرفض ونشد التغيير².

والحركات الاجتماعية في سعيها من أجل التغيير إنّما تستهدف تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرّة في مجتمع معين وإقامة نظام جديد للحياة، وهي تقوم بذلك مستندة إلى إحساس بعدم الرضا عن الوضع القائم والرغبة في إنشاء نسق جديد. وعليه، يُمكن القول بأنّ الشرط الأساسي لقيام أي حركة اجتماعية يبقى مرتبطاً بمدى قدرتها على الاضطلاع بفعل التغيير، حيثُ التغيير هنا يُكسبها شرعية الوجود، ويُعطيه زخم البقاء والاستمرارية، وبدونه تفقد هذه الحركات شرطاً وجودياً لها وتُسقط عنها عناصر المبنى والمعنى³.

فالتغيير -إذن- هو شرط أساسي من شروط قيام الحركات الاجتماعية، لا يُعطيهما شرعية الوجود فقط، بل يُضفي عليها عنصرَي الزخم والاستمرارية المنبثقين من مدى قدرتها

¹ ياسر، صالح: الحركات الاجتماعية: الجوهر - المفهوم - والسياقات المفسرة، مرجع سابق.

² العطري، عبد الرحيم: الحركات الاحتجاجية بالمغرب، مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي، تقديم: بنسعيد، إدريس، ط1، الرباط: دفاتر وجهة نظر، 2008، ص21.

³ المرجع السابق، ص21-22.

على الاصطلاح بمهمته والوصول إليه. وعلى الرغم من تعدّد أهداف التغيير الذي قد تضطلع به الحركات الاجتماعية وانقسامه ما بين تغيير يستهدف النسق الاجتماعي وآخر يستهدف النسق الثقافي؛ فإنّ التغيير الذي يستهدف النسق السياسي السائد في الدولة -والذي يأتي تحت مفهوم "التغيير السياسي" - هو ما يُهمنا في هذه الدراسة، وهو ما سنورد تعريفه في المحور الآتي.

ثانياً: تعريف التغيير السياسي

يُعرّف معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية التغيير السياسي على أنّه: "تغيّر يُصاحب مفهوم الثورة التي تُصاحب ميلاد كلّ مرحلة جديدة في الحياة السياسية، وهو كلّ تغيّر كفيّ أو نوعي أو عميق بشرط أن يكون حاسم النتائج"¹.

وتعرّف موسوعة العلوم السياسية التغيير السياسي على أنّه "مجمل التحوّلات التي قد تتعرّض لها البنى السياسية في المجتمع، أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف، بما يعنيه ذلك من تأثير على مراكز القوة بحيث يُعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول"².

في حين يرى ابن خلدون أنّ التغيير السياسي هو أحد السمات الأساسية التي تتميز بها الدول والمجتمعات³.

إذن، فإنّ الفرق بين تعريف التغيير السياسي كما أورده كلاً من معجم الاصطلاحات السياسية والإستراتيجية وموسوعة العلوم السياسي يكمن في أنّ الأول يعتبره تحوّلاً جذرياً يُصيب البنى السياسية في الدولة ويأتي مصاحباً لقيام الثورة -بالضرورة- ويفرض تغييرات

¹ عبد الفتاح، إسماعيل: معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية، ط1، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2008، ص92.

² مقلد، إسماعيل صبري؛ ربيع، محمد محمود: موسوعة العلوم السياسية، الكويت: جامعة الكويت، 1999، ص47.

³ حيث يقول ابن خلدون في هذا الصدد: "إنّ أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقرّ، إنّما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول". (دبعي، رائد محمد عبد الفتاح: أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة "الإخوان المسلمون في مصر نموذجاً"، سلسلة أطروحات الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2012، ص32).

جذرية عميقة وحاسمة النتائج. في حين تنظر له الثانية باعتباره مجمل التحولات التي قد تُصيب البنى السياسية في الدولة وغيرها من أنماط التفاعلات بين القوى السياسية أو مراكز القوة بحيث ينجم عنها إعادة توزيع السلطة والنفوذ بين القوى السياسية المختلفة داخل الدولة، أي التغيير السياسي بحسب هذا التعريف لا يُشترط أن يأتي مصاحباً للثورة أو الحشد الشعبي وغيرها من آليات التغيير من أسفل، إذ أنه يُمكن أن يحدث نتيجة لتفاوض يجيء من أعلى ويحصل بين القوى السياسية المختلفة في الدولة (الحكومة/المعارضة) بحيث يتفق الطرفان على البدء بالتغيير عبر إعادة توزيع مناطق السلطة والنفوذ بينهما.

ثالثاً: الأساس التفسيري الذي ستقوم عليه الدراسة

على الرغم من تعدّد الاتجاهات والنظريات المفسّرة لصعود الحركات الاجتماعية¹، إلا أنّ هذه الدراسة ستعتمد على أساس تفسيري ينبثق من عدة مفاهيم مرتبطة بنظريات الحركات

¹ ومن هذه الاتجاهات: الاتجاه الماركسي في تفسير وفهم الحركات الاجتماعية، والذي يقول بأنّ الحركة الاجتماعية تنشأ كنتيجة للصراع الطبقي ولصراع المصالح المادية (الاقتصادية - الاجتماعية) وتهدف إلى تحقيق التغيير في الأوضاع القائمة. ويطابق هذا الاتجاه بين مفهومي الحركة الاجتماعية والطبقة، بحيث يجعل من التناقض بين قوى الإنتاج والصراع بين الطبقات الأساس في نشأة الحركات الاجتماعية وأفولها وذلك بمجرد انتهاء الغرض من وجودها عندما تقوم بالقضاء على الطبقة المسيطرة وتصل إلى حالة مجتمع خالٍ من الطبقات. ومن هذه الاتجاهات كذلك الاتجاه البنائي الوظيفي في تفسير الحركات الاجتماعية، والذي ظهرت على إثره -وانطلاقاً من الفكر البنائي الوظيفي- العديد من النظريات التي تتناول الحركات الاجتماعية وتفسر أسباب وظروف نشأتها وأفولها، ومن بينها: نظرية السلوك الاجتماعي التي تستند في تفسيرها للحركات الاجتماعية إلى علم النفس الاجتماعي وسيكولوجية الجماهير، و تربط ميلاد الحركات الاجتماعية بحدوث مظاهرات وأشكال من "الهستيريا الجماعية"، حيث تنتقل العدوى الجماعية التي تجعل الفرد منساقاً وراء السلوك الاندفاعي وتابعاً له. ونظرية الحرمان النسبي التي تقول بأنّ قيام الحركات الاجتماعية ونشأتها يعود إلى شعور الأفراد الواعي بالحرمان نتيجة إحساسهم بالتناقض بين التوقعات المشروعة والواقع الفعلي، حيث يجعلهم هذا التناقض يميلون نحو عقد المقارنات بين أحوالهم في الماضي وفي الحاضر، وبين أنفسهم والآخرين، فيشعرون بالرضا إذا ما كانوا أفضل حالاً، وبالسخط والإحباط إذا ما كانوا أسوأ حالاً، ومن ثمّ يتحول السخط إلى حركة اجتماعية. وهناك العديد من الاتجاهات الأخرى المفسّرة للحركة الاجتماعية منها ما هو حديث مثل: نظرية تعبئة الموارد (سنتطرق لها في الأساس التفسيري للدراسة)، ومنها ما هو مرتبط بزمان العولمة مثل: نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة التي تنظر للحركات الاجتماعية كفاعل اجتماعي عاكس لتناقضات المجتمع الحديث بسبب العولمة والنيوليبرالية والبيروقراطية المفرطة. وغالباً ما يتمّ التشديد في إطار هذه النظرية، على الاختلافات القائمة بين الحركات الاجتماعية القديمة والأخرى الجديدة، فالأخيرة تنتقل من الدفاع عن المصالح الطبقيّة إلى الدفاع عن المصالح غير الطبقيّة المتعلقة بالمصالح الإنسانية الكونية. وهو ما يعكس - بحسب القائلين بهذه النظرية - الاهتمام الكبير لدى هذه الحركات الاجتماعية الجديدة بتطوير الهوية الجماعية والمراعاة على الفئات الوسطى بدلاً من الطبقة العاملة. (ياسر، صالح: الحركات الاجتماعية: الجوهر - المفهوم - السياقات المفسرة، مرجع سابق).

الاجتماعية؛ فهذه المفاهيم جميعها يمكن اعتمادها كمحددات تساعدنا على قياس مدى اقتراب الحركات الاحتجاجية في الدول الثلاث -مصر وتونس والبحرين- من النموذج المثالي للحركة الاجتماعية، حيثُ إنّ كلّ مفهوم من هذه المفاهيم يرتبط بإحدى النظريات المفسّرة للحركات الاجتماعية، وهذه المفاهيم هي:

1. الفرصة السياسية

إنّ مفهوم الفرصة السياسية يأتي بما يجعل القوى الاجتماعية تتخلّص من كافة الأطر والقيود المؤسسية والتقليدية للمشاركة السياسية، ففي ظلّ توق الكثير من القوى الاجتماعية للتغيير، وانغلاق الأطر المؤسسية والحزبية أمامها، كان البديل أمام هذه القوى أن تبحث عن أدوات أخرى تمكنّها من التغيير.

وقد توفّر لها هذا البديل في مفهوم الحركة الاجتماعية وذلك كمفهوم مقابل للأطر المؤسسية الرسمية التقليدية التي تنتظم فيها جماعات المصالح الرسمية والأحزاب السياسية. فإذا كان التمثيل النيابي والمنافسة السياسية وظيفتين من وظائف الأحزاب وجماعات المصالح، فإنّ السلوك الاحتجاجي هو الوظيفة الرئيسية للحركة الاجتماعية¹.

وإنّ ديتر روخت (Dieter Rucht) يُناقش مفهوم الفرصة السياسية باعتبار أنّ هذه الفرصة لا يُمكن عزلها عن بيئتها الاجتماعية، فهناك العديد من العوامل الاجتماعية التي تُؤثر على البنية الخاصة بالحركات الاجتماعية² وقدرتها على القيام بأنشطة احتجاجية.

¹ المهر، محمود صلاح عبد الحفيظ: *الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية*، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 27، 2010م/ص 159-160.

² "يُوضّح ديتر روخت أنّ الحركة الاجتماعية تتركّب من مكونين أساسيين: الأوّل هو شبكات من الجماعات والتنظيمات التي تسعى إلى تعبئة أعضائها من أجل القيام بأعمال احتجاجية للوصول إلى التغيير الاجتماعي. والثاني هو الأفراد الذين يُشاركون في أنشطة احتجاجية تدعو إليها الحركة، أو أنّهم يُساهمون في زيادة موارد ومصادر الحركة دون أن يكونوا بالضرورة مرتبطين بها". (المهر، محمود صلاح عبد الحفيظ: *الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية*، مرجع سابق، ص 160-161).

وبشكل عام فإنه يُمكن تعريف الفرصة السياسية باعتبارها " قدرة الحركة الاجتماعية على تعبئة مواردها واستغلال إمكانياتها من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي، وذلك من خلال استغلال الظروف المجتمعية التي توفر في لحظة ما فرصة كبيرة للتغيير، وبالتالي تتمكن الحركة من استغلال هذه الفرصة من أجل تحقيق مطالب الحركة والدفاع عن مصالح أعضائها، الأمر الذي يُمكنها من خلق فرصة سياسية أخرى غير تلك التي استغلتها".

غير أن الكثير من باحثي الفرصة السياسية أكدوا عدم قدرتهم على صياغة تعريف محدد ودقيق لهذا المصطلح، فعلى الرغم من أن العديد من قاموا بتعريف المصطلح بطرق مختلفة، وقاموا بالتدليل عليه باستخدام ظواهر إمبريقية ترتبط به إجرائياً، إلا أنه لم يحدث أي إجماع فيما بينهم على وجود تعريف محدد للفرصة السياسية¹.

وإنّ هناك مفهوم آخر يرتبط بمفهوم الفرصة السياسية اقترحه بيتر إيسنغر (Peter Eisinger) كأداة لرصد وتفسير التباينات في النشاط الاحتجاجي، ألا وهو مفهوم بنية الفرصة السياسية، حيث توصل إلى أنّ حدوث الاحتجاج مرتبط بطبيعة بنية الفرصة السياسية للبيئة الاجتماعية التي يحدث فيها، وقد استفاد كثير من الباحثين من عملية الربط هذه بين مفهومي الحركة الاجتماعية وبنية الفرصة السياسية، كما وأنّ هذا الارتباط شكّل نموذجاً مُعتبراً في دراسات الفرصة السياسية².

فمفهوم بنية الفرصة السياسية ارتبط بنظرية أساسية من نظريات الحركات الاجتماعية وهذه النظرية هي "نظرية بنية الفرصة السياسية" والتي تقوم على فرضية تقول بأنّ طبيعة عمل الحركات الاجتماعية محكوم بالبنى السياسية السائدة؛ فهذه البنى إما أن تساهم في تطوير تعبئة هذه الحركات، وإما أن تساهم في الحدّ من انطلاقها³.

¹ المهر، محمود صلاح عبد الحفيظ: الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية، مرجع سابق، ص 160-161.

² المرجع السابق، ص 161-162.

³ حمومي، حميدة: نظرية الحرمات الاجتماعية، هياكل، أفعال وتنظيمات: تحليل الاحتجاج الاستشراقي، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية (إنسانيات)، على الرابط: <https://insaniyat.revues.org/8382>

والمقصود بالبنى السياسية السائدة، طبيعة التركيبات السياسية السائدة في النظام السياسي، ويدخل ضمنها: حجم القدرة القمعية للدولة، ومدى متانة التحالفات الاجتماعية الحاكمة أو المعارضة، هذا بالإضافة إلى مدى قدرة الحركات الاجتماعية على بناء رصيدها السياسي من حيث خطابها السياسي والاجتماعي واستراتيجيات تعبئتها لجمهورها¹.

وعليه، فإنّ نظرية الفرصة السياسية وما يرتبط بها من مفاهيم البنية السياسية وغيرها تأتي لتؤكد على أهمية وجود متغيرين رئيسيين بينهما علاقة تبادلية، وهما الفرصة السياسية والحركة الاجتماعية، فالفرصة بحاجة إلى حركة تقوم بخلقها، والحركة بحاجة إلى فرصة تفتح لها طرق النمو وتمنحها التأثير والفعالية، ومن هذا المنطلق يُمكن القول أنّه: "إذا كانت الفرصة تفتح الطريق أمام الفعل والتغيير السياسي، فإنّ الحركات الاجتماعية هي التي تصنع هذه الفرص"².

2. تعبئة الموارد

ويرتبط هذا المفهوم نظرية أساسية من نظريات الحركة الاجتماعية ألا وهي نظرية تعبئة الموارد، وهي من أبرز الاتجاهات الحديثة في تفسير الحركات الاجتماعية، ويعود نشوء هذه النظرية إلى الستينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عندما دعت الحاجة إلى وجود إطار تحليلي للحركات الاجتماعية، خصوصاً مع تنامي الحركات النسائية وحركات السود والمدافعين عن البيئة، وتبحث هذه النظرية في طبيعة نشوء الحركات الاجتماعية وطريقة تشكلها بواسطة الموارد الاقتصادية والسياسية التي تتوافر للأفراد والجماعات المشاركة في الفعل الاحتجاجي³، وتقوم هذه النظرية على فرضية مفادها أنّ الموارد الاقتصادية والسياسية والتنظيمية هي الأساس في تشكّل الحركات الاجتماعية وتحديد طرق عملها؛ وأهم هذه الموارد هي قدرة الحركة الاجتماعية على خلق قنوات الاتصال بين مكوناتها،

¹ صلاح عبد الحفيظ، محمود: الفرصة السياسية الحركات الشبابية والدولة فيما بعد الربيع العربي!، معهد العربية للدراسات، 2013/12/26، على الرابط: <https://goo.gl/dNp08U>

² المهر، محمود صلاح عبد الحفيظ: الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية، مرجع سابق، ص162.

³ رمضاني، صوراية: الحركات الاجتماعية "مقاربة سوسيولوجية"، مرجع سابق، ص348،

وذلك باعتبار أنّ السمة الأساسية لها سعيها للتأثير السياسي عبر عملية تنظيمية تُجيب على السؤال الرئيسي الذي تقف أمامه الحركة وهو: كيف يُمكن للمكونات الاجتماعية المختلفة في الحركة حشد الموارد وتوجيهها بشكل فاعل؟ وضمن إطار هذه النظرية يُمكن القول بأنّه على الرغم من أنّ نشوء الحركات الاجتماعية ينبثق -أساساً- من واقع اجتماعي وسياسي تتوفر فيه مصادر الاحتجاج، إلا إنّ وجود هذه المصادر هو شرط غير كافٍ -رغم أهميته- لتشكّل حركة اجتماعية، فعملتي التحشيد وتعبئة الموارد لهما أهمية قصوى على مستوى الأساس التنظيمي؛ فبهما فقط يُمكن تحويل أشكال الاحتجاج العشوائي إلى حركة اجتماعية سياسية مؤطرة ومؤثرة¹.

3. سياسات الاعتراض (الاحتجاج)

تعرّف سياسات الاحتجاج بأنّها "مطالب لمجموعات اجتماعية منظمة تستخدم أشكال الفعل الجماعي لنقوم بتحصيل مطالبها استناداً إلى تحالفات تستغل بنية الفرص السياسية المتاحة أمامها. وسياسات الاحتجاج تقوم على عدة عناصر ومرتكزات رئيسة هي: الاحتجاج؛ أي الاعتراض على السلطة المتنفذة، الأداء؛ أي الفعل الجماعي المنظم، والسياسة؛ أي أنّ المطالب هي من طبيعة سياسية وتقوم بها عناصر ذات هويات سياسية تدخل في صراع سياسي مع منظومة السيطرة السياسية مصدر الاحتجاج". وإنّ مفهوم سياسات الاحتجاج يمكننا -كباحثين في الحركات الاجتماعية- من فهم الآليات التي تتبلور على إثرها الحركة الاجتماعية، حيث إنّّه يُساعدنا في تحديد عوامل التحشيد للمجموعات التي أصبحت فاعلاً سياسياً في إطار الحركة، وذلك عبر الاطلاع على كيفية عمل هذه المجموعات على بناء أشكالها التنظيمية ورسم شخصيتها السياسية وعلاقاتها مع غيرها من البنى السياسية القائمة، وعبر تحديد مقدار الاعتراف أو الشرعية التي ستحظى بها الحركة من خارجها، وأخيراً، عبر تحديد مدى قدرة الحركة على تكوين هوية سياسية جمعية لها من خلال تنسيق مكوناتها².

¹ أيوب، حسن صالح: *الحراك الشبابي الفلسطيني بين قوة التغيير وضعف التنظيم*، مجلة جامعة الأزهر-غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، العدد2، مج15، 2013م/ص104.

² المرجع السابق، ص104.

إذن، فإنّه وباستلزام هذه المفاهيم الثلاثة، وملاحظة الركائز الأساسية التي تُشكّل عناصر ثابتة في التعريفات المختلفة للحركة الاجتماعية، واستناداً إلى معيار المكوّن الاجتماعي الذي أورده في تصنيفات الحركات الاجتماعية، سنقوم في هذه الدراسة بمعالجة موضوع الحركات الاحتجاجية التي كانت أحد أبرز مكونات الثورة التي انطلقت في كلّ من مصر وتونس والبحرين، حيثُ سيتمّ البحث في مدى اقتراب أو ابتعاد هذه الحركات عن النموذج المثالي للحركة الاجتماعية¹ وأثر ذلك على أهدافها في التغيير السياسي.

ولبناء هذا النموذج، فإنّه يُمكن الاستناد -بالإضافة إلى المفاهيم والركائز الذي ذكرناها سابقاً- إلى الخلاصات التي انتهت إليها تلي في دراسته المسحية للحركة الاجتماعية في الغرب 1750 وحتى دخول القرن الواحد والعشرين، حيثُ يُورد تلي في خلاصاته تلك أنّ أساس قيام أي حركة اجتماعية إنّما يتطلب توفرّ العناصر الثلاثة التالية:

1. مجهود عام ومنظم يُملّي مطالب جماعية على سلطات مستهدفة، ويُطلق على هذا العنصر مسمى الحملة (Campaign).

2. توظيف توليفات من بين أشكال العمل السياسي التالية: خلق جمعيات وتحالفات ذات أهداف خاصة، لقاءات عامة، مواكب مهيبّة، اعتصامات، مسيرات، مظاهرات، حملات مناشدة،

¹ يعرف مفهوم النمط المثالي عند واضعه- ماكس فيبر (Max Weber) على أنّه مفهوم مجرد أو مقولة وصفية عامة تمكّننا من فهم جملة من الظواهر وتفسيرها والتنبؤ بها، وبشكل عام فإنّه ليس من المهم أن تكون خصائص هذا النمط متوفرة في الظواهر الملاحظة والمدرّكة دائماً وبشكل جيد، فهدف النمط المثالي هو تكوين نموذج للظاهرة الاجتماعية أو منظور هادف لها فالنمط المثالي هو نتاج لعملية يتمّ فيها تركيب مجموعة من السمات والمواصفات وإعطائها لظاهرة مجتمعية ما بشكل مجرد وعام ثمّ العمل على تصنيفها ضمن نموذج فكري وعقلي ومنطقي متسق. كذلك يُمكن النظر إلى النمط المثالي باعتباره نتيجة لمجموعة من المقارنات والعمليات الوصفية لظاهرة مجتمعية ما. ومن هنا، فالنمط المثالي لا علاقة له بالقيمة الكمية، فهو مرتبط بمنظومة من الخصائص والأوصاف والسمات المشتركة الناتجة من خلال ملاحظة ظاهرة ما. وبتعبير آخر مختصر، فإنّ هذا النمط يُمكن بناؤه ذهنياً عبر تجريد أو تحويل الظاهرة المجتمعية المدركة والملاحظة إلى نموذج ذهني مجرد في شكل خصائص ومكونات وسمات مشتركة مجردة وعامة. أيّ الانتقال من المحسوس إلى المجرد المثالي. وفي تطبيقات المجال البحثي على هذا النمط يجب على الباحث الملاحظ عندما يقوم برصد ظاهرة مدركة ما ومعزولة أن يعمل على اختزالها في مجموعة محدّدة من المكونات والخصائص والسمات العامة والمجرّدة لبناء نمطها النموذجي/ المثالي. (حمداوي، جميل: جهود ماكس فيبر في مجال السوسيولوجيا، ط1، 2015، ص27-28).

بيانات في الإعلام العام، مطويات أو كراسات سياسية، ويُطلق تلي على هذه المجموعة المتكاملة المتغيرة من التحركات مسمى ذخيرة الحركة الاجتماعية (Repertoire).

3. تجسيد المشاركين لجملة من الصفات العام الموحدة، هيّ الجدارة، والوحدة، والزخم العددي، والالتزام، ويُسميها تلي بعروض الوقفة¹.

إنّ، فإنّ النموذج المثالي للحركة الاجتماعية -وفقاً للمفاهيم الثلاث المرتبطة بالنظريات المفسّرة للحركات الاجتماعية واستناداً إلى الركائز الثابتة الواردة في التعريفات المختلفة وبناءً على ما ورد في استخلاصات تلي- هو الذي يحتوي على العناصر الآتية: درجة عالية من التنظيم، والتنسيق والاستمرارية، وتوحيد الجهود والفئات المستهدفة، التمتع بمذهب موحد، أهداف واضحة واحدة تجمع بين المطالب السياسية والاقتصادية، إقامة التحالفات التي تُشكّل الأساس لإفراز حزب سياسي يُنافس على السلطة.

وعليه، واستناداً إلى جملة العناصر الواردة في النموذج المثالي -السابق- للحركة الاجتماعية، فسينطلق هذا البحث من عدة محددات رئيسية تحكم العناصر المكوّنة لهذا النموذج وتؤثر في إمكانيات تشكّله، وستكون هذه المحددات هي أساس المقارنة التي ستبنى عليها مفاصل هذه الدراسة، وهذه المحددات هي:

1. محدّد المكوّن الاجتماعي

وسيتّضمّ ضمنه البحث في التركيبات الاجتماعية المختلفة التي تكوّنت منها الحركات الاحتجاجية التي انطلقت في البلدان الثلاثة، ومدى التجانس بين هذه التركيبات، هذا التجانس الذي تخلقه عبر التنسيق بين مكوناتها ويعمل على زيادة قدرتها على بناء آليات دفاعية ضدّ الاستقطابات الطائفية والمذهبية التي تعمل على شذمة مكوناتها وتحول دون تمكّنها من التحول إلى حركة اجتماعية شاملة مؤطرة ومؤثرة.

¹ تلي، تشارلز: الحركات الاجتماعية (1768-2004)، مرجع سابق، ص 37-38.

2. محدّد الفرصة السياسية وبنية الفرصة السياسية

وسيتمّ ضمنه البحث في بنية الفرصة السياسية التي كانت متوفرة للحركات الاحتجاجية في الدول الثلاث أثناء وبعد الثورات، وهذه البنى هي:

أ. **حجم القدرة القمعية للدولة:** حيثُ سيتمّ البحث في حجم القمع الذي وجد في الدول الثلاث أثناء وبعد الثورات، وكيف أثر هذا الحجم على طبيعة عمل الحركات الاحتجاجية التي وجدت على الساحة السياسية آنذاك، هذا بالإضافة إلى البحث عن مدى قدرة هذه الحركات على استغلال هذه البنية في خلق فرصة سياسية لصالحها من خلال استثمار حالة السخط الشعبي المتراكمة في ظلال تزايد حجم القمع عبر إعادة تشكيل هيكليتها لتكون حركة موحدة ذات خطاب سياسي واضح موحّد ومحدّد المطالب يُساهم في تحشيد وتعبئة الجمهور ويُمكنّها من تحقيق أهدافها.

ب. **طبيعة البنى السياسية التقليدية القائمة وعلاقتها بالحركات الاجتماعية:** وهنا سيتمّ البحث في طبيعة البنى السياسية التقليدية القائمة في الدول الثلاث أثناء وبعد الثورات، والبنى السياسية التقليدية -كما ذكرنا سابقاً- هي الأطر المؤسسية الرسمية التقليدية التي تنتظم فيها جماعات المصالح الرسمية والأحزاب السياسية. وتأتي الحركات الاجتماعية كمفهوم مقابل لها، فتراجع الأدوار الفاعلة للأحزاب السياسية يوفرّ فرصة سياسية ملائمة لنمو عمل الحركات الاحتجاجية، الأمر الذي يُشكّل ظرفاً ملائماً لتشكيل حركة اجتماعية موحدة ومؤثرة، وعكس هذا الأمر هو ما يحصل في حالة نمو عمل الأحزاب السياسية الرسمية، فتراجع عمل الحركات الاجتماعية يرتبط -دائماً- بمحاولة الأطر الرسمية التقليدية الممثلة بالأحزاب السياسية فرض نفسها واستعادة أدوارها.

3. محدّد الإجماع الشعراشي العاكس لوحدة الهدف

وهنا سيتمّ البحث ضمن الشعارات التي رفعتها الحركات الاحتجاجية التي وجدت في الدول الثلاث أثناء وبعد الثورات، وذلك في محاولة الوقوف على طبيعة المطالب والأهداف التي

سعت ورائها هذه الحركات، فالإجماع الشعراي ووحدة الأهداف ووضوحها هما الأساس في تشكيل حركة اجتماعية ذات هوية واضحة وأهداف محددة تستند عليها في حيازة شرعيتها من الأطراف الخارجية، فيتم النظر إليها والتعامل معها كمشروع مستقر يراكم عناصر النهوض بثبات، وليس كمجرد جهد احتجاجي عشوائي مفتقر للهوية والشرعية¹.

4. محدّد الموارد

وسيتّم البحث ضمن هذا المحدّد عن طبيعة القدرة التنظيمية التي امتلكتها الحركات الاحتجاجية في الدول الثلاث أثناء وبعد الثورات، فقدرة الحركات الاحتجاجية على خلق قنوات الاتصال بين مكوناتها، وبناء التحالفات هو الأساس الذي يُمكنها من حشد مواردها وطاقاتها وتوجيهها بفعالية نحو تحقيق أهدافها، فعدم سعي هذه الحركات إلى خلق مثل هذه القنوات والتحالفات سيؤدي إلى إضعاف البنية التنظيمية لها والتي هي الأساس الضامن لاستمرار عمليتي التعبئة والتشديد، وهي الشرط الرئيسي للاستمرارية الفاعلة التي تُشكّل القوام الأول لكل حركة اجتماعية منظمة وفاعلة ومؤثرة.

إنّ، فإنّه وبناءً على هذه المحدّدات يُمكن الخروج بمعالجة نظرية مبدئية لموضوعه الحركات الاحتجاجية -ومدى اقترابها أو ابتعادها من النموذج المثالي للحركة الاجتماعية- في مصر وتونس والبحرين انطلاقاً من نقطة جوهرية تؤكّد على أنّ هذه الحركات كانت أحد أبرز مكونات الثورة التي انطلقت في الدول الثلاث، وتفترض أنّ هذه الثورات وعلى الرغم من أنّها لم تأت كنّاج عن تخطيط مسبق من قبل الفاعلين السياسيين على الساحة السياسية في الدول الثلاث، وظلّت غائبة كأسلوب للتغيير عن مفردات الخطاب السياسي الذي راج خلال العقد الماضي فيها، إلا أنّ الاختيارات الإستراتيجية التي اتخذها نشطاء الحركات الاحتجاجية أثّرت بشكل كبير على صورة الأداءات الأولى للحركة الثورية، وهذه الاختيارات هي التي قادت أعداد

¹ أيوب، حسن صالح: الحراك الشبابي الفلسطيني بين قوة التغيير وضعف التنظيم، مرجع سابق، ص116.

كبيرة من غير المسيسين إلى الاشتراك في هذه الحركة ثمّ الدفع بها إلى التحوّل إلى ثورة عارمة¹.

وبعمومية مطلقة -دون التدقيق في الاختلافات الجوهرية التي اتسمت بها الحركات الاحتجاجية في الدول الثلاث- فإنّه يُمكن القول بأنّ طبيعة البنى السياسية السائدة في الدولة قبل الثورة هي التي مكنت الحركات الاحتجاجية في الدول الثلاث من بناء فرصتها السياسية. فتراكم عوامل القمع والاضطهاد وتعدد أشكاله (حجم القدرة للدولة القمعية) في الدول الثلاث وحالة السخط الشعبي الكبير أدى إلى وجود بنية سياسية ملائمة لعمل الحركات الاجتماعية، حيثُ وجود واقع اجتماعي وسياسي تتوفر فيه عوامل الاحتجاج.

وبشيء من التفصيل؛ فإنّ الحركات الاحتجاجية التي كانت متواجدة على الساحة السياسية في مصر تونس قبيل الثورة استغلت هذه البنية السياسية الملائمة لعملها فقامت باستغلال إمكانياتها لبناء خطاب سياسي احتجاجي موحد وذو أهداف واضحة (إسقاط النظام) وهو ما لعب دوراً كبيراً في حشد وتعبئة الجماهير من حولها ونجاحها في تحقيق مسعاها الأول في إسقاط النظام.

إذن، فقد عملت البنية السياسية السائدة (حجم الدولة القمعية وتراكم حالة السخط الشعبي) في كلٍّ من مصر وتونس على توفير فرصة سياسية استغلّتها الحركات الاحتجاجية المتواجدة على الساحة السياسية في إسقاط النظام وهو الأمر الذي فتح لها فرصة سياسية جديدة -تمتّلت في انهيار الدولة القمعية وفتح المجال العام أمام نشاط هذه الحركات- كان يُمكن من خلالها أن تبني نسق من الزخم والاستمرارية تتمكّن فيه من تشكيل حركة اجتماعية منظمة تحقّق الأهداف والمطالب التي رفعتها إبان الثورة، لكن تلك الحركات الاحتجاجية -التي شكّل الشباب محرّكها الأساسي- لم تمتلك من الجاهزية ما يُمكنها من الدخول في تنافس انتخابي، وذلك لعدة أسباب منها:

¹ أحمد، بسنت: الحركات الاجتماعية.. تقدّم نحو الأمام أم تراجع محتوم، مصر: منتدى البدائل العربي للدراسات، 2015،

1. افتقار تلك الحركات إلى أطر تنظيمية وتنسيقية فيما بينها تُعطيها القدرة على التعبئة وتمكّنها من جذب قاعدة اجتماعية تُشاركها شعارات والبرامج، وهو ما سعت القوى ذات القدرة التنظيمية والمشروع السياسي (القوى الإسلامية) إلى استغلاله عبر ملء الفراغ الذي خلفته الحركات الشبابية وربح الشوط الانتخابي بأغلبية كبيرة، فالحركات الاحتجاجية الشبابية كانت قوة احتجاج أكثر من كونها حركات تحمل مشروعاً مجتمعياً وسياسياً بديلاً¹، وكما ذكرنا في إطار سابق؛ على الرغم من أهمية توافر مصادر الاحتجاج، إلا إن وجود هذه المصادر هو شرط غير كافٍ لتشكل حركة اجتماعية، فعملتي التحشيد وتعبئة الموارد لهما أهمية قصوى على مستوى الأساس التنظيمي؛ فبهما فقط يُمكن تحويل أشكال الاحتجاج العشوائي إلى حركة اجتماعية سياسية مؤطرة ومؤثرة². يُضاف إلى ذلك ما جابهته الحركات الاحتجاجية من مشاكل متعلقة بكيفية إعادة صياغة دورها داخل النظام السياسي بعد سقوط الأنظمة في كلا البلدين، فهذه الحركات جميعها نمت أدوارها الفاعلة في ظلّ ظرف استثنائي غاب فيه الدور الفاعل للأحزاب والنقابات حيث مارست وظائف تلك المؤسسات، لكن بعد نجاح الثورة وسقوط النظام حاولت تلك المؤسسات استعادة أدوارها على الساحة السياسية، واتجهت الأحزاب السياسية إلى إعادة تنظيم أدوارها عبر تشكيل نمط من التحالفات السياسية بين بعضها البعض، وذلك في محاولة منها لكسب تأييد الشارع، وهو ما أدى إلى تراجع الدور الفاعل لتلك الحركات بشكل عام³.

2. ما واجهته هذه الحركات بعد الثورة من مشكلات على المستوى التنظيمي، فأزمة التنظيم وقصور آليات القرار أظهرت عجز هذه الحركات عن التنسيق فيما بينها للوصول إلى حلول وسط، يُضاف إلى ذلك الاستنزاف الذي حصل في طاقة الشباب المنشئ لهذه الحركات في الأحداث التي تلت الثورة أثناء الفترة الانتقالية ودخولهم العديد من المواجهات

¹ أفاية، محمد نور الدين: *القوى الاجتماعية للثورة*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 398، نيسان/أبريل 2012م/ص 126.

² أيوب، حسن صالح: *الحراك الشبابي الفلسطيني بين قوة التغيير وضعف التنظيم*، مرجع سابق، ص 104.

³ إبراهيم، هند أحمد: دور الحركات الاجتماعية في أحداث الثورات دراسة حالة: حركة كفاية- 6 أبريل، الحوار المتمدن،

2012/10/1، على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=326266>

مع أجهزة الدولة الأمنية والتي انتهت بقتل وإصابة واعتقال الكثيرين منهم، وأعاق فرصة تطورهم التنظيمي والإداري¹.

3. طبيعة تركيب البنى السياسية (انهيار الدولة القمعية وفتح المجال العام أمام نشاط هذه الحركات) الذي لم يستمر طويلاً، وتغيّر بعد نجاح الثورة، وأثر تأثيراً سلبياً على أداء الحركات الاحتجاجية، وذلك بسبب الثقل الشعبي الكبير الذي حازته الحركات الإسلامية مقارنة بها، وبسبب إغلاق المجال العام من خلال إصدار العديد من التشريعات والقوانين التي هدفت إلى تقييد نطاق عمل هذه الحركات (كما حصل في مصر بعد الانقلاب).

أما بالنسبة للحالة البحرينية، فإنّ الأمر فيها لم يختلف كثيراً عن تونس ومصر، حيثُ طبيعة بنى سياسية مكنت الحركات الاحتجاجية فيها من بناء فرصتها السياسية، فمنهج الاستحواذ الكامل والسيطرة العائلية المطلقة على مؤسسات الدولة ومصادر الثروة² أدى إلى قيام شباب من الطائفتين السنية والشيوعية -سيراً على ذات النهج في تونس ومصر- إلى إطلاق دعاوى للخروج في مظاهرات احتجاجية تُطالب بإجراء إصلاحات سياسية³، وما ميّز هذه الحركة الاحتجاجية في البحرين عن غيرها من الحركات التي انطلقت في الدول العربية أنّها دعت إلى إعادة تعريف نظام الحكم والمواطنة من جديد واستبعاد أنساق الحكم المبنية على التمييز الطائفي -لصالح المكوّن السني- التي عمل النظام الحاكم على ترسيخها في البلاد عبر مدة زمنية طويلة أفضت إلى سيادة أجواء تنامت فيها الهويات الفرعية المستندة على إعادة تعريف الذات على أساس طائفي يُكرّس المقابلة بين مكوّنين رئيسيين في المجتمع البحريني هما السنة والشيعة، وإنّ هذه الميزة للحركة الاحتجاجية البحرينية لعبت دوراً مهماً في مسار الحركة ومآلاتها فيما بعد، حيثُ إنّ حركات المعارضة الشيعية فرضت نفسها في النهاية كقوة سياسية منظمة على هذه الحركة

¹ أحمد، بسنت: الحركات الاجتماعية.. تقدّم نحو الأمام أم تراجع محتوم، مرجع سابق، ص5.

² رضي، حسن علي: أحداث البحرين: الأثر والمخرج، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد402، 2012م/ ص31.

³ عوض، محسن: الانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي بين الإصلاح التدريجي، والفعل الثوري (2001-2011)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد388، حزيران/يونيو 2011م/ ص67.

الشعبية¹، وهو ما أوجد حالة من الاستقطاب المذهبي داخلها، وزاد من قدرة النظام على قمعها عبر حصوله على مزيد من الدعم من قطاعات سنية في الشارع البحريني²، الأمر الذي أدى إلى القضاء على الفرصة السياسية المواتية للتغيير والإصلاح السياسي والدستوري وأفضى إلى وأد الحركة الاحتجاجية البحرينية وهي لا تزال في مهدها.

¹ عوض، محسن: الانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي بين الإصلاح التدريجي، والفعل الثوري (2001-2011)، مرجع سابق، ص 67-68.

² الشوبكي، عمرو: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 384، 2011م/ ص 113.

الفصل الثالث

الحركات الاجتماعية في مصر وتونس والبحرين؛ النشأة والسيرورة

الفصل الثالث

الحركات الاجتماعية في مصر وتونس والبحرين؛ النشأة والسيرورة

سنضع في هذا الفصل بمهمة تتبّع مسار الحركات الاحتجاجية في مصر وتونس والبحرين؛ حيث سنقوم بعرض تاريخ نشوء هذه الحركات وتطورها -في الدول الثلاث- دون أن يعني ذلك الإحاطة بتاريخها كلّ، لكننا سنتوسع في استعراض تفصيلات هذه الحركات كلّما اقتربنا من تاريخ تفجّر ثورات الربيع العربي في تلك الدول، فهذه الدول شهدت في العقد الأخير لما قبل الثورات حركة احتجاجية واسعة كانت لها صلة مباشرة بتفجير الموجة الثورية التي جاء بها الربيع العربي وفتحت المجال أمام تكثيف هذه الحركة الاحتجاجية وتوسّعها في المطالب والأهداف¹.

وتبعاً لذلك، فإنّ نمط الإيجاز الذي سنسلّكه في بداية العرض ونتوسّع به في نهايته لا يعني تجاهل حركات احتجاجية مهمة في تاريخ الدول الثلاث أو تناسياً لها، بل هو منهج مقصود يستهدف التعرّض إلى جذور الحركات الاحتجاجية في تلك الدول، ثمّ التوسّع في عرض الحركة الاحتجاجية السياسية الاجتماعية التي حصلت فيها في العقد الأخير الذي سبق تاريخ تفجّر ثورات الربيع العربي، فهذه الحركة الاحتجاجية التي حصلت في العقد الأخير لما قبل الثورات هي ما يهتمنا عند دراسة الحركات الاحتجاجية التي سادت إبان تفجّر ثورات الربيع العربي في الدول الثلاث²، حيث إنّ الوقوف على طبيعة هذه الحركات -ومدى اقترابها أو ابتعادها من النموذج المثالي للحركة الاجتماعية- لا يمكن أن يتمّ بدون فهم السياق التاريخي التراكمي الذي نشأت فيه، مع التركيز على العقد الأخير باعتباره يُمثّل قمة هذا التراكم وذروته.

¹ بشارة عزمي: ثورة مصر ج.1. من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أيار/مايو 2016، ص225.

² المرجع السابق، ص 225.

أولاً: مصر؛ موجز تاريخ الاحتجاجات منذ بداية الوجود الاستعماري حتى عقد ما قبل الثورات

1. الاحتجاجات في مصر من فترة ما قبل الحملة الفرنسية حتى ثورة 23 يوليو

يعود تاريخ الاحتجاجات في مصر إلى ما قبل الحملة الفرنسية، وذلك مع الاحتجاجات التي انطلقت ضدّ ولاة الدولة العثمانية وأبرزهم خورشيد باشا؛ هذا الأخير الذي نجح الشعب المصري بخلعه لتبرز مع هذا النجاح ظاهرة "الشعب" بمعناها الحديث، ثمّ لتترسّخ أكثر في حقبة احتجاجات نضالية لاحقة بدأت مع نضال قادة طلاب الأزهر ومشايخه في ثورة القاهرة عام 1798 ضدّ نابليون وحملته¹، وفي ثورة أحمد عرابي في أيلول/سبتمبر 1882، وهي الثورة التي انطلقت ضدّ سياسات التدخل الأجنبي وطالبت بإقالة وزارة رياض باشا ومنح الدستور وزيادة عدد الجيش، واتخذت طابع التمرد العسكري وحظيت بالتفاف الشعب من حولها، إلا أنّ التدخل العسكري الإنجليزي في أيار/مايو 1882 وتخاذل الخديوي إسماعيل أدى إلى قمع الثورة واستسلام عرابي²، وعلى الرغم من النتيجة النهائية للثورة ومخالفاتها لأمال الشعب وتطلّعاته إلا أنّها أتت لتقدّم مثال وطني مصري نادر في رفض الاستبداد والاضطهاد³.

هذا ولم تخلُ هذه الفترة من مظاهر إضراب وعصيان عمالي ظهرت في عدة مناطق مصرية؛ منها بورسعيد حيثُ أولى مظاهر الاحتجاج المنظم الذي تمثّل في عصيان حمالي الفحم في نيسان/أبريل 1882 من أجل زيادة الأجور، يُضاف إليها القاهرة حيثُ إضراب لفافي الدخان في 1899، وقد شهدت هذه الفترة العديد من الفعاليات العمالية التي مهّدت السبيل لتأسيس نقابة عمالية⁴.

ومنذ العام 1882 وهو العام الذي بدأ فيه الاحتلال الإنجليزي لمصر تحت شعار الحماية، برزت على الساحة المصرية جملة احتجاجات متنوعة غلب على شكلها الطابع الوطني

¹ بشارة عزمي: ثورة مصر ج.1. من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، مرجع سابق، ص225.

² اشتي، فارس: الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، ص104.

³ بشارة عزمي: ثورة مصر ج.1. من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، مرجع سابق، ص225-226.

⁴ المرجع السابق، ص226.

وارتبط فيها الموقف من الاحتلال بالموقف من الحكومة، دون أن ينفي ذلك وجود احتجاجات أخرى ذات طابع اقتصادي واجتماعي، ومن أبرز هذه الاحتجاجات:

أ. ثورة عام 1919 التي جاءت بسبب رفض المندوب السامي البريطاني مطالب حزب الوفد بإنهاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف باستقلالها، وبسبب رفضه -كذلك- السماح للوفد بالسفر إلى لندن للتفاوض مع حكومتها، واعتقال سعد زغلول ونقله إلى مالطا هو وثلاثة من رفاقه بحجة توجيهه نداء لجمع التوقيعات على بيان المطالب الوطنية. ويمكن القول بأن هذه الثورة شهدت التفاف الشعب المصري بكافة مكوناته الاجتماعية حولها، فتظاهر الطلبة والعمال في القاهرة وأضرب الفلاحين في مديريات الوجهين القبلي¹ والبحري²، وظهرت تحركات اقتصادية لعمال الترام والمترو في القاهرة تمتلّت في إضراب استمر حتى 20 أيار/مايو 1919. كذلك كان هناك إضراب لعمال عابري سكك الحديد والمطبعة الأميرية وشركة الغاز، وعلى الرغم مما قوبلت به هذه الاحتجاجات من قمع شديد من قبل القوات البريطانية بقيادة المفوض السامي الجنرال اللنبي، إلا أن المحتجون ثبتوا واستمروا في إضرابهم خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 1919، وتمكنوا من إعادة سعد زغلول ورفاقه من المنفى دون تحقيق المطالب الوطنية المرفوعة، فقد فشل زغلول ومعه حزب الوفد في إقناع مؤتمر السلام في باريس بالاعتراف باستقلال مصر، وصدر أمر من المؤتمر باستمرار الحماية البريطانية عليها³.

ب. انتفاضة عام 1935 التي تُعدّ من أبرز العلامات في طريق النضال المصري التحرري، وذلك إبان مرحلة إسماعيل صدقي الذي وصل مع حزبه حزب الشعب إلى السلطة عام 1930 بدعم بريطاني، وقام بفرض نظام شبه ديكتاتوري وسّع فيه صلاحيات الملك، وهو ما أثار ضدّه الحركة الوطنية ودفع بحزب الوفد إلى رفض سياساته والدعوة إلى الاحتجاج

¹ المدن الرئيسة للوجه البحري هي: طنطا، المنصورة، دمنهور، كوم حمادة، الإسكندرية، بور سعيد، السويس، الإسماعيلية، الغربية.

² المدن الرئيسة للوجه القبلي هي: أسيوط، الفيوم، بني سويف، قنا، أسوان، الجيزة.

³ اشتي، فارس: الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، ص 114-115.

ضدّها، فخرجت الجماهير في عصيان مدني واسع النطاق قامت اللجان الطلابية بتنسيق فعالياته في أكثر من مناسبة، وعلى الرغم مما قوبلت به حركة الاحتجاجات هذه من اعتداءات وقمع شديد إلا أنّ الجماهير استمرّت في التدفق إليها، وظهر النشاط الطلابي واضحاً فيها، ففي 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1935 -وبعد أن أعلنت بريطانيا عدم موافقتها على عقد معاهدة بينها وبين مصر تُمهد للاستقلال- شهدت مصر إضراب شامل للكليات والمدارس، وخرجت تظاهرات طلابية في ميدان الإسماعيلية¹ في القاهرة قابلتها القوات البريطانية بإطلاق النار على المتظاهرين وهو ما أدى إلى سقوط عدد منهم بين قتيل وجريح، وامتدت التظاهرات إلى الأقاليم المجاورة، واستمرت الصدامات بين الطلاب والقوات البريطانية في جامعة القاهرة، وعقد على إثرها مؤتمر للطلاب في كلية الطب دعا إلى الإضراب، وقام برفع مطلب العودة إلى العمل بدستور عام 1923 وتحديد الإجراءات الواجب اتباعها من أجل إكمال المسيرة النضالية ضد الاستعمار. هذا ويُذكر أنّه من العناصر التي برزت في قيادة التظاهرات الطلابية جمعية مصر الفتاة، وهي جمعية ذات توجه عروبي واضح لا يتعارض مع الهوية المصرية والإسلامية، هذا بالإضافة إلى أحزاب الوفد -الذي كان للجانه الطلابية دور مهم في نقل الانتفاضة إلى الأقاليم المجاورة للقاهرة والمحافظات الأخرى- والشيوعيين الأحرار²، وقد تمكّنت هذه الانتفاضة من تحقيق مطالبها، فوافقت بريطانيا على إعادة العمل بدستور عام 1923، وأعلنت استعدادها للتفاوض واستقالت حكومة محمد نسيم³.

ج. الانتفاضة الطلابية العمالية في عام 1946 التي رفعت مطالب وطنية أبرزها؛ إلغاء معاهدة عام 1936 واتفاقية 1899، والجلء التام عن مصر ووحدّة وادي النيل (مصر والسودان)،

¹ يُذكر هنا أنّ ميدان الإسماعيلية هو نفسه ميدان التحرير، فالمنطقة المحيطة بالميدان كانت تُسمى الإسماعيلية نسبة إلى الخديوي إسماعيل، وهذه المنطقة اكتسبت رمزية خاصة بعد ثورة 1919، حيث أصبحت مركزاً للحراك الوطني ضد الاستعمار البريطاني، ولم يسمّ الميدان "التحرير" إلا بعد عام 1952. (نصار، آية: رمزية ميدان التحرير، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، تأليف: نصار، آية وآخرون، تقديم: عبد الفضيل، محمود، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آذار/مارس 2012، ص122.

² بشارة عزمي: ثورة مصر ج.1. من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، مرجع سابق، ص227-228.

³ اشتي، فارس: الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، ص116.

وقد قادت هذه الانتفاضة اللجنة التحضيرية الوطنية للطلبة والتي قامت بعقد عدة مؤتمرات توجت بمؤتمر عام، كذلك قامت اللجنة بإطلاق تظاهرة كبرى في 9/شباط فبراير من نفس العام، وعلى الرغم من أنّ التظاهرة تعرّضت لإطلاق نار إلا أنّ ذلك لم يمنع توسّعها وتدفّق المحتجين للانضمام إلى صفوفها، واستمرت حركة التظاهرات والاحتجاجات هذه وكان من ضمن قادتها أعضاء ينتمون إلى حزب الوفد والحزب الاشتراكي والإخوان المسلمون كذلك، وأدت إلى إجراء مفاوضات إنجليزية-مصرية لتعديل معاهدة 1936 لكنّ هذه المفاوضات لم تُفضِ إلى نتائج إيجابية مرضية في اتفاق صدقي-بيفن (25/ تشرين الأول/أكتوبر 1946)، وهو ما أدى إلى تجدد الاحتجاجات واستمرارها حتى عام 1949، ثمّ تأججها إبان الحرب العربية الإسرائيلية في فلسطين عام 1948، ثمّ انتهائها بعد أن تمكّنت من إخضاع الحكومة لمطالبها، فقامت الأخيرة برفض مشروع الدفاع المشترك (4 تشرين الأول/أكتوبر 1951) وإلغاء معاهدة 1936 (15 تشرين الأول/أكتوبر 1951)، وبدأت بنضال شعبي مسلّح لتلزم الحكومة البريطانية وبعض القوى المحلية بإلغاء المعاهدة¹.

د. حريق القاهرة في 26 كانون الثاني/يناير 1952، الذي يُمكن اعتباره بمثابة احتجاج شعبي جاء للرد على قيام القوات البريطانية بحصار مبنى محافظة الإسماعيلية وتكنات بلوكات النظام فيها، حيثُ اقتحمت تلك القوات المبنى في 25 كانون الثاني/يناير 1952، وذلك بعد رفض المحافظ القيام بتسليم الأسلحة، أما عن كيفية سير فعاليات هذا الاحتجاج؛ فقد أعلن جنود البلوكات في العباسية إضرابهم أولاً، ثمّ انطلقوا في تظاهرة تلاقت تظاهرة أخرى مع طلاب جامعة فؤاد الأول في الجيزة فشكّلوا معاً تظاهرة واحدة انطلقت نحو مبنى الحكومة، وتبعته هذه التظاهرة تظاهرة أخرى انطلقت من الجامع الأزهر. وقد قاد ذلك إلى اندلاع حريق في كازينو بديعة امتد إلى مبنى الريفولي واتسع نطاقه ليشمل 700 مؤسسة في القاهرة، ويؤدي إلى مقتل 26 مواطناً، وإصابة المئات. وقد شلّت -على إثر ذلك- أجهزة الدولة وسيطر المحتجون على المدينة، لكن لم يُحقّقوا أي نتائج مرجوة، ورغم الفراغ الذي

¹ اشتي، فارس: الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، ص 116-117.

أحدثوه في أجهزة الدولة ذلك اليوم سواء بمشاركة الجنود بالاحتجاجات، أو بانقسام السلطة حول ما حصل، إلا أن ذلك كله ساهم في تحضير الأجواء للأحداث التي حصلت بعد ذلك في 23 تموز/يوليو 1952 بحركة الضباط الأحرار التي نجحت في إبعاد الملك، وإلغاء الملكية وتأسيس نظام جديد¹.

هـ. احتجاجات عمالية عرفتتها مصر بين عامي 1919 و1952، وكانت عبارة عن مطالبات وإضرابات لقطاعات محددة لم تصل إلى مستوى الانتفاضة العامة ونذكر منها على سبيل المثال: احتجاجات عمال ترام القاهرة في أعوام 1920-1921-1941، وعمال الغاز والكهرباء في الإسكندرية عام 1932، فضلاً على نشاط كثيف لتأسيس النقابات والاتحادات العمالية.

ويُذكر في هذا الصدد أن هذه التحركات والنقابات كانت مرتبطة بالأحزاب السياسية (الوفد، الشيوعي، والإخوان المسلمين)، وهو ما يُتيح إدراج تحركاتها -في جزء منها- ضمن الصراع الذي كان دائراً بين هذه الأحزاب بعضها مع بعض².

إذن، فإنّ التراكيب الاجتماعية التي تكوّنت منها الحركات الاحتجاجية في مصر خلال فترة الاحتلال الإنجليزي ضمّت عمالاً وفلاحين وطلاباً (ثورة عام 1919، انتفاضة عام 1935، الانتفاضة العمالية الطلابية عام 1946، احتجاجات عمالية بين عامي 1919 و1952)، وقد جمعت هذه الحركات في مطالبها بين الوطني السياسي والاقتصادي الاجتماعي، وتعرّضت إبان هذه الفترة إلى قمع شديد من قبل سلطات الاحتلال الإنجليزي، لكنّ هذا القمع لم ينجح في الحدّ من تأثيرها، ففي ظلال غياب الجيش كمؤسسة رسمية في فترة الاستعمار، ووجوده خارج السياسة عملياً وعدم انخراطه في قمع هذه الحركات وأعمالها الاحتجاجية، عمل الفاعلون ضمن هذه الحركات على استغلال حالة السخط الشعبي المتزايدة ضدّ سياسات الانتهاك الاستعمارية

¹ اشتي، فارس: الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، ص 117-118.

² المرجع السابق، ص 118.

البريطانية وقاموا بتعبئة الجمهور من حولهم باستخدام خطاب وطني مناهض للاستعمار وسياساته. كذلك، فإنّ الكثير من عناصر التركيبة الاجتماعية للبنى السياسية التقليدية القائمة والممثلة بالأحزاب وفرت الدعم الكامل -إبان هذه الفترة- لمطالب هذه الحركات، سواء من خلال إطلاق دعوات للمشاركة في التظاهرات التي كان يُعلن عن قيامها أو عن طريق المشاركة في قيادتها وانخراط أبنائها فيها (حزبي الوفد والشيوعيين الأحرار شاركوا في قيادة انتفاضة عام 1935، حزب الوفد والحزب الاشتراكي والإخوان المسلمون شاركوا في قيادة الانتفاضة العمالية الطلابية عام 1946) وهو الأمر الذي إلى نجاح هذه الحركات الاحتجاجية في تحقيق مطالبها في الكثير من حالات الاحتجاج التي حدثت في هذه الفترة، سواء بشكل كلي كما حدث في (انتفاضة عام 1935 والانتفاضة العمالية الطلابية عام 1946) أو جزئي كما حدث في (ثورة 1919، حيث تمكن المحتجون من إعادة سعد زغلول ورفاقه من المنفى دون أن يتمكن الأخير من تحقيق المطالب الوطنية التي رفعتها الحركات الاحتجاجية آنذاك وكانت تُطالب بالاعتراف باستقلال مصر).

2. الاحتجاجات في مصر في مرحلة الاستقلال (عهدي عبد الناصر والسادات)

بدايةً يُمكن اعتبار انقلاب الضباط الأحرار، وقيام ثورة 23 تموز/يوليو 1952 بداية مرحلة جديدة في مصر، وهي مرحلة الاستقلال، وقد عرفت مصر خلال هذه المرحلة حكم الرئيس جمال عبد الناصر حتى عام 1970، ثم حكم الرئيسين: أنور السادات وحسني مبارك¹، وسنقوم في هذه النقطة بسرد تلخيصي لأبرز الاحتجاجات التي حدثت في عهدي عبد الناصر والسادات وسنفرد بعدها محوراً خاصاً للحديث عن الاحتجاجات التي حدثت في عهد مبارك بشكل موسّع، وذلك سيراً على المنهجية البحثية التي ذكرناها في بداية هذا الفصل والتي تقتضي منا التوسّع في الطرح كلما اقتربنا من تاريخ تفجّر ثورات الربيع العربي:

¹ اشتي، فارس: الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، ص 122.

أ. الاحتجاجات في عهد عبد الناصر

بعد تولي جمال عبد الناصر حكم مصر إبان قيام الضباط الأحرار بثورة 23 يوليو فرض نظامه هيمنته السياسية والثقافية على المجال العام بالكلية، واستخدم جهازه الأمني أساليب قمعية شديدة مُنعت على إثرها أي تنظيمات من العمل، كذلك فقد حالت شعبية وشعوبيته -أيضاً- دون تبلور أي ملمح احتجاجي علني منظم علني أو حتى عفوي في عهده، وباستثناء حادثتين معروفتين وهما -حوادث كفر الدوار وأحكام قادة سلاح الجو- لم يعرف عهد عبد الناصر أي احتجاجات شعبية علنية أو انتفاضات معارضة، وخلا الشارع المصري في عهده من أي حركات شعبية ذات طابع وطني أو مدفوعة بمطالب اقتصادية، أما عن تفاصيل الحادثتين اللتين ذكرناهما سابقاً؛ ففي الأولى (حوادث كفر الدوار) قام عمال شركة مصر للغزل بالخروج في احتجاجات في كفر الدوار في آب/أغسطس 1952 ورفعوا مطالب معيشية واقتصادية جابهها الأمن بالقمع الشديد، وتمّ على إثرها إعدام عاملان بعد محاكمتهما محاكمة عسكرية سريعة¹. وقد كان موقف سلّطة يوليو هذا من أحداث كفر الدوار بمثابة ضربة قاسية وجّهت إلى حركة الطبقة العاملة المصرية كلّها، وأزّمت العلاقة بين حركة الجيش والطبقة العاملة لتُصبح على إثرها ملطّخة بالدم².

وأما الحادثة الثانية (أحكام قادة سلاح الجو) فقد قامت عدة فئات شعبية -تضمنت عمالاً وطلاباً- بالخروج في تظاهرات انطلقت من الجامعة والمناطق الصناعية والقاهرة وحلوان وعين شمس والإسكندرية للاحتجاج على الأحكام الهزيلة التي أصدرتها المحكمة العسكرية بحقّ العساكر الذين يعزي لهم السبب بهزيمة عام 1967 والمطالبة بعقوبات شديدة ضدّهم. وكانت أبرز هذه التظاهرات تظاهرات عمال شركة الحديد والصلب في حلوان في شباط/فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر 1968، يُضاف إليها التظاهرات الطلابية الحاشدة التي دعت إلى سقوط الدولة العسكرية ودولة الأمن. وضمن هذا الإطار؛ فعلى الرغم مما قوبلت به هذه التظاهرات

¹ إشارة عزمي: ثورة مصر ج.1. من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، مرجع سابق، ص230.

² كشك: حسنين: حدود الحركات الاجتماعية في مصر (200-2009)، 8، منشورات المدرسة النقدية في علم الاجتماع المصري، 2012، ص10.

من قمع أمني وإطلاق ذخيرة حية على المتظاهرين -بما أدى إلى وقوع 21 قتيلاً و472 جريحاً فضلاً على حوادث الاعتقال التي طالت 1100 شخص وُجّهت إليهم تهمة العمالة للخارج¹ - إلا أنّ كلّ ذلك أفضى في النهاية إلى نتيجة إيجابية تمثّلت بإصدار الرئيس جمال عبد الناصر بيان 30 آذار/مارس 1968، وطلب الاستفتاء عليه في 2 أيار/مايو 1968 ليصبح بعد الموافقة عليه برنامجاً وطنياً طُرِحت مسألة تحرير الأرض وبناء الدولة والتنمية وحكم القانون في ديباجته، وتمّ فيها التأكيد على ضرورة الاعتماد على الشعب والممارسة الديمقراطية في سبيل تحقيق ذلك².

إنّ، فقد أدت طبيعة خصائص النظام السياسي الشمولي الذي فرضته المرحلة الناصرية³ وتمّ فيه إصدار قانون حلّ الأحزاب في 18 كانون الثاني/يناير 1953⁴، والقضاء على معايير الديمقراطية المتمثلة في المشاركة السياسية والتعددية والتداول السلمي للسلطة عن طريق انتخابات تنافسية حرة ونزيهة، وفرض تصوّر أيديولوجي استهدف إلغاء كلّ مظاهر التعددية والاختلاف وإنشاء مجتمع سياسي قائم على أساس الوحدة الشاملة على جميع المستويات

¹ بشارة عزمي: ثورة مصر ج.1. من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، مرجع سابق، ص230-231.

² اشتي، فارس: الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، ص123.

³ يُمكن القول بأنّ البداية الفعلية للمرحلة الناصرية كانت بانتهاء المرحلة الانتقالية التي أفرزتها ثورة 23 يوليو وتحددت بثلاث سنوات (1953-1956)، فشكّل الحكم والسياسات المتبعة خلال المرحلة الانتقالية اختلافت عن شكل الحكم والسياسات المتبعة خلال المرحلة الناصرية، فمع إعلان دستور عام 1956 انتقلت الثورة من فترة ساد فيها نوع من القيادة الجماعية المتمثلة في مجلس قيادة الثورة والتي كان لعبد الناصر فيها موقع الأول بين متساوين إلى فترة أصبح فيها هو الرئيس والقائد المطلق الذي لا يتجرأ حد على منازعته في سلطانه. (هلال، علي الدين: تطور النظام السياسي في مصر (1805-2005)، ط1، 2006، ص166).

⁴ يُذكر هنا أنّه منذ صدور قانون حلّ الأحزاب السياسية لم تعرف مصر سوى تنظيمات سياسياً واحداً تكون من عدة تنظيمات ومؤسسات تضمنت هيئة التحرير والاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي العربي، وهذه التنظيمات جميعها لم تكن أكثر من تنظيمات موجودة على الورق فاقدة الاستقلالية وغير قادرة على الحركة المستقلة أو المبادرة الذاتية. فبسبب عدم تمكن هذه التنظيمات من الارتقاء بدورها لتصبح أداة من أدوات المشاركة الشعبية أو قناة من قنوات التعبير عن المطالب، ظلّ المواطنون ينظرون إليها باعتبارها جهازاً من أجهزة السلطة وقناة من قنوات الاتصال من جانب واحد (من أعلى إلى أسفل)، بل إنهم نظروا إليها أحياناً باعتبارها إحدى أدوات الرقابة والضغط. (المرجع السابق، ص167).

الفكرية والثقافية والعرقية، وممارسة نوع من الرقابة الكلية على جميع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني التي تتيح السيطرة الكاملة على الأشخاص والأفكار والمعتقدات¹.

يُضاف إلى ذلك استخدام السياسات القمعية التي زاجت بين استخدام أقصى درجات العنف من قتل واعتقال وتعذيب (حجم القدرة القمعية للدولة)، واستخدام الإصلاحات العمالية والفلاحية ذات الطبيعة البرجوازية²؛ أدت كل هذه الخصائص إلى مصادرة الحركات الاحتجاجية المستقلة، وإلى حدوث انقطاع في الحركتين الكبيرتين: العمالية والطلابية، فطبيعة النظام الشمولي الذي ساد في عهد عبد الناصر -ومارس رقابة كلية على مؤسسات الدولة والمجتمع المدني- أدى إلى صبغة النقابات العمالية والمهنية والاتحادات الطلابية بصبغة النظام السياسي وإخضاعها لسيادته³.

وعلى الرغم من أنّ عهده شهد بعض الحركات الاحتجاجية التي ضمت في تركيبها الاجتماعية عمالاً وطلاباً، إلا أنّ هذه الحركات حدثت خارج إطار الاتحاد الاشتراكي العربي الرسمي الذي كان مسيطراً على الحركة النقابية، وجاءت تحت قيادات عمالية وطلابية حاولت الإفلات من الهيمنة الحكومية الرسمية، لكنها وبسبب تواجدها في ظلال نظام شمولي فشلت في

¹ مالكي، امحمد وآخرون: ثورة تونس: الأسباب والسيقات والتحديات، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شباط/فبراير 2012.

² لجأت مصر عقب الاستقلال إلى تطبيق برامج للإصلاح الزراعي وذلك ضمن إطار مشروع وطني برجوازي سعت من خلاله إلى الحدّ من نفوذ طبقة كبار الملاك السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين وأرادت عبره تحقيق فائض تستخدمه في إنشاء قاعدة صناعية وفي مشروع بناء الدولة. حيث قامت في أيلول/سبتمبر 1952 بإصدار قوانين الإصلاح الزراعي التي تحدّد على إثرها الحدّ الأقصى لملكية الأراضي الزراعية، وتمّ توزيع بعض الأراضي على صغار الفلاحين. إلا أنّ نطاق تطبيق هذا القانون جاء محدوداً جداً حيث لم يتجاوز أثره الـ 7% من ملكية الأراضي الزراعية والتي تمّ توزيعها على 5% من أسر الفلاحين العاملين في الزراعة. هذا وقد تواطأت أجهزة الإدارة البيروقراطية في الدولة مع كبار الملاك وسماسرة الاتحاد الاشتراكي، حيث اتفق هؤلاء على الوقوف في وجه المكاسب القليلة التي تحقّقت للفلاحين عبر إفراغها من مضمونها، وقاموا على إثر ذلك بتحويل الجمعيات التعاونية ولجان فضّ المنازعات واللجان المحلة -التي تمّ إنشاؤها لتقديم خدمة للفلاحين- إلى أجهزة ومؤسسات تخدم مصالحهم وتستخدم لتعبئة الفائض (في الفترة بين عام 1960-1965 حصلت الحكومة على 11% من الفائض الزراعي للفلاحين) ونهب الفلاح لصالح مشروع الدولة. (خليل، عزة عبد المحسن: الحركات الاجتماعية في العالم العربي، على الرابط: [http://marajj3-\(elondy.blogspot.com/2011/05/blog-post_8186.html](http://marajj3-(elondy.blogspot.com/2011/05/blog-post_8186.html)).

³ كشك: حسنين: حدود الحركات الاجتماعية في مصر (200-2009)، مرجع سابق، ص11.

تحقيق ذلك، وهو ما حدّ من قدرة مكوناتها (العمال والطلاب) على العمل وتنظيم فعاليات للمطالبة بحقوقهم المشروعة. كذلك، فإنّه بسبب قانون حلّ الأحزاب فقد شهدت فترة عبد الناصر غياب للبنى السياسية الحزبية التقليدية وهو ما ترتب عليه غياب تركيبها الاجتماعية عن المشاركة في الحركات الاحتجاجية التي قامت إبان هذه الفترة -على ندرتها- حيثُ اقتصرَت التركيبة الاجتماعية لهذه الحركات على عمال وطلاب قاموا بتنظيم فعالياتهم الاحتجاجية خارج الأطر النقابية والاتحادية الرسمية في الدولة.

ب. الاحتجاجات في عهد أنور السادات

إنّ طبيعة النظام السلطوي الذي بدأت ملامحه تظهر مع بداية عهد أنور السادات قد أثمر بشكل كبير على طبيعة وشكل عمل الحركات الاحتجاجية التي ظهرت في عهده، فبعد أن تولى أنور السادات مقاليد الحكم في مصر بدأ في عملية بلورة جديدة لطبيعة النظام السياسي، قام على إثرها بإعلان الدستور الدائم للبلاد عام 1971، وإطلاق شعاري سيادة القانون ودولة المؤسسات، كذلك قام السادات في أغسطس عام 1974 بإصدار ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي¹.

ويُمكن القول بأنّ هذه التغييرات في طبيعة النظام السياسي جاءت مرتبطة بشكل كبير بسياسية الانفتاح الاقتصادي التي انتهجها السادات في عهده، فقد أدت هذه السياسة إلى بروز برجوازية اقتصادية رأى بعض أطرافها بضرورة الربط بين الانفتاح الاقتصادي ممثلاً في عودة علاقات السوق الرأسمالية والانفتاح السياسي ممثلاً في تعدّد الأحزاب، لقد ساد تصوّر لدى هؤلاء أنّ التنظيم السياسي الذي نشأ في عهد عبد الناصر وارتبط بمفاهيم التحول الاشتراكي والتخطيط المركزي وتعبئة الجماهير لا يتلائم مع التحولات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، حيثُ تحتاج الأخيرة إلى ليبرالية سياسية تسير بموازاتها وترتبط بها وتُعبر عنها².

¹ "دعا فيها إلى إعادة النظر في شكل التنظيم السياسي، وحدّد الهدف من التطوير في "أن يكون الاتحاد الاشتراكي بوتقة حوار تنصهر فيها الأفكار المتعارضة وتتبلور فيها الاتجاهات... إنّ طبيعة الأشياء أن يختلف الناس حول القضايا السياسية والاجتماعية... إنّ الاتحاد الاشتراكي الذي يُمثّل قوى الشعب العامل أولى به أن يأخذ بأسلوب تمثيل الاتجاهات المختلفة في قيادته حتى لا يحسّ اتجاه له تأييد بين القواعد أنّه مبعّد تماماً عن المشاركة في قيادة التنظيم فيفقد شعوره بالانتماء إليه". (هلال، علي الدين: *تطور النظام السياسي في مصر (1805-2005)*، مرجع سابق، ص174).

² المرجع السابق، ص178.

وقد أدت هذه الإجراءات جميعها إلى تنامي حراك سياسي واسع في البلاد، ظهر في شكل واضح في حركة الطلبة في يناير عام 1972¹ التي تصادموا فيها مع قوات الأمن وتمّ على إثرها اعتقال عدد منهم. كما ظهر هذا الحراك في اتجاه بعض النقابات المهنية إلى دعم ومساندة حراك الطلبة عبر إصدار بيانات عديدة منه: بيان نقابة المهندسين في 27 يناير الذي ورد فيه "أنّ حركة الطلاب لم تكن إلا تعبيراً عن القلق إزاء الأحداث، وفي هذا المجال فإنّ الطلبة ليسوا وحدهم". كذلك، فقد ندّدت نقابات الأطباء والمهندسين والصحفيين بحوادث اعتقال الطلبة وطالبت بإطلاق سراحهم². كما ظهر هذا الحراك بشكل جلي عندما أعلن عمال شبرا الخيمة إضرابهم في آذار/مارس 1972، حيثُ تبعهم ستة آلاف عامل من عمال ميناء الإسكندرية وأعلنوا عن إضرابهم احتجاجاً على عدم قيام الإدارة بدفع الأجر الصافي لهم، وقد لجأت السلطة السياسية إلى استخدام العنف لقمع الإضراب وقاموا بالقبض على أربعة من قادته، إلا أنّ العمال المتظاهرين حاصروا قسم البوليس وتمكنوا من إخراج زملائهم بالقوة، ثمّ وافقت الإدارة والحكومة على تنفيذ مطالب العمال المضربين³.

ومن أبرز الحركات التي حدثت في عهد السادات كذلك؛ احتجاجات 18 و 19 كانون الثاني/يناير أو ما عرفت باسم انتفاضة الخبز، وانطلقت احتجاجاً على القرارات التي أصدرتها الحكومة في 17 كانون الثاني/يناير 1977 وتضمنت رفع أسعار بعض السلع (سجائر، وبنزين، وغاز، وسكر)، وإلغاء دعم بعض أسعار السلع الأخرى (دقيق، وسمسم، وحلاوة، وطحينة، وفاصولياء، ولحوم)، كما تضمنت زيادة الرسوم الجمركية⁴.

¹ في عهد السادات وبسبب الإحباط الذي ساد في نفوس الجماهير وسببته هزيمة 1967 واحتلال سيناء وباقي الأراضي العربية وتأخر السادات في تنفيذ وعوده بحسم المعركة مع العدو الصهيوني واستعادة سيناء، حدثت موجة من الإضرابات والاعتصامات قادها الطلبة وشكلوا عمادها الرئيس وذلك في عامي 1971 و 1972، وقد طالبت هذه الاعتصامات بتحرير سيناء، وكان أكبرها التظاهرة التي حدثت في الرابع والعشرين من كانون الثاني/يناير 1972 حيثُ أعقبت اجتماعات أنصار الثورة الفلسطينية، وانتهت بتمكّن الطلاب من الاعتصام في ميدان التحرير لعدة أيام، واعتقل قبل الاعتصام ألف طالب. (بشارة عزمي: ثورة مصر ج.1. من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، مرجع سابق، ص 231).

² هلال، علي الدين: تطور النظام السياسي في مصر (1805-2005)، مرجع سابق، ص 177-178.

³ الخولي، حسام: الحركة العمالية المصرية.. درب الآلام (2-2)، ألترا صوت، 2017/3/28، على الرابط: <https://goo.gl/TPRX1a>

⁴ اشتي، فارس: الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، ص 123.

أما عن كيفية سير هذه الاحتجاجات فقد انطلقت في صباح اليوم التالي بعد قرارات الحكومة تظاهرة لعمال الغزل والنسيج في حلوان، تبعتها تظاهرة أخرى لطلاب كلية الهندسة في عين شمس، وفي المساء تحولت هذه التظاهرات إلى تظاهرات شعبية عامة شاركت فيها مختلف فئات الشعب، وقد حاولت تلك التظاهرات اقتحام قسم الشرطة ومديرية أمن القاهرة، وفي اليوم التالي امتدت إلى الإسكندرية محاولة اقتحام مراكز حكومية ومؤسسات ترفيهية، ثم اتسع نطاقها ليشمل كلاً من الجيزة وإمبابة والمنصورة والسويس ودمياط وبور سعيد، وقد اعتبرت هذه الاحتجاجات حدثاً استثنائياً لم تعرف مصر مثله منذ احتجاجات الوفد عام 1919، وبالرغم من أنّ هذه الاحتجاجات تمكنت من فرض مطالبها على الحكومة فقامت الأخيرة بإلغاء العمل بالقرارات المحتج عليها، إلا أنّها لم تنجح في بلورة صيغاً تنظيمية لحراكها، ولم تنتج حركة مجتمعية جديدة¹.

إنّ، فنظام السادات السلطوي وعلى الرغم من إدعائه عبر اتخاذ عدة إجراءات شكلية بأنّه يسعى إلى إحداث قطيعة مع نظام عبد الناصر، إلا أنّه حافظ على نفس الأسس التي صنعت النظام الناصري وذلك فيما يتعلق بطبيعة تركيب النظام السياسي المؤلف من الجيش وقوات الأمن الداخلي والحزب الواحد، مع إضافة هامش حريات وتعددية حزبية محدودة ومنضبطة في المعارضة كنوع من ليبرالية الدولة (ليبرالية منبثقة من هامش يُتيح النظام السلطوي وغير مستندة إلى حقوق المواطن وحرياته)، يرافق ذلك كلّهُ، ملامح تحرّر اقتصادي أدى إلى بروز شريحة جديدة من رجال الأعمال الجدد الذين ظهروا كشركاء للنظام الأمني البيروقراطي في عهد مبارك اللاحق. هذا وإنّه في منتصف السبعينيات جرت عملية انتقال وتغيير في الملامح الاقتصادية للدولة، وتمّ الانتقال من اقتصاد الدولة (وهو تعبير أكثر دقة من الاشتراكية في مثل هذه الحالة) إلى ليبرالية الدولة، أي الليبرالية الاقتصادية في ظلّ نظام سلطوي يفتح المجال لهامش حريات يضيق ويتسع بحسب رؤية هذا النظام، بحيث أنّه يعتمد في تنفيذ رؤيته تلك على

¹ اشتي، فارس: الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، 123-124.

أجهزة أمن تقوم بقمع قوى الرفض والاحتجاج، وفرض السيطرة على أدوات التعبير ووسائل الإعلام¹.

لقد أثرت طبيعة التركيب السياسي والاقتصادي في نظام السادات على طبيعة عمل الحركات الاحتجاجية وأشكالها في عهده، فدستور عام 1971 لم يتضمن على بنود تسمح بتشكيل أحزاب على اعتبارات فئوية، وهو ما أدى إلى عدم نشوء أي حزب يُمثّل الطبقة العاملة أو حتى يدعي تمثيلها، فمطالب العمال وقضاياهم لم تكن تحضر على أجندات الأحزاب والحركات السياسية إلا في حالات نادرة أتت -غالباً- في سياق يتبع الانتماء الفكري السياسي لهذه الأحزاب (كالأحزاب اليسارية) أو لتعكس رغبتها في الحصول على شعبية في الأوساط العمالية، أو حتى المزايدة على السلطة الحاكمة ليس أكثر². وهكذا وعلى الرغم من أن السادات استمرّ في اتباع بيروقراطية عبد الناصر في التعاطي مع النقابات العمالية، إلا أنّ عهده شهد وجود هامش ضيق من حرية الحركة استغله اليسار النقابي الذي تواجد على الساحة السياسية واهتم بتحقيق نوع من الاستقلالية للحركات النقابية، وهو ما أتاح الفرصة لبعض القيادات العمالية والطلابية ومكّنّها من الإفلات من الهيمنة الحكومية الرسمية، وأعطاهما القدرة على العمل وتنظيم فعاليات نجحت في بعض الحالات في تحقيق مطالبها وما سعت إليه (إضراب عمال شبرا الخيمة في آذار/مارس 1972 وانتفاضة الخبز).

3. الاحتجاجات في مصر في مرحلة الاستقلال (عهد مبارك)

على الرغم من أنّ مبارك بدأ عهده بسياسات جديدة محاولاً استيعاب القوى السياسية الغاضبة، فقام بالإفراج عن معتقلي أيلول/سبتمبر 1981، وطرح نفسه باعتباره أكثر اعتدالاً وتسامحاً مع المعارضة من سلفه السادات، إلا أنّه سرعان ما تراجع عن سياساته الجديدة، وعاد

¹ بشارة عزمي: ثورة مصر ج.1. من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، مرجع سابق، ص89.

² مصطفى، أحمد محمد و يعقوبي، حياة: الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي (التجربتان المصرية والتونسية في عمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورات)، منظمة فريدريش إيبيرت-المشروع النقابي الإقليمي، 2015، ص8.

ليتبع السياسات المعهودة والموروثة عن الرؤساء السابقين، فبدأ في بناء علاقة مع المعارضة قائمة على القمع مع ترك هامش ديمقراطي ضئيل يُقابل كلَّ من يتجاوزه بقمع أمني عنيف¹.

وفي ظلال هذا الواقع، جاءت المفارقة الكبرى في احتجاجات قامت بها قوات الأمن المركزي أو من يُفترض أنها أداة للنظام، ففي يومي 25 و 26 شباط/فبراير 1986 خرج عشرات الآلاف من الجنود احتجاجاً على تردي أوضاعهم المعيشية²، وذلك بعد ما تردد من شائعات عن صدور قرارات تُمدد فترة التجنيد الإجباري لقوات الأمن المركزي من ثلاثة أعوام إلى أربعة أعوام، وتُخفّض القليل من مرتبات الجنود التي سيتم تخصيص الفروقات منها لتسديد ديون مصر. وقد بدأت الحوادث من معسكرين للأمن المركزي: الأول على طريق القاهرة - الفيوم، والثاني على طريق القاهرة - الإسكندرية، وامتدت في اليوم التالي إلى ستة معسكرات أخرى في القاهرة والجيزة والقليوبية وسوهاج وأسيوط والإسماعيلية، وتضمنت الاحتجاجات أعمال شغب واسعة حطّم خلالها أفراد الأمن عدداً من الفنادق وواجهات بعض المحال التجارية في منطقة الهرم، وأُعلنت حالة الطوارئ في بعض المناطق التي تمركز فيها الجنود المتمردون وانتشرت قوات الجيش في تلك المناطق، وحاصرت أولئك الجنود واشتبكت معهم، وقد مثّلت احتجاجات قوات الأمن المركزي نموذجاً لكيفية انفجار الغضب المتراكم بسبب الظلم الواقع بحقّ شباب الريف الفقير الذين يتمّ تجنيدهم في قوات الأمن المركزي³.

إذن، فقد كانت احتجاجات الأمن المركزي أبرز فعالية احتجاجية قامت في فترة الثمانينيات، رافقتها بعض الفعاليات الاحتجاجية الطلابية -تضمنت تظاهرات- في جامعات القاهرة والمنصورة وعين شمس طرحت قضايا قومية وهتفت ضدّ اعتداءات الحرس الجامعي على الطلاب. أما فترة التسعينيات فقد سادها نمط ركود سياسي ولم تشهد أيّ فعاليات احتجاجية

¹ بشارة، عزمي: ثورة مصر ج.1. من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، مرجع سابق، ص236.

² يُذكر هنا أنّ قواعد التجنيد في القوات المسلحة كانت تقوم بإلحاق أبناء الريف -من الفلاحين الفقراء أو المعدمين- بقوات الأمن المركزي التابعة للشرطة، وذلك ليقوموا بتمضية فترة تجنيدهم الإجباري، وكان يتمّ اختيارهم من الأميين الذين يتمتعون باللياقة الصحية. (بشارة عزمي: ثورة مصر ج.1. من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، مرجع سابق، ص236).

³ بشارة، عزمي: ثورة مصر ج.1. من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، مرجع سابق، ص236-237.

باستثناء بعض الاحتجاجات الطلابية التي انطلقت في عدد من الجامعات المصرية ضدّ التدخل العسكري الأمريكي في العراق عام 1991 الذي شاركت فيه مصر، وكانت أهدافها من المشاركة إعادة ترتيب علاقاتها مع دول الخليج العربي، ودفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى شطب وإلغاء جزءاً من الديون المترتبة عليها¹.

هذا وإنّ نمط الركود السياسي الذي ساد الحياة السياسية المصرية خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين قد بدأ بالتبدّد مع مطلع الألفية الثالثة التي جاءت بنوع من الحراك السياسي أخذ بالتصاعد المستمرّ على مدى السنوات العشر الأخيرة ممثلاً شكلاً فريداً من أشكال الحراك لم يسبق أن شهده تاريخ الحياة السياسية المصرية، وذلك بما ارتكز عليه من حركة احتجاجات اجتماعية ممتدة وواسعة النطاق².

ويُمكن ردّ هذا الحراك السياسي في مصر إلى حدثين إقليميين مهمين جاءت بهما الألفية الثالثة، وهما: تحرير الجنوب اللبناني الذي ألهم الشعوب العربية، والانتفاضة الثانية التي حملت تأثيرات حماسية ألهمت المشاعر الشعبية العربية، حيثُ بدأ الحراك المصري بمظاهرات داعمة للانتفاضة، ودخلت إلى ساحة الفعل النقابات المهنية ولجان المقاطعة مع إسرائيل، ثمّ تشكّلت اللجنة المصرية لدعم الانتفاضة ولعبت دوراً مهماً في جمع التبرعات وتنظيم المظاهرات وتوقيع العرائض. ثمّ كان أوج هذه المرحلة بالمظاهرات التي خرجت في 20 آذار/مارس 2003 للتنديد بغزو العراق، والتي وصل أعداد المتظاهرين فيها في القاهرة إلى ما يُقارب أربعين ألف متظاهر قابلها الأمن المصري بالقمع واعتقال النشطاء. ورغم زخم هذا الحراك وفرادته في الحياة السياسية المصرية بعد فترة الركود التي عايشتها إلا أنّه يُمكن اعتبار أن التحول الأكبر الذي شهدته الساحة السياسية في مصر قد بدأ مع العام 2004، وذلك مع اقتراب الانتخابات الرئاسية وما تضمنته من احتمالية توريث الحكم لنجل الرئيس، فمن هنا بدأ مسار التحول، حيثُ انبثقت حركة كفاية ومثيلاتها من الحركات الاحتجاجية من قلب حركة التضامن مع فلسطين

¹ بشارة، عزمي: ثورة مصر ج.1. من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، مرجع سابق، ص238.

² العجاتي، محمد: الحركات الاحتجاجية في مصر والأمل في إصلاح عادل، سلسلة الأوراق الشهرية لمنتدى البدائل العربي - الورقة (2)، مصر: منتدى البدائل العربي للدراسات، 2010، ص4.

والعراق - ورفعت شعار "لا للتمديد، لا للتوريث"، وركزت على مطالب سياسية محددة أهمها تحقيق الديمقراطية الداخلية، وهو ما دفع البعض لتسمية هذه المرحلة بمرحلة "كفاية وأخواتها"¹.

وتبعاً لذلك فسيتمّ عرض ملامح الحراك الاحتجاجي الذي شهده العقد الأخير من عهد مبارك بتقسيمه إلى ثلاث مراحل رئيسية: المرحلة الأولى بدأت مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية واستمرت حتى غزو العراق في عام 2003، والمرحلة الثانية وهي مرحلة الاحتجاج السياسي التي صاحبت الانتخابات البرلمانية المصرية واستمرت حتى انتهاء الانتخابات الرئاسية في عام 2005 (كفاية وأخواتها)، والمرحلة الثالثة والأخيرة فهي مرحلة الاحتجاجات الاجتماعية التي بدأت من عام 2006 واستمرت بالتمدد حتى لحظة تفجّر ثورة الخامس والعشرين من يناير، وذلك كالاتي:

أ. مرحلة الحراك السياسي من عام 2000 إلى عام 2003

سبق أن ذكرنا أنّ مصر شهدت في عقدي الثمانينيات والتسعينيات تراجعاً ملحوظاً في الحياة السياسية - فقد انحسر نفوذ الأحزاب والقوى السياسية بشكل واضح²، وخلت الساحة السياسية المصرية من نشاط المنظمات والأحزاب باستثناء تواجد بعض المنظمات غير الحكومية الحقوقية التي ظهرت في الثمانينيات وقامت باستقطاب بعض الكوادر النخبوية اليسارية والناصرية من جيل السبعينيات، وعلى الرغم من أنّ هذه المنظمات عملت في ظلال قوانين حكومية معادية لها أصلاً، إلا أنّها استطاعت إيجاد بعض أنماط الحراك في الحياة العامة، وهو ما لم يستمر طويلاً بسبب الانقسامات والعزلة التي أصابت بعضها -جاء اختلافاتها الداخلية على بعض القضايا مثل: التمويل الأجنبي أو الصراعات الشخصية بين أعضائها- وبسبب اختيار بعضها الآخر الطابع النخبوي الذي يجعلها بعيدة عن الجماهير³.

¹ العجاتي، محمد: الحركات الاحتجاجية في مصر والأمل في إصلاح عادل. مرجع سابق، ص5.

² زهران، فريد: الحركات الاجتماعية الجديدة، ط1، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007، ص27.

³ المرجع السابق، ص28-29.

كذلك، فقد شهدت الساحة السياسية المصرية -آنذاك- تواجد لقوى الإسلام السياسي التي دخلت في تحالفات خفية ومعلنة مع الدولة وأجهزتها الأمنية، وقامت بتنشيط وتوسيع دائرة عملها من خلال المساجد وذلك بعد أن تركت الساحة السياسية لها؛ فانفردت بها وبالمجال العام، وهو ما أدى إلى انسحاب السياسة -كإطار جامع تتنافس فيه العديد من القوى السياسية دون أن تنفرد إحداها بالمشهد- من المجال العام بالكلية. وقد استمرت سيادة هذا الوضع، إلا أن قام مجرم الحرب شارون بدخول المسجد الأقصى في 28 أيلول/سبتمبر عام 2000، الأمر الذي استفزّ القوى اليسارية والليبرالية والناصرية -التي أقصتهم القوى الإسلامية- ودفع بهم إلى العودة إلى دائرة الصراع عبر تأسيس "اللجنة الشعبية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني"¹.

وضمن هذا الإطار، فيمكن اعتبار الانتفاضة الفلسطينية الأساس الذي تشكّل على إثره الوعي السياسي للشباب المصري الجديد²، حيثُ خرجوا حين اندلاعها في مظاهرات مناهضة للعريضة الإسرائيلية، ولم تقتصر تلك الاحتجاجات على العاصمة القاهرة بل امتدت لتشمل محافظات الإسكندرية وأسوان والسويس. فعلى سبيل المثال لا الحصر، قام أهالي السويس - بدعوة من نقابة المحامين - بالخروج في ثاني أكبر تظاهرة من حيث العدد بعد القاهرة، واشترك في هذه التظاهرة طلاب المدارس من كلا الجنسين، وندّد المحتجون بالجرائم الإسرائيلية وهتفوا ضدّ مبارك متهمين إياه بالعمالة لإسرائيل، وقد قوبلت هذه التظاهرة بالقمع وقامت الشرطة بالاعتداء على الطلاب واعتقال عدد منهم ولم تُفرج عنهم إلا بعد التهديد الذي وجهه الأهالي وأكدوا فيه على استمرارهم في التظاهر ما لم يتمّ الإفراج عن الطلاب³.

¹ زهران، فريد: **الحركات الاجتماعية الجديدة**. مرجع سابق، ص 30-31.

² يذكّر عزمي بشارة في كتابه ثورة مصر (الجزء الأول) أنّه وضمن مقتضيات إعداد الكتاب قام بسؤال الكثيرين من الشباب الذين اشتركوا في ثورة 25 حول ملامح تشكّل الوعي السياسي لديهم، وكانت إجاباتهم في مجملها تُؤكّد على أنّ بداية الوعي والنشاط السياسي لديهم بدأت مع الخروج في تظاهرات داعمة للانتفاضة الفلسطينية، حيثُ كانوا يرتدون الكوفية أو الشال الفلسطيني كرمز يُدلّل على النزعة الثورية لديهم. (بشارة، عزمي: **ثورة مصر ج. 1. من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير**، مرجع سابق، ص 240).

³ المرجع السابق، ص 240.

هذا، وقد شملت هذه التظاهرات والوقفات الاحتجاجية العفوية العديد من الجامعات المصرية من ضمنها جامعتي الأزهر والقاهرة، وكانت أبرز مطالب الطلاب المحتجين طرد السفير الإسرائيلي من القاهرة وإغلاق السفارة الإسرائيلية¹، واستمرّ هذا الحراك الشعبي المصري الداعم للانتفاضة الفلسطينية بالتدفق، وكان أبرز ما ساهم في تأجيجه تأسيس "اللجنة الشعبية المصرية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني" وذلك في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2000، أي بعد أيام قليلة من انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وقد تأسست هذه اللجنة بمبادرة من بعض المثقفين الليبراليين والناصريين وناشطي اليسار، وإسلاميي حزب الوسط، وكانت تعمل على جمع التبرعات المادية والعينية وتحميلها لقوافل شعبية تسير إلى الحدود لإدخالها غزة. كذلك، فقد اتبعت اللجنة أسلوب الوفود الشعبية لِيُتاح لها اللقاء مع مسؤولين من وزارة الخارجية ومكتب الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وقامت بتنظيم عدد من التظاهرات الشعبية التضامنية مع الانتفاضة، وأخذت هذه التظاهرات تتزايد وتتعزّز حتى وصلت ذروتها بعد معركة جنين عام 2002، فقد شهدت مصر حينها ما يُمكن اعتباره أكبر موجة احتجاجية في تاريخها، قدرتها جهات بحثية بمليون مشارك في مناطق مصر المختلفة، كان أبرزها تظاهرة القاهرة في 1 نيسان/أبريل 2002، بلغ عدد المشاركين فيها نحو 20 ألف متظاهر، ولاقت قمعاً أمنياً شديداً بسبب قربها من السفارة الإسرائيلية².

ثمّ جاءت حرب العراق 2003 لتُصعّد الحالة الاحتجاجية في الساحة المصرية، وقامت اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية -هي والعديد من ناشطي المعارضة من مرحلة السبعينات- بقيادة هذه الاحتجاجات، حيث دعت اللجنة إلى تظاهرات تتجمّع في يومي 20 و 21 آذار/مارس 2003 أمام السفارة الأمريكية في القاهرة للتنديد بالعدوان الأمريكي على العراق، إلا أنّ المحتجين بسبب التضييق الأمني لم يستطيعوا الوصول إلى السفارة، فتجمعوا في ميدان التحرير، وقوبلوا بالقمع الشديد، وألقي القبض على 800 منهم³.

¹ بشارة، عزمي: ثورة مصر ج.1. من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، مرجع سابق، ص 241.

² المرجع السابق، ص 241-242.

³ المرجع السابق، ص 242.

إذن، فإنّه وتبعاً لما سبق، يُمكن اعتبار أنّ بداية انطلاق الحركات الاحتجاجية الجديدة¹ في مصر قد تزامنت مع انبثاق مشاعر التضامن القومي مع الشعب الفلسطيني وضدّ العدو الخارجي، فقد ركزت هذه الحركات في بداية انطلاقها على التهديدات الخارجية لكن سرعان ما وجّهت انتباهها نحو الشأن الداخلي، وهذا ما نلاحظه مع بدايات انطلاق هذه الحركات ممثلة باللجنة الشعبية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني، أو بإطلاق مبادرة مشروع وطني جديد لمواجهة الاحتلال الأمريكي، فالحركات الاحتجاجية الجديدة التي ولدت بعد ذلك، مثل: "شايفنكو" أو "اللجنة القومية للدفاع عن أموال التأمينات" ابتعدت في أطروحتها للتغيير عن البعد القومي، وركزت على الشأن الداخلي، كذلك الأمر بالنسبة لحركة كفاية-التي سنتحدّث عنها في المحور القادم-؛ فعلى الرغم من أنها بدأت كحركة ذات أهداف قومية يقع في أول بنودها التأسيسية مواجهة التهديدات الخارجية، إلا أنّ مسارها بعد ذلك تحولّ مركزاً على الشأن الداخلي بالكلية².

ب. مرحلة الاحتجاج السياسي (كفاية وأخواتها) من عام 2003 إلى عام 2005:

في أعقاب الحرب الأمريكية على العراق، زاد تأثير الضغوط الأمريكية على النظام المصري، وكان هدف الضغط الأمريكي إجبار الأخير على القيام باتخاذ إجراءات إصلاحية داخله والعمل على توسيع هامش الديمقراطية في البلاد. وعلى إثر ذلك، تحولت حالة الحراك

¹ إنّ مصطلح الحركات الاجتماعية الجديدة هو مصطلح بدأ استخدامه لوصف الحركات والتحركات التي قامت بها بعض جماعات السكان والفئات الاجتماعية في أوروبا في أعقاب حركة الشباب والطلبة عام 1986. وقد رفعت هذه الحركات شعارات طالبت فيها بمطالب سياسية تتضمن الدفاع عن البيئة ونزع السلاح وتحرير المرأة وغيرها. هذا وقد انتقلت ظاهرة هذه الحركات -بعد ذلك- إلى بلدان العالم الثالث بصفة عامة وأمريكا اللاتينية بصفة خاصة، لتبلغ آسيا أخيراً وتترسّخ جذورها فيها على نحو ملحوظ. (زهران، فريد: **الحركات الاجتماعية الجديدة**، مرجع سابق، ص11). وكما أوردنا في الإطار النظري لهذه الدراسة فإنّ هناك نظرية من نظريات الحركات الاجتماعية ترتبط بشكل مباشر بهذا المصطلح وتأتي بما ينظر له ويفسّره، ألا وهي نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة، حيث أنّ هذه النظرية تنظر للحركات الاجتماعية كفعل اجتماعي عاكس لتناقضات المجتمع الحديث بسبب العولمة والنيوليبرالية والبيروقراطية المفرطة. وغالباً ما يتمّ التشديد في إطارها على الاختلافات القائمة بين الحركات الاجتماعية القديمة والأخرى الجديدة، فالأخيرة تنتقل من الدفاع عن المصالح الطبقية إلى الدفاع عن المصالح غير الطبقية المتعلقة بالمصالح الإنسانية الكونية. وهو ما يعكس - بحسب القائلين بهذه النظرية- الاهتمام الكبير لدى هذه الحركات الاجتماعية الجديدة بتطوير الهوية الجماعية والمراعاة على الفئات الوسطى بدلاً من الطبقة العاملة. (ياسر، صالح: **الحركات الاجتماعية: الجوهر - المفهوم - السياقات المفسرة**، مرجع سابق).

² زهران، فريد: **الحركات الاجتماعية الجديدة**، مرجع سابق، ص31-32.

الشعبي التي امتلأت بها الشوارع المصرية من حالة احتجاج شعبي على قضايا قومية مثل الحرب على العراق إلى حالة احتجاج شعبي على قضايا وطنية تخصّ الداخل المصري وتطالب بالإصلاح الشامل على المستوى الداخلي المصري، ومما ضاعف حالة الحراك هذه قيام الرئيس مبارك بالإعلان عن تعديل المادة 67 من الدستور¹. وقد أفرز هذا الحراك عدداً من الحركات الشعبية المطالبة بالتغيير ومنها: "حركة 20 مارس" وهي عبارة عن تجمع ضمّ عدد لا بأس به من نشطاء اليسار من مختلف المشارب والجهات وذلك في محاولة لخلق تيار يساري جديد، متماسك على الأرض، وقادر على التواصل مع الجماهير².

ومن الحركات الشعبية التي نشطت في تلك المرحلة "الحركة الشعبية من أجل التغيير"، والتي تمّ إنشاؤها أيضاً من قبل نشطاء منتمين إلى اليسار بهدف المطالبة بالديمقراطية والحريات والحقوق الأساسية للمصريين، لكن الحركة التي استطاعت القيام بنوع من التأثير الفعلي وإحداث شكل من أشكال الحراك اللامسبوق على الساحة السياسية المصرية، واستوعبت في طياتها معظم الحركات السابقة كانت "الحركة المصرية من أجل التغيير" (كفاية). وإنّ بداية ظهور حركة كفاية على الساحة السياسية المصرية يعود إلى صيف عام 2004، فعقب الإعلان عن التغيير الوزاري المصري في تموز/ يوليو 2004، قامت ثلاثمائة شخصية من مثقفين وأساتذة جامعات ومحامين وغيرها من الشخصيات العامة -التي تمثل ألوان متعددة من الطيف السياسي المصري- بصياغة وثيقة تأسيسية تُطالب بتغيير سياسي حقيقي في مصر، وبإنهاء الفساد والظلم الاقتصادي والتبعية السياسية للخارج، وتُعلن عن تشكّل حركة اجتماعية من أجل تحقيق هذه الأهداف ألا وهي "الحركة المصرية من أجل التغيير"، وقامت الحركة بعقد مؤتمرها التأسيسي في أيلول/ سبتمبر 2004، وخرجت أولى تظاهراتها إلى الشارع المصري في ديسمبر من نفس العام، وخلال شهور قليلة استطاعت الحركة استقطاب العديد من الفئات المجتمعية للانضمام إلى

¹ وعلى إثر تعديل المادة 76 من الدستور المصري، تمّ إجراء انتخابات السابع من أيلول/ سبتمبر 2005، وهي أول انتخابات تعددية مباشرة بعد ثورة 23 يوليو 1952 لاختيار رئيس جمهورية مصر العربية، حيثُ فتح الباب -لأول مرة- للترشيح، وسُمح لمن تنطبق عليه الشروط بأن يرشّح نفسه رئيساً للجمهورية.

² العجاتي، محمد: الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب- لبنان- البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، ص 227.

صفوفها، وكان لها الفضل في انتزاع حق التظاهر السلمي ضد النظام القائم، وازداد عدد الموقعون على بيانها التأسيسي ليلبلغ الآلاف¹.

وبناءً على ذلك، فلا يُمكن النظر إلى حركة كفاية باعتبارها حركة نشأت من العدم وانبثقت من الفراغ، ولا يُمكن عزلها عن جملة النضالات الجماهيرية التي سبقتها، فقد جاء تأسيسها امتداداً لهذه النضالات، بل إنَّ أغلب كوادرها كانوا ممن ساهموا بدور أساسي في قيادة الحركات الطلابية التي عمّت أرجاء البلاد بعد هزيمة عام 1967 العسكرية، كما كان لهم دور بارز في جميع أشكال العمل الوطني والقومي التي سادت بعد ذلك لأغراض مواجهة التطبيع عقب توقيع اتفاقية "كامب ديفيد"، وتقديم الدعم للانتفاضات الفلسطينية عبر تأسيس "لجان دعم الانتفاضات الفلسطينية". يُضاف إلى ذلك، دورهم البارز في الحركات الجماهيرية التي انطلقت احتجاجاً على العدوان على العراق. كما أنَّ أغلب كوادر حركة كفاية هم من الذين عايشوا ظروف السجن والاعتقال، حيثُ تعارفوا هناك وأقاموا بينهم علاقات وثيقة على الرغم من اختلاف مشاربهم السياسية، ثمَّ تشاركوا معاً في جميع أشكال العمل النضالي التي جرت على امتداد العقود الأخيرة².

وضمن هذا الإطار، يُمكن النظر إلى "كفاية" باعتبارها حركة احتجاجية قوامها الرئيسي عبارة عن ائتلاف سياسي واسع³، فقد جاءت البنية التنظيمية لحركة كفاية في شكل مظلة تنسيقية واسعة ضمت تحتها عدداً كبيراً من الأحزاب والقوى السياسية المختلفة، وكان هدف هذه القوى جميعها العمل على وقف آلية التمديد والتوريث التي كان يتم إتباعها من قبل نظام مبارك في كلِّ دورة انتخابية جديدة، فتحت شعار "لا للتمديد، لا للتوريث" هدفت هذه القوى إلى عدم السماح بتجديد ولاية مبارك، وعدم توريث ابنه جمال الحكم. وهدفت هذه القوى إلى إجراء إصلاح شامل؛ سياسي واقتصادي ودستوري لإزالة الاستبداد ومحو كافة آثاره التي لحقت بالمجتمع

¹ العجاتي، محمد: الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب- لبنان- البحرين - الجزائر- سورية- الأردن)، مرجع سابق، ص 227-228.

² شعبان، أحمد بهاء الدين: الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر: هل طفح الكيل؟، مبادرة الإصلاح العربي (ضمن أوراق المتابعة السياسية، تشرين الثاني/نوفمبر 2007، ص 2.

³ زهران، فريد: الحركات الاجتماعية الجديدة، مرجع سابق، ص 45.

المصري. هذا، وقد دخلت بعض العوامل الإقليمية والدولية وأثرت على أهداف الحركة، وأهم هذه العوامل: الاحتلال الأمريكي للعراق، والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد تضمن البيان التأسيسي للحركة بعض الفقرات المهمة التي اعتبرت أن النضال ضد الغزو الخارجي على الأمة العربية هو جزء لا يتجزأ من النضال من أجل الظفر بحقوق المواطن المصري، فالنضال الداخلي بحسب البيان - ضد الفساد والاستبداد والنضال الخارجي ضد الاحتلال هما عاملين مترابطين لا انفصال بينهما، وكل منهما سبب ونتيجة للآخر¹.

إن، فإن هذا الشكل التنظيمي لحركة كفاية والذين تكون من مجموعة من واسعة من الساخطين الذين ينتمون إلى تيارات مختلفة² مثل: التيار اليسار الناصري والماركسي، والتيار الديمقراطي الاجتماعي والليبرالي التقدمي، وحركة الإخوان المسلمين وحزب الوسط، ولأحزاب أو تشكيلات سياسية رسمية أو غير رسمية³ قد جاء متوافقاً مع أهدافهم الرئيسية، فهؤلاء جميعاً لم يستطيعوا أن يُعولوا على شكل تقليدي أي على حزب أو جبهة حزبية للوقوف في وجه المؤامرة الأمريكية أو لمواجهة أوضاع النظام الذي سيخضع غالباً في تقديرهم - للمخططات الخارجية حتى يُمرروا له مسألة التوريث. وهم وإن قدموا من تيارات فكرية وحزبية مختلفة إلا إنهم شكّلوا الأساس في البنية التنظيمية لحركة كفاية واتفقوا على خطوط معارضة واضحة داخلياً وخارجياً، لكنهم لم يتفقوا على بدائل محددة⁴.

¹ العجاتي، محمد: الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، ص 228-229.

² نصراوي، سيف و يونس، شريف: قراءة في حركات التغيير في العالم العربي (حدود الديمقراطية القومية.. قراءة في حركة "كفاية")، حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي، مرجع سابق، ص 62.

³ إسماعيل، دنيا الأمل: مدى مساهمة حركة كفاية في الحراك السياسي المصري، الحوار المتمدن، 2010/7/12، على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=222084>

⁴ نصراوي، سيف و يونس، شريف: قراءة في حركات التغيير في العالم العربي (حدود الديمقراطية القومية.. قراءة في حركة "كفاية")، حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي، مرجع سابق، ص 62.

وخلال فترة نشاطها قامت حركة كفاية بالعديد من التظاهرات والوقفات الاحتجاجية التي أثرت على الساحة السياسية المصرية؛ ومنها: التظاهرة التي قامت بها حركة كفاية في كانون الأول/ ديسمبر 2004 أمام دار القضاء العالي بوسط القاهرة، وقد اعتبر كثيرون هذه التظاهرة أول تعبير شعبي منظم من نوعه ضد النظام الحاكم، فقبلها لم ترفع أي تظاهرة شعارات مناوئة للنظام وكانت تكفي برفع شعارات تُتأصّر فيها قضايا فلسطين والعراق. وتلتها أيضاً تظاهرة أخرى انطلقت في شباط/ فبراير 2005 بمعرض القاهرة الدولي للكتاب، وذلك بعد أن أعلن الرئيس مبارك عن عزمه على القيام بإجراء تعديلات على المادة 67 من الدستور مُنح على إثرها المواطنون المصريون حقّ اختيار رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح في أول انتخابات رئاسية تعتمد على التعددية تحدث في التاريخ المصري، وقد نددت هذه التظاهرة بالفساد والاستبداد، وطالبت بانتخابات رئاسية نزيهة وتعددية، ورفعت -كذلك- مطالبات بتعديل الدستور حتى يُصبح يسمح لكل رئيس بمدتين رئاسيتين فقط، وقد رفع المتظاهرون خلال هذه التظاهرة شعارات حركة كفاية الشهيرة "كفاية.. لا للتمديد.. لا للتوريث"¹.

ومما يُضاف إلى رصيد الحركة أنها تمكنت من تحقيق الكثير من الإنجازات التي لم تستطع العديد من الأحزاب السياسية الرسمية الموجودة على الساحة تحقيقها، حيث استطاعت كفاية الانتقال بنشاطها إلى خارج حدود القاهرة، ودعت إلى التظاهر في ثلاث محافظات في آذار/مارس 2005، ثم في ثلاث عشرة محافظة في نيسان/ أبريل من العام نفسه. وإنّ إحدى التظاهرات التي قادتها كفاية تركت أثراً لا يُنسى في تاريخ الحياة السياسية المصرية، وهذه التظاهرة هي تظاهرة يوم 25 أيار/ مايو 2005، والذي جُعِل للاستفتاء على التعديلات الدستورية، أما عن الشهرة التي اكتسبتها تلك التظاهرة فيمكن إرجاعها إلى حجم الحراك السياسي والاجتماعي غير المسبوق الذي ساد الشارع المصري آنذاك ليس فقط بسبب نجاح حركة كفاية في تجاوز كلّ الخطوط الحمراء وفي رفع سقف الاحتجاج السياسي إلى درجة معارضة الرئيس ومهاجمة النظام القائم، ولكن أيضاً بسبب ما تعرضت له تلك التظاهرة من

¹ العجاتي، محمد: الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب- لبنان- البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، ص 232.

ممارسات قمعية وحشية من قبل أمن النظام تمثلت بضرب واعتقال المتظاهرين والصحفيين، ووصلت إلى حدّ التحرش الجنسي بالسيدات والفتيات اللواتي شاركن في المظاهرة. ويُذكر ضمن هذا السياق أنّ هناك مظاهرة مضادة لكفاية نظمها الحزب الوطني وخرجت يوم الاستفتاء رافعة شعارات مناوئة لكفاية مثل: "مش كفاية، احنا معاك للنهاية" (في إشارة إلى الرئيس مبارك)، وهذه المظاهرة لم تتعرض لأي نوع من أنواع الاعتداء أو التضييق الأمني الذي جوبهت بهما مظاهرات المعارضة. هذا، وتتابع المظاهرات التي نظمتها حركة كفاية بعد ذلك، يُذكر منها الوقفة الاحتجاجية الصامتة التي أوقد فيها المتظاهرون شموعاً أمام ضريح سعد زغلول، وذلك في حزيران/يونيو 2005 تضامناً مع الضحايا الذين وقعوا في التظاهرات السابقة ممن اعتُدي عليهم بالضرب أو الاعتقال أو التحرش¹.

ومنذ انطلاق حركة كفاية لوحظَ التأثير الذي قامت به على الحياة السياسية المصرية، الأمر الذي دفع ببعض الجهات الأخرى إلى الإعلان بشكل متتابع عن إنشاء عدد كبير من الحركات الشقيقة، بعضها تخلق من رحم "كفاية"، وبعضها شارك في نشاطاتها وبعضها الثالث تمتع باستقلالية نسبية أو كاملة عنها، إلا أنّ الثابت في هذه الحركات هو عملها في نفس الاتجاه الذي عملت فيه حركة كفاية، فقد كان هدف هذه الحركات جميعها هو العمل على تعميق الممارسة الديمقراطية، وتوسيع هامش العمل الشعبي المستقل، والتصدي لكافة الممارسات الحكومية الرسمية القامعة والضارة بمصالح العامة للشعب، ومن هذه الحركات نذكر حركة "الحملة الشعبية من أجل التغيير" وهي من أبرز الحركات الاحتجاجية الجديدة، صعدَ نجمها في نفس الفترة التي صعدت فيها كفاية، وقد حملت نفس أهداف كفاية وتميزت عنها بأنّ هيكلها التنظيمي ضمّ في بدايتها مؤسسات ومنظمات غير حكومية ونقابات وأحزاباً وقوى سياسية مختلفة مثل: أحزاب التجمّع والغدّ والإخوان المسلمين، وبسبب هذا الهيكل التنظيمي المركّب الذي تغطى عليه الاختلافات الأيديولوجية عانت الحركة من مشكلات تنظيمية عديدة وبدا نشاطها متعثراً، فقامت بإضفاء تعديلات على هيكلها التنظيمي وفتحت العضوية فيها للأفراد

¹ العجاني، محمد: الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب- لبنان- البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، ص 232-233.

فقط، وحوّلت اسمها إلى "الحملة الشعبية من أجل التغيير (الحرية الآن)"، لتُصبح بمثابة ائتلاف يساري يضم أعضاء هم في أغلبهم ممن ينتمون إلى "اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية"¹. ومن تلك الحركات أيضاً نذكر -دون تفصيل- حركة استقلال الجامعة-9 مارس، وحركة شباب من أجل التغيير، وحركة أطباء من أجل التغيير، وحركة كتاب وفنانون من أجل التغيير، وحركة صحفيون من أجل التغيير، وحركة مهندسون ضدّ الحراسة، وحركة قضاة مصر..²

وهكذا ساهم الحجر الذي ألّفته كفاية في الحياة السياسية المصرية في تحريك مياهها، وفي نشر ثقافة الاحتجاج بين مختلف الفئات الاجتماعية، وهو ما أدى إلى خروج العديد من هذه الفئات في أشكال من التنظيمات والحركات الاحتجاجية، للاحتجاج على التدهور الكبير في الأوضاع الاقتصادية وعلى التراجع المضطرد في الحريات السياسية.

وكما هو حال الحركات الاحتجاجية بشكل عام والتي تُعاش مراحل ولادة وانتشار ومراحل أفول وانحسار، فإنّ حركة كفاية كغيرها من الحركات الاحتجاجية مرّت بمرحلتين أساسيتين؛ الأولى هي مرحلة نشوء وانتشار بدأت منذ نشأة كفاية عام 2004 غير أنّها ما لبثت أن خبت وخفتت وذلك منذ تراجع أداء الحركة بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية لعام 2005 والتمديد للرئيس مبارك لفترة رئاسية خامسة. أما المرحلة الثانية -من مراحل عمر الحركة- فهي مرحلة الانحسار والتراجع التي بدأت منذ انتهاء الانتخابات الرئاسية³ وامتدت إلى لحظة تفجّر ثورة 25 يناير، باستثناء الفترة التي اندلعت فيها أحداث 6 نيسان/ أبريل 2008، حيث كانت هناك دعوة لإضراب عام يُرافق إضراب عمال غزل المحلة، وكانت "كفاية" ضمن القوى الداعية للإضراب.

¹ بشارة عزمي: ثورة مصر ج.1. من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، مرجع سابق، ص246.

² شعبان، أحمد بهاء الدين: الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر: هل طفح الكيل؟، مرجع سابق، ص4-6.

³ العجاتي، محمد: الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب- لبنان- البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، ص229.

ويُمكن ردّ هذا التراجع في دور "كفاية" إلى عدة أسباب داخلية وخارجية؛ حيثُ يعزو الكثير من المحللين أسباب تراجع حركة كفاية إلى أسباب داخلية واجهتها الحركة في رؤيتها وهيكلتها ومنها: التخبّط وعدم وضوح الرؤية الإستراتيجية نتيجة وجودها في نطاق نظام سلطوي، والخلافات الشديدة والانشقاقات التي حدثت داخل الحركة وأدت إلى تزايد هذا التخبّط¹.

هذا ويردّ الكثير من المحللين الآخرين أسباب تراجع حركة كفاية إلى أسباب خارجية منها: انتهاء أي دور ممكن للشعار الرئيسي لها بشأن التمديد والتوريث وذلك بعد التمديد للرئيس مبارك لفترة رئاسية خامسة، وانتهاء الظرف الاستثنائي الذي أنتج بيئة سياسية منحت كفاية وغيرها من حركات التغيير مكانها، فقد استعاد النظام توازنه مع تأزم وضع الولايات المتحدة في العراق، وبرز دوره في التسويات الفلسطينية الإسرائيلية الجزئية بل وبين فتح وحماس، كذلك فقد هدأت صراعات السلطة التي كانت محتدمة داخل النظام بعد أن قرّر مبارك القيام بترشيح نفسه، ثمّ إعلانه في افتتاح دور الانعقاد بمجلس الشعب عن اعتزامه البقاء في السلطة "ما بقي فيه نفس يتردد"²، ويُضاف إلى ذلك ظروف الملاحقة والاعتقال التي تعرّض لها قيادات وناشطو الحركة، وعدم وجود ثقافة سياسية ناضجة في الشارع حول أهمية الإحاطة الجماهيرية بمثل هذه الحركات وذلك بسبب سنوات من التدمير الممنهج للوعي السياسي عند الجماهير وهو ما أفرز لديهم حالة من اللامبالاة السياسية³.

ج. مرحلة الاحتجاجات الاجتماعية من عام 2006 إلى 2010

بدأت هذه المرحلة بعد الانتخابات الرئاسية في العام 2006، حيث تمّ التجديد للرئيس مبارك، واعتبر ذلك فشلاً للحركات التي أنشئت لمقاومة ذلك مثل "كفاية" التي انحسرت واندفعت

¹ العجاتي، محمد: الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب- لبنان- البحرين - الجزائر- سورية- الأردن)، مرجع سابق، ص 229.

² نصرأوي، سيف و يونس، شريف: قراءة في حركات التغيير في العالم العربي (حدود الديمقراطية القومية.. قراءة في حركة "كفاية")، حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي، مرجع سابق، ص 67.

³ العجاتي، محمد: الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب- لبنان- البحرين - الجزائر- سورية- الأردن)، مرجع سابق، ص 229.

أخواتها نحو التركيز على المطالب الفئوية الخاصة بها، لكن رغم انحسار حالة الحراك السياسي الذي أوجدته "كفاية"، إلا أنها -وكما ذكرنا سابقاً- نجحت في خلق ما يُمكن تسميته بـ"ثقافة الاحتجاج" أو "ثقافة انتزاع الحقوق" وذلك بين فئات شعبية عديدة، ودلّل على ذلك الارتفاع غير المسبوق في وتيرة الاحتجاجات والإضرابات العمالية¹ التي شهدتها مصر منذ العام 2006 آنذاك²، فقد شهدت الأعوام الخمسة الأخيرة من عهد مبارك في مصر تزايداً مضطرباً في تدفق حركات الاحتجاج الاجتماعي المطلبي³، وازداد عدد الحركات الاحتجاجية من 202 عام 2005 إلى 266 في عام 2006 ثمّ إلى 614 عام 2007، وتمركزت بشكل أساسي في صناعات الغزل والنسيج، وشملت العاملين المدنيين في الدولة وهيئاتها وهم: موظفي الضرائب العقارية، المدرسين، الأطباء، الممرضين، عمال ومرشدي هيئة قناة السويس، الأوقاف، التموين، القوى العاملة، معلمي الأزهر، وانضم إلى هؤلاء فئات جديدة من المحتجين مثل: عمال النظافة بالجيزة والقلوبية، أصحاب بازارات الأقصر، بائعي السمك في السويس، سائقي الميكروباص إلخ. وقد وصل عدد هذه الاحتجاجات إلى 630 في 2008 و609 في 2009 ليستمرّ بالتصاعد حتى لحظة تفجّر ثورة 25 يناير وذلك وفقاً للإحصائيات التي أوردها مركز الأرض لحقوق الإنسان⁴.

ومن أبرز الحركات الاحتجاجية التي حدثت في هذه الفترة احتجاجات كانون الأول/ديسمبر 2006، هذا التاريخ الذي هدّد فيه عمال شركة غزل المحلة بالإضراب عن العمل مطالبين إدارة الشركة بصرف أجر شهرين لهم كنسبة من الأرباح، ويُمكن النظر إلى إضراب المحلة في كانون الأول/ديسمبر 2006 باعتباره نقطة تحول كبرى في تاريخ الحركات

¹ يُذكر هنا أنّ هذه الاحتجاجات والإضرابات بدأت قبل عام 2006، حيث جاءت مرافقة لحركات الاحتجاج السياسي التي نشطت في عامي 2004-2005، فقد شهد العام 2004 حدوث أكثر من 250 حركة احتجاج اجتماعي؛ أي زيادة بمعدل 200 بالمئة عن ما كانت عليه في 2003. ومن العام 2005-2010 استمرت حركة الاحتجاج الاجتماعي بالتصاعد واكتساب زخم من حيث العدد والنطاق. (Ottaway, MarinaK, Hamzawy, Amr: **Protest Movements and Political Change in the Arab World**, previous reference, P2).

² العجاتي، محمد: الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين-الجزائر-سورية-الأردن)، مرجع سابق، ص241.

³ عبد الله، نادين: الحركة العمالية في المحلة الكبرى محركاً للتغيير السياسي، سلسلة الأوراق الشهرية لمنتدى البدائل العربي-الورقة (3)، مصر: منتدى البدائل العربي للدراسات، آذار/مارس 2010، ص4.

⁴ عبد الله، نادين: فهم وتطوير حركات الاحتجاج الاجتماعي رؤية اجتماعية-سياسية، مصر: منتدى البدائل العربي للدراسات، ص3.

الاحتجاجية التي شهدتها مصر في الخمسة عقود الماضية، حيث إنَّ تأثير هذا الإضراب امتد ليشمل مختلف القطاعات¹، ونذكر في تفاصيل هذا الإضراب أنَّه في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2006 قام عمال من شركة مصر للغزل والنسيج في المحلة الكبرى بإعلان إضرابهم بسبب عدم حصولهم على علاوة الشهرين التي أقرَّها مجلس الوزراء في حقَّهم ذلك الوقت، حيثُ اجتمع العمال والعاملات وتحركوا إلى ميدان طلعت حرب الذي يقع فيه مقرَّ المصنع الرئيس، وقد استمرَّ اعتصام العمال ثلاثة أيام، وتجمهر فيه أكثر من 10000 عامل في المصنع، وبخلاف الإضرابات السابقة التي كانت تستمرُّ لساعات أو ليوم واحد على أبعد تقدير قام العمال بتأسيس لجنة تعمل على تسيير الإضراب لعدة أيام².

كذلك، قام العمال باستخدام أساليب تعبير رمزية عبَّروا فيها عن بؤس الأوضاع الاجتماعية التي يعيشونها، فخلعوا ملابسهم و جلبوا أطفال رضع محرومين من الحليب، وهو الأمر الذي حفَّز اضطرار المسؤولين للاستجابة لمطالب الإضراب فقاموا بصرف علاوة 45 يوماً للعمال. وفي أيلول/ سبتمبر 2007 عاد العمال لاستئناف إضرابهم (إضراب المحلة الثاني) وطالبوا بتنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في عام 2006، واستمرَّ الإضراب هذه المرة ستة أيام، وتمكنوا عبره من الحصول على مكافأة 70 يوماً إضافية، زادت إلى ما لا يقلَّ عن 130 يوماً مكافأة بعد الإضراب، كما وأعلن مجلس الإدارة -في الاجتماع السنوي للشركة- استقالته بالكامل، وذلك في 17 شباط/ فبراير 2008، أي قبل انتفاضة المحلة الكبرى بحوالي شهر ونصف الشهر³.

أما عن انتفاضة المحلة الكبرى فنذكر في تفاصيلها أنَّه في السادس من أبريل عام 2008 أعلن عمال المحلة عن عزمهم على القيام بإضراب، وكان أولئك العمال يتمتعون بمستوى شعبية جيدة لدى الجماهير لما مثَّله نضالهم العمالي كرافد مهم في حركة الاحتجاج الجماهيري في مصر، حيثُ كانت إضراباتهم في 2006 و 2007 نماذج مهمة ملهمة وفيها من

¹ عبد الله، نادين: الحركة العمالية في المحلة الكبرى محرِّكاً للتغيير السياسي، مرجع سابق، ص4.

² بشارة عزمي: ثورة مصر ج.1. من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، مرجع سابق، ص267.

³ المرجع السابق، ص267-268.

الثقة والجدية ما فيها، وهو الأمر الذي دفع بالشباب المتطلعين للتغيير في مصر لتلقف الدعوة والنظر إليها كفرصة ملائمة للحشد والتعبئة ضد النظام¹. فدعوا إلى أن يكون الإضراب إضراب عام لشعب مصر، ومن هؤلاء الشباب -غير المنتمين إلى تيار أو حزب سياسي معين- تشكلت حركة 6 أبريل لتكون أحد أبرز الحركات الاحتجاجية الجديدة، وقد اعتمدت الحركة على عدد من الوسائل الغير تقليدية في التعبئة والتشديد، فقد استخدمت الحركة مواقع التواصل الاجتماعي لتعبئة الشباب وتحفيزهم إلى النزول إلى الشوارع والاحتجاج على سياسات الحكومة². وقد نتج عن هذا اللقاء بين النضال العمالي والحركة السياسية المطالبة بالتغيير انتفاضة المحلة؛ فعلى الرغم من أن الدولة نجحت عبر إتباع سياسات قمعية صارمة في منع العمال من الإضراب يوم السادس من أبريل، إلا أن ما منعته في الشركة لم تستطع أن تمنعه في شوارع المحلة وميادينها، حيث انطلقت مظاهرات شعبية حاشدة جابت أنحاء المدينة، وهتفت ضد ارتفاع الأسعار والفقر والبطالة، وقام المتظاهرون بتحطيم صورة مبارك، واستمرت المظاهرات لمدة ثلاثة أيام لم تقلح سياسات القمع الوحشية في وقفها، الأمر الذي اضطر رئيس الوزراء -آنذاك- أحمد نظيف لزيارة مدينة المحلة برفقة عدد من زملائه وإلى تقديم عدد من التنازلات للجماهير الغاضبة³.

إن، فقد حفزت إضرابات المحلة انطلاق موجة من الاحتجاجات العمالية سادت أنحاء مصر المختلفة وشملت عمال مصانع المحلة الكبرى، وكفر الدوار، وشبين الكوم وغيرهم من عمال الغزل والنسيج والإسمنت وورش السكك الحديدية والمترو والنقل العام، وقد عبر العمال في هذه الاحتجاجات عن مطالب فئوية خاصة بهم، ولم تستطع الشرطة التعامل مع هذه الاحتجاجات بالعنف بسبب ضخامتها⁴.

وتبعاً لذلك، يُمكن القول بأنّ هناك العديد من السمات التي اتسمت بها حركات الاحتجاج الاجتماعي في الخمسة سنوات الأخيرة من عهد مبارك؛ وهذه السمات هي:

¹ بسيوني، مصطفى: انتفاضة 6 أبريل 2008، موقع الاشتراكي، 2014/4/5، على الرابط: <http://revsoc.me/workers-farmers/18752>

² إبراهيم، هند أحمد: دور الحركات الاجتماعية في أحداث الثورات دراسة حالة: حركة كفاية - 6 أبريل، مرجع سابق.

³ بسيوني، مصطفى: انتفاضة 6 أبريل 2008، مرجع سابق.

⁴ بشارة، عزمي: ثورة مصر ج.1. من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، مرجع سابق، ص246.

1. خروج تلك الحركات عن الأطر المؤسسية (التنظيمات النقابية الرسمية كمثال): فالاحتجاجات الاجتماعية التي حدثت في 2005-2006 لم تأت كنتاج لتنظيم مؤسسي أو نقابي، حيث انطلقت من خارج هذه الأطر المؤسسية، كما أنّ هذه الأطر لم تقف مع هذه الحركات ولم تدعمها، فالتنظيمات النقابية الرسمية لم تتضامن أبداً مع العمال في إضراباتهم، بل أوسعهم نقداً ومطالبات بإنهاء حركتهم الاحتجاجية، ففي إضراب المحلة في سبتمبر 2007 -مثلاً- كان رئيس اتحاد العمال هو من تفاوض معهم لفض إضرابهم ليظهر بذلك ممثلاً للنظام لا للعمال، كذلك، خلا الوفد العمالي الذي حضر المفاوضات من أي عضو من التنظيم النقابي الرسمي الذي يُفترض أنه الممثل الشرعي الوحيد للعمال، وهذا المثال وغيره يأتي ليبين أنه من الطبيعي أن تتم تأسيس حركات الاحتجاج الاجتماعي في تنظيمات نقابية خارج الأطر المؤسسية النقابية الرسمية، وذلك بسبب رفض الأخيرة التعبير عن مطالب تلك الحركات وتمثيلها¹.

2. التركيز على المطالب الاقتصادية الجزئية: فمطالب حركات الاحتجاج الاجتماعي التي حدثت في هذه الفترة تميّزت بكونها مطالب اقتصادية جزئية وقابلة للتحقيق تضمنت صرف مستحقات متأخرة للعمال وتحسين ظروف العمل وتوفير رعاية ملائمة إلخ، ولم تتضمن هذه المطالب أي مطالب ذات بعد سياسي، ولم يكن من أهدافها إحداث تغيير شامل في المعادلة السياسية القائمة، هذا وقد اقتصر مطالبها الاقتصادية على مطالب جزئية دون الاتجاه إلى معارضة مجمل السياسات الاقتصادية القائمة، ويمكن إرجاع هذا التركيز على المطالب الاقتصادية الجزئية إلى أسباب عديدة منها:

- إدراك هذه الحركات لطبيعة النظام المصري القائم آنذاك والذي كان يتساهل مع وجود هذا النوع من المطالب الاقتصادية بل ويؤدي استعداده لتلبية بعضها منها، وذلك على عكس ما كان يُقابل به المطالب ذات الأبعاد السياسية.

¹ عبد الله، نادين: فهم وتطوير حركات الاحتجاج الاجتماعي رؤية اجتماعية-سياسية، مرجع سابق، ص4.

• إنَّ تركيز حركات الاحتجاج الاجتماعي على هذه المطالب كان نابعاً من إدراك هذه الحركات استحالة إنشاء التحالفات بينها وبين القوى السياسية، حيثُ كانت المعارضة السياسية الحزبية غائبة تماماً عن الساحة السياسية المصرية.

• نوعية القيادة التي قادت هذه الحركات والتي يُمكن تسميتها بـ"قيادة الخدمات"، فقد أفرزت الوضعية السياسية السائدة نمطا من القيادات لا يستمد صفته القيادية من قدرته على وضع حلول شاملة وطويلة الأمد للمشكلات العمالية، بل من قدرته على تلبية احتياجات العمال الجزئية والمادية المباشرة (زيادة أجور، بدل غذاء، زيادة الأرباح مثلاً إلخ) من دون السعي من أجل تغيير أنماط السياسات الاقتصادية السائدة في النظام السياسي في مجملها وصورتها الكلية، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور هذه القيادات بمظهر من يمتلك ميزة خاصة، وهي إجابة التحدث بلغة العمال والنظام السياسي على السواء؛ فالعمال يريدون تحقيق بعض المطالب الاقتصادية الجزئية السريعة، والحكومة سترفض تحقيق أي مطالب تخرج عن هذه الصفة الاقتصادية الجزئية وهو الأمر الذي لن يدفع إلى حدوث تعديلات في الهيكلية الاقتصادية للدولة على المدى الطويل¹.

3. غياب أي صلة هيكلية بين هذه الحركات وبعضها: بما أنَّ الاحتجاجات التي سادت في هذه المرحلة ركزت على المطالب الجزئية الفئوية -كما ذكرنا في النقطة السابقة- فقد كانت الروابط بين هذه الحركات الاحتجاجية الفئوية شبه بعضها مع بعض شبه غائبة، كما خلت علاقتها ببعضها من الاتصالات الهيكلية، ومن هنا يُمكن أن نفهم السبب الذي من ورائه لم تتمكن هذه الحركات من الضغط في اتجاه تغيير سياسي شامل من خلال إقامة تحالف قوى بين هذه الحركات على المستوى القومي².

وعلى الرغم مما تميّزت به حركات الاحتجاج الاجتماعي في هذه المرحلة -من سمات انتفت معها قدرتها على إضفاء تغييرات كلية على السياسات الحكومية، إلا أنه يُمكن النظر إلى

¹ الله، نادين: فهم وتطوير حركات الاحتجاج الاجتماعي رؤية اجتماعية-سياسية، مرجع سابق، ص 4-5،

² المرجع السابق، ص 5.

الاحتجاجات المتواصلة التي قامت بها باعتبارها الأساس في خلق ديناميكيات داخلية يُمكن استغلالها لإحداث تغييرات كلية على المدى الطويل؛ فعلى المستوى الحركي، نجحت هذه الحركات في خلق قيادات نخبوية جديدة شديدة الارتباط بقواعدها، وهو ما ظهر بوضوح عندما فشلت القيادات العمالية النقابية المنتخبة في سرعة حلّ الاحتجاجات العمالية، الأمر الذي مثّل دافعاً إلى الشكّ في مدى تمثيلها للعمال، وسبب لها الحرج ليمهّد فيما بعد للمطالبة بإنهاء دورها بالكامل بعد ثورة 25 يناير. وعلى مستوى الثقافة السياسية، تمكّنت هذه الحركات من كسر تابوهات مجتمعية متعلّقة بثقافة الاحتجاج، حيثُ أبدعت في أفكار الاعتصام في أماكن لم يتجرأ أحد على الاعتصام بها سابقاً مثل الاعتصام أمام دوائر اتخاذ القرار والأجهزة الرقابية (مجلسي الشعب والشورى) والعمالية (اتحاد العمال) التي لم تضلّع بتوفير الحماية اللازمة للعمال. وعلى مستوى التأثير السياسي والمجتمعي -أخيراً- قامت هذه الحركات بنشر فكرة الإيمان بقوة التكتلات عندما نجحت في إجبار النظام على تلبية مطالبها الجزئية، وهو التأثير الذي ظهرت دلائله في مواضع كثيرة منها قرار شباب "الفيسبوك" في 22 آذار/ مارس 2008 الدعوة للإضراب على الإنترنت كتعبير عن سخطهم على ارتفاع الأسعار في مصر على العموم، وتضامنهم مع عمال المحلة على وجه الخصوص، حيثُ بلغ عدد المشاركين في هذه المجموعة الإلكترونية حوالي 70000 شخص¹.

إذن، فإنّ المتنبّع لمراحل تطوّر الحركات الاحتجاجية في عهد مبارك يُلاحظ أنّها خلقت حالة من التراكم يُمكن النظر إليها باعتبارها الشرط الأساسي لتشكيل الحركة الاجتماعية، لكنّ وحتى المرحلة الثالثة وهي مرحلة تفجّر الاحتجاجات الاجتماعية، بقيت هذه الحركات تُبلور مطالبها في صيغ مطالب جزئية فنّوية مع الابتعاد عن صيغ المطالب بعيدة المدى التي تستهدف تصحيح الهياكل القائمة دون الاقتصار على تحصيل مطالب آنية، وبسبب تبلور مثل هذه المطالب ظلّ الربط بين السياسي والاجتماعي -كشرط ثانٍ من شروط تكوّن الحركة الاجتماعية والذي يتم عبر إقامة صلات هيكليّة بين حركات الاحتجاج السياسي وحركات الاحتجاج الاجتماعي- غائباً عن هذه الحركات التي لم تُفلح في التحوّل إلى حركة اجتماعية في هذه

¹ الله، نادين: فهم وتطوير حركات الاحتجاج الاجتماعي رؤية اجتماعية-سياسية، مرجع سابق، ص6.

المرحلة، وهو ما هدّد بإهدار التراكم والخبرات التي تكوّنت لديها على مدار العشر سنوات لولا تفجّر ثورة 25 يناير¹.

ثانياً: تونس؛ موجز تاريخ الاحتجاجات منذ بداية الوجود الاستعماري حتى عقد ما قبل الثورات

1. الاحتجاجات في تونس منذ بداية التواجد الاستعماري حتى الاستقلال وتأسيس الدولة

لتاريخ الاحتجاجات في تونس جذور تعود إلى ما قبل التواجد الاستعماري على أرضها، فقد شهدت تونس حركة إصلاحية² بدأت منذ القرن التاسع عشر أثناء حكمها من قبل البايات حينما كانت ترتبط بالحكم العثماني، وقد أفرزت هذه الحركة العديد من الإنجازات المهمة يقع في مقدمتها إعلان عهد الأمان³ عام 1857، حيثُ اعتبر هذا الميثاق بمثابة المؤسّس لمنظومة حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية⁴ في تونس، كما اعتبر مقدمة للدستور التونسي الأول الذي صدر عام 1861. وعلى الرغم من أنّ هذه الإصلاحات قد تعزّزت بعد صدور هذا الدستور على يد محمد الصادق باي، وتمّ فيه تحديد حقوق المواطن والتأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث⁵ وترتيب نظام الحياة السياسية، هذا بالإضافة إلى التقليل من سلطات

¹ العجاتي، محمد: الحركات الاحتجاجية في مصر والأمل في إصلاح عادل، مرجع سابق، ص 8-9.

² يُذكر هنا أنّ هذه الحركة الإصلاحية هدفت إلى إصلاح الجانب الاجتماعي، وكان أبرز روادها المصلح أحمد بن أبي الضياف والوزير الأكبر خير الدين التونسي، وأحمد باي الذي أصدر في عام 1846 قانون منع التجارة بالبشر "الرقيق"، هذا القانون الذي اعتبر بمثابة أول إعلان لحقوق الإنسان، حيثُ ضمن الحرية لكل مولود في البلاد التونسية، كذلك، قام أحمد باي بإدخال بعض الإصلاحات على الجوانب العسكرية، وقام بتأسيس المدرسة الحربية بباردو، وهي المدرسة التي يُمكن اعتبارها بمثابة حجر الأساس في مجال التعليم العصري في تونس إبان القرن التاسع عشر. (سلامة، عبد الرحمن يوسف: التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول/2010، سلسلة أطروحات الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2016، ص 63).

³ "نصّ عهد الأمان على ضرورة تحقيق العدل بين المواطنين في تونس، وضمان المساواة بين سكان البلاد دون تمييز بينهم على أساس العرق واللون والدين واللغة والمناطق، وسُمح وفقاً لذلك العهد بامتلاك الأراضي وتسجيلها، وثبّت هذا الميثاق الضمانات والحريات العامة، وكفل حقوق التونسيين وواجباتهم ضمن الأمن لهم، وأكد على حقّهم في مقاومة الحكم الاستبدادي". (المرجع السابق، ص 63)،

⁴ ويدخل ضمن هذه المبادئ الديمقراطية، المساواة بين الأفراد، والحرية الشخصية، وحرية الأديان، وعدالة الجبايات. (المرجع السابق، ص 63).

⁵ يُذكر هنا أنّ دستور عام 1861 نصّ على استقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية التي بقيت ضمن صلاحيات الباي، كمل ونصّ الدستور على وضع السلطة التشريعية كسلطة مشتركة بين المجلس الأكبر والباي. (المرجع السابق، ص 64).

الباي¹، إلا أنّ ذلك لم يمنع من تواجد أنماط احتجاجية جاءت على شكل ثورات شعبية عارمة في تلك الفترة، مثل: ثورة علي بن غدام عام 1864 (آذار/مارس-تموز/يوليو) وهي عبارة عن ثورة شعبية عارمة انطلقت ضدّ نظام محمد صادق الباي وسُميت باسم قائدها²، وكان سببها المباشر قيام هذا النظام بمضاعفة الضرائب أما أسبابها غير المباشرة فتمثّلت في تعميم ضريبة المجبي (على الأفراد)، ومحاولة بناء إدارة حديثة تُحاكي النمط الأوروبي، يُضاف إلى ذلك ازدياد النفوذ الرأسمالي الفرنسي من جهة، وغارات القوات الفرنسية في الجزائر على تونس من جهة أخرى³، وقد بدأت هذه الثورة بتمردّ بعض القبائل في وسط وغرب البلاد، وامتدت لتشمل عدة مناطق في الساحل والجنوب، وامتدت عدة أشهر لكنّ قوات الباي تمكّنت من القضاء عليها⁴.

ومنذ البواكير الأولى للتواجد الاستعماري الفرنسي في تونس تصدى الشعب التونسي له، وبدأت مقاومة الأهالي ضده في 24 نيسان/أبريل، ثمّ اشتدت هذه المقاومة بعد توقيع معاهدة باردو⁵ وشملت جميع أنحاء البلاد، وتواصلت بعدها حتى حصلت تونس على استقلالها في 20 آذار/مارس 1956⁶.

هذا وإنّ وهذه الحركة الوطنية الوليدة التي جاءت لمناهضة الاستعمار مرّت بأطوار عديدة وتحولت من حركة متواضعة التأثير إلى حركة أكثر تنظيمًا وقوة، فبسبب تمادي

¹ سلامة، عبد الرحمن يوسف: التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول/2010، مرجع سابق، ص 63-64.

² تاريخ ثورات تونس: هل تحيد الثورة عن مسارها ثانية؟، موقع الحرية، على الرابط: http://libertamedia.blogspot.com/2012/03/blog-post_1312.html

³ اشتي، فارس: الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، ص 103.

⁴ تاريخ ثورات تونس: هل تحيد الثورة عن مسارها ثانية؟، مرجع سابق.

⁵ هي معاهدة قصر السعيد أو معاهدة باردو، تمّ توقيعها بتاريخ 1881/5/12 بين باي تونس محمد الصادق باي وحكومة فرنسا، وقد أسست المعاهدة لنظام الحماية وقامت بإعطاء فرنسا حقّ الإشراف الخارجي المالي على تونس، كما وأنّها اعتُبرت بمثابة البداية الفعلية للاستعمار الفرنسي في تونس. (سلامة، عبد الرحمن يوسف: التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول/2010، مرجع سابق، ص 65).

⁶ المرجع السابق، ص 65.

الاستعمار الفرنسي في ممارساته العنصرية¹، صاغت الحركة الوطنية الوليدة بلورة جديدة لها تحولت على إثرها من حركة شبه نخبوية "حركة الشباب التونسي" -التي دشنها باش حامية عام 1907 إلى حركة سياسية شبه منظمة تحمل مجمل الموصفات التي يتمتع بها الحزب السياسي العصري والحديث، حيثُ مثّلت امتداداً طبيعياً "للحزب الحرّ الدستوري التونسي"² الذي تغيّر اسمه فيما بعد وأصبح يُطلق عليه اسم "الحزب الحرّ الدستوري الجديد"³ وتولى زمامه الحبيب بورقيبة بعد الانقسام الذي حصل فيه عام 1934⁴.

ومن رحم الحركة الوطنية تولدت العديد من الحركات التي عملت ضمنها وفي إطارها ومنها:

أ. **الحركة النقابية التونسية:** هي حركة انطلقت من رحم الحركة الوطنية بدوافع سياسية وطنية لا تتناقض مع أهدافها المطالبية المادية للطبقة العمالية التونسية لأنّ هذه المطالب المادية لم تأت إلا لتعبّر عن واقع الاضطهاد الاقتصادي الذي تُعائشه الطبقة العاملة تحت الاستعمار؛ ففي ظلال واقع الاضطهاد الاقتصادي والاجتماعي هذا، تمّ تأسيس جامعة عموم العملة في 3 كانون الأول/ ديسمبر 1924 لتكون بمثابة أول نقابة تونسية مستقلة تتأسّس

¹ ومن هذه السياسات العنصرية الاستعمارية "إقصاء الأهالي عن المشاركة الفعلية في تسيير شؤون مؤسسات بلادهم، وإتباع سياسة السيطرة على الأراضي الزراعية وما تحتويه من ثروات معدنية". (سلامة، عبد الرحمن يوسف: التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول/2010، مرجع سابق، ص66).

² هو حزب تمّ تأسيسه في تونس عام 1920 على يد الشيخ عبد العزيز الثعالبي، واهتم بالقضايا العربية ومسائل الاستقلال، كما وقام بتقديم تصورات متعلقة بثقافة وهوية تونس العربية الإسلامية، وتمثّلت أولى أعماله في رفع مذكرة إلى الباي التونسي محمد الناصر يُطالبه فيها بإصدار دستور جديد يضطلع بمهمة تنظيم الدولة التونسية وفقاً للمبادئ الديمقراطية ومضامينها. ويُشار ضمن هذا السياق أنّ "الحزب الدستوري الحرّ" لم يقم باتخاذ شعار استقلال تونس كشعار أساسي له، وذلك لأنّ ظروف تونس الداخلية كانت تُقيّد من طموحاته وتحدّ منها في ذلك الحين، ونتيجة لذلك فقد اقتضت مطالبه في برنامج الحزبي على مطالبات بإصلاحات جذرية وواسعة النطاق في مؤسسات تونس. (المرجع السابق، ص66).

³ هو الحزب الذي تأسّس من قبل فئة شباب انشقوا عن الحزب الدستوري الأمّ وذلك بعد ما شهده الحزب من انقسامات داخل صفوفه بسبب الصراعات التي سادت بين قيادته الأولى المكونة من علماء الدين وخريجي جامع الزيتونة -الذين يستندون في فكرهم إلى رواد مرجعيات ومبادئ الفكر الإصلاحية أمثال: جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، ويؤمنون بوجود التمسك بالأصالة والثقافة العربية والإسلامية- من جهة، وبين أعضائه من فئة الشباب الذين تلقوا تعليمهم في الجامعات الفرنسية الغربية وتأثروا بالأفكار الأوروبية ذات الطابع الليبرالي. (المرجع السابق، ص68).

⁴ المرجع السابق، ص66.

خلال فترة الاستعمار، وقد أنشأت هذه الجامعة عدة فروع لها في صفاقس والمتلوي وتونس وغيرها، كما ونجحت في تنظيم إضرابات محدودة من بينها إضراب عمال شركة الجير والاسمنت في 19 كانون الأول/ديسمبر عام 1925، وقد أجمعت القوات الاستعمارية على خطورة العمل الذي تضطلع به هذه الجامعة فقررت القيام بحلّها وذلك في عام 1925، ولم تتمكن الحركة النقابية من خلق انبعاث جديد لها إلا بعد 20 سنة من حلّ جامعة عموم العملة، وذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما سمحت القوات الفرنسية بإنشاء نقابات تونسية قطاعية وقام الشهيد فرحات حشاد في 20 كانون الأول/ديسمبر 1946 بتوحيدها في منظمة واحدة تدعى الاتحاد العام التونسي للشغل. ومنذ تأسيسه تعرّض الاتحاد التونسي للشغل لمقاومة استعمارية عنيفة حاولت إيقافه عن عمله إلا أنّ الاتحاد صمد في وجهها، وكانت نتيجة هذا الصمود أن أصبح الاتحاد الممثل الوحيد للعمال وأن تمكن من تحقيق بعض المكاسب المادية لهم، وأكبر دليل على ما حققه الاتحاد هو زيادة عدد النقابيين من 20 ألف مشترك عام 1946 إلى 100 ألف مشترك سنة 1950¹. إذن، فمنذ تأسيس الحركة النقابية التونسية عام 1924 لعبت الحركة دوراً في بارزاً خدمة القضايا الوطنية ومناهضة الاستعمار، كذلك، دافعت الحركة عن القيم الديمقراطية، هذا بالإضافة إلى دورها الاجتماعي في الدفاع عن حقوق العمال التونسيين ومصالحهم. وتبعاً لذلك، يُمكن القول بأنّ الحركة جمعت في مطالبها بين بعدين: بعد اجتماعي تمثّل في الدفاع عن حقوق العمال، وبعد سياسي تمثّل في المطالبة بالحرية واستقلال الوطن والدفاع عن حقوق المواطن التونسي وكرامته وازدهاره، واعتماد قيم ديمقراطية في التعامل معه².

ب. **الحركة الطلابية:** هي حركة قوامها طلبة من المؤسسة الجامعية الوحيدة التي وجدت خلال الاستعمار وهي جامعة الزيتونة، فهؤلاء الطلبة الزيتونيون شاركوا بنشاط في الحركة الوطنية وقاموا بتأسيس منظمة تُعبّر عنهم وأطلقوا عليها اسم "صوت الطالب الزيتوني"، وقد

¹ فتح الرحمن، عثمان سراج الدين وعبد القيوم، أكرم: الحركات الاجتماعية في تونس: البحث عن الغائب، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، تحرير: خليل، عزة: ط1، القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية، 2006، ص267-268.

² سلامة، عبد الرحمن يوسف: التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول/2010، مرجع سابق، ص71.

جمعت هذه المنظمة بين المطالب الوطنية والمطالبة بعصرنة نمط التعليم الزيتوني وتطويره. وبسبب اتساع أعداد الطلبة الدارسين خارج تونس والخارجين عن إطار جامعة الزيتونة فقد دعت الحاجة إلى تأسيس الاتحاد العام لطلبة تونس عام 1952، ليكون هذا الاتحاد الأساس الذي تكوّنت في فضائه نخبة فرنكفونية اللغة والتفكير¹، حكمت البلاد وأسست لإدارتها بعد الاستقلال، حيث حَمَلَت أفكاراً نقدية وعارضت الأفكار المحافظة للحزب الدستوري في مسائل عديدة متعلقة بطبيعة النظام التونسي بعد الاستقلال وطبيعته الاجتماعية والاقتصادية².

ج. **الحركة النسائية:** ساهمت المرأة التونسية في حركة التحرر الوطني التونسية، وكان لها دور بارز في النضال ضدّ الاستعمار ضمن الأشكال المتاحة لها، فقد شاركت المرأة التونسية في مظاهرة 8 نيسان/ أبريل عام 1938 احتجاجاً على الاضطهاد الموجّه ضدّ الحزب الدستوري. وفي اليوم التالي³ لهذه المظاهرة لعبت المرأة دوراً مهماً في إنكاء حماسة الرجال، فبفضل تحركاتها الجماعية التي انطلقت من حي الحلفاوين اندفع الرجال في أعقابها لدعمها ونصرتها. وفي عام 1950 قام الحزب الدستوري بتأسيس فرع نسائي رسمي وشعب نسائي له في جميع المدن، حيث كان لهذه الشعب دور هام في انطلاق مظاهرات منددة بالاستعمار في أماكن عديدة وتواريخ مختلفة من عام 1952. وإنّ استمرار هذه الديناميكية النضالية لدى النساء أدت إلى ظهور قيادات نسائية حاولت إيجاد تنظيم خاصّ بها، وعلى إثر ذلك تمّ تأسيس الاتحاد النسائي الإسلامي الذي كان قريباً من الأوساط الزيتونية التقليدية. وتواصل نشاط المرأة التونسية في خلق الهياكل النسائية في فترة الاستعمار، وكان منها: منظمة "حبيبات الكشفة التي اضطلعت بدور تعريف الأوساط النسائية بالحركة الكشفية، والفرع النسائي لجمعية الشبان المسلمين الذي عمل على تعليم

¹ يُمكن القول بأنّ الحبيب بورقيبة يُعد من أبرز شخصيات هذه النخبة وهو الذي تولى زمام "الحزب الدستوري الجديد" بعد الانقسام الذي حصل في الحزب الدستوري الأمّ عام 1934 (قُمْنَا بالتعريح على تفاصيل الانقسام في حديث سابق).

² فتح الرحمن، عثمان سراج الدين وعبد القيوم، أكرم: **الحركات الاجتماعية في تونس: البحث عن الغائب**، مرجع سابق، ص275.

³ في هذا اليوم حصلت ثورة تُدعى ثورة 9 نيسان/ أبريل 1938، وهي عبارة عن مظاهرتين انطلقتا في تونس العاصمة وطالبتا بالحرية وبرلمان تونسي، وقد سقط خلال هاتين المظاهرتين عشرات القتلى، وأصبح هذا اليوم بمثابة عيد وطني يحيي فيه التونسيون إلى الآن هذه الذكرى، ويُطلق عليه اسم عيد الشهداء. (تاريخ ثورات تونس: هل تحيد الثورة عن مسارها ثانية؟، مرجع سابق).

اللغة العربية وقام بتأسيس مدرسة البنات المسلمة بالعاصمة تونس، يُضاف إلى ذلك، الاتحاد النسائي التونسي الذي تأسس سنة 1944 وكان قريباً من الحزب الشيوعي التونسي وتواصل نشاطه حتى عام 1963 وهو تاريخ حظر الحزب الشيوعي¹.

وبالإضافة إلى هذه الحركات التي عملت ضمن إطار الحركة الوطنية في مناهضة الاستعمار وكان لها مطالبها الفئوية المتعلقة بالفئات الاجتماعية المكوّنة لها، شهدت فترة التواجد الاستعماري في تونس العديد من الأنماط الاحتجاجية التي جاءت على شكل ثورات ضدّ الاستعمار وسياساته كان أبرزها:

أ. **ثورة الفلاحين عام 1902:** هي ثورة قام بها الفلاحون ضدّ الاستعمار الفرنسي بسبب قيامه باقتطاع أجزاء كبيرة من أراضيهم ومنحه لمستوطنين فرنسيين، ودامت الثورة بضعة أسابيع².

ب. **انتفاضة الجلاز عام 1911:** وهو الاسم الذي تمّ إطلاقه على مجموعة الاحتجاجات العنيفة التي شهدتها العاصمة تونس، وذلك إثر قيام بلديتها الخاضعة للسلطات الفرنسية بتقديم طلب لتسجيل أرض مقبرة الجلاز في السجل العقاري، وقد أدت المواجهات إلى مقتل عدد من الأشخاص من الطرفين، كما وتخللت هذه المواجهات صدامات مع الجالية الإيطالية على خلفية قيام إيطاليا بغزو ليبيا المجاورة³.

إذن، فإنّه ومنذ بداية التواجد الاستعماري في تونس، كانت هناك احتجاجات وحركات احتجاجية أُفرزت ضمن أطر الحركة الوطنية التونسية، فالحركة الوطنية عملت على تطوير مطالبها وأساليب نضالها لتتلاءم مع الظروف والمقتضيات السياسية، فمن مطالباتها بإجراء إصلاحات سياسية -داخل الدولة المستعمرة- بدأتها مع حركة الشباب التونسي والحزب الدستوري القديم، وصولاً إلى رفعها لشعار الاستقلال مع الحزب الدستوري الجديد والحركة النقابية، أما الحركات الاحتجاجية التي أُفرزت ضمن إطارها فأغلبها جاءت من تحت مظلة

¹ فتح الرحمن، عثمان سراج الدين وعبد القيوم، أكرم: الحركات الاجتماعية في تونس: البحث عن الغائب، مرجع سابق، ص282-283.

² تاريخ ثورات تونس: هل تحيد الثورة عن مسارها ثانية؟، مرجع سابق.

³ المرجع السابق.

تنظيمات نقابية (الحركة النقابية، الحركة الطلابية، الحركة النسائية)، وضمت في تركيبها الاجتماعية المكوّنة لها عناصر عمالية وطلابية ونسائية كانوا يقومون بتنظيم احتجاجات جمعت في مطالبها بين الوطني السياسي والفنّي الاجتماعي، فعناصرها كما كانوا يقومون بالمطالبة بمصالح الفئات التي يمثّلونها كانوا يُطالبون كذلك بالحرية والاستقلال للوطن والأرض. هذا وإنّ الفترة الاستعمارية شهدت قيام العديد من الأنماط الاحتجاجية على شكل ثورات (ثورة الفلاحين عام 1902، انتفاضة الجلاز 1911) لم تخرج مطالبها عن الإطار العام لمطالب الحركة الوطنية التونسية¹.

2. الاحتجاجات في تونس في مرحلة ما بعد الاستقلال (عهد الحبيب بورقيبة 1957-1987)

في 20 آذار/مارس 1956 حصلت تونس على استقلالها، وتولى الحبيب بورقيبة سدة حكمها بعد سنة وعدة أشهر من استقلالها عن فرنسا وذلك في 25 تموز/يوليو 1957، حيثُ أعلن عن قيام الجمهورية التونسية ليطوي بذلك صفحة الملكية في البلاد². وقد شهدت تونس في العهد البورقبي تواصلًا في المدّ الإصلاحية فيها، وتجسّد هذا المدّ في إنشاء مجلس وطني تأسيسي منتخب في 8 نيسان/أبريل 1956³، وقيام هذا المجلس بوضع دستور حزيران/يونيو 1959 الذي وضع أسس نظام جمهوري يقوم على سيادة الشعب، ويعتمد على مبدأ الفصل بين السلطات، كما ويقرّ بحقوق وحرّيات الأفراد الأساسية. كذلك، فقد تميّزت فترة الحكم البورقبي بعدة إيجابيات، وتمّ فيها إرساء أسس الدولة الحديثة، وتعزيز روابط الوحدة الوطنية، وتحديث وتطوير المجتمع على مختلف الأصعدة الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى تحديد النسل وتطوير الوضع العام للمرأة من خلال إصدار مجلة الأحوال الشخصية، وإنشاء شبكة من

¹ معالي، عبد الجليل: تونس تبدأ دورة الثورة العربية من جديد، موقع صحيفة العرب، 2014/2/2، على الرابط: <http://www.alarabonline.org/?id=14340>

² المسار السياسي لتونس بعد الاستقلال (1956 - 2014)، بوابة الوسط، 2014/11/15، على الرابط: [/http://alwasat.ly/ar/news/tunis/47515](http://alwasat.ly/ar/news/tunis/47515)

³ كانت أول إنجازات هذا المجلس الإعلان عن قيام الجمهورية وإلغاء النظام الملكي في 25 تموز/يوليو 1957. (بشارة، عزمي: الثورة التونسية المجيدة: بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني/يناير 2012، ص36).

المرافق العامة لتشمل كافة مناطق الجمهورية، الأمر الذي ساهم في ظهور طبقة وسطى واسعة مثّلت قاعدة لاستقرار النظام السياسي ولتحقيق السلم الاجتماعي¹.

إلا أنه في المقابل لذلك كلّ، فقد اتسمت فترة الحكم في العهد البورقيبي بالعديد من السلبات الأخرى أفرزتها طبيعة شخص بورقيبي ونزعتة نحو الانفراد بالسلطة، فقد اتسم عهده بمحاولة فرض هيمنة الدولة الممثلة في شخصه هو وحلفاؤه من البرجوازية الوطنية والليبرالية الأجنبية التي كانت تستثمر أموالها في المشاريع الاقتصادية داخل تونس، وهو ما أدى إلى نجاح رأس المال الأجنبي في السيطرة على الاقتصاد والمجتمع التونسي. وقد قادت طبقة الطبقة البرجوازية المهيمنة على المجتمع التونسي بالحبيب بورقيبي إلى اتخاذ نمط حكم ديكتاتوري بهدف صيانة مصالح هذه الطبقة ومصالح احتكاراتها الإمبريالية واستراتيجياتها في الهيمنة القائمة على استغلال الطبقات الكادحة. وعليه، وفي سعيه للتأسيس للدولة الحديثة كما يراها، لجأ الحبيب بورقيبي في البداية إلى سياسة القمع وتكميم الأفواه للمجتمع بشكل عام والمجتمع السياسي بشكل خاص، وتجاهل كل الأطراف الموجودة على الساحة السياسية، وكان مردّ هذا التجاهل الاعتقاد السائد لدى بورقيبي من أنه صاحب الفضل في تأسيس الدولة الحديثة سيّما بعد الصراع الدموي الذي دبّ بين أنصار الأمانة العامة وجماعة الديوان السياسي وانتهى بفوز الجناح البورقيبي²، حيثُ وجد الأخير في هذا الفوز مبرراً له ليقوم ببسط نفوذه الكامل على البلاد عبر

¹ المرجع السابق، ص 36-37.

² حيثُ رافق حادثة الاستقلال حدوث انقسامات في النخبة الاستقلالية التونسية داخل الحزب الدستوري، وذلك بين الأمانة العامة للحزب التي كان يرأسها الزعيم صالح بن يوسف، والديوان السياسي الذي كان يرأسه الحبيب بورقيبي. وقد كان لهذا الانقسام السياسي نتائج خطيرة على الحياة السياسية في البلاد، فبورقيبي سعى -ضمن إطار حربه مع صالح بن يوسف- إلى تقوية مركز زعامته الانفرادية داخل الحزب، فقام بالتحالف مع المنظمات والهيكل الوطنية، وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل. كذلك، فقد سعى إلى كسب الدعم الفرنسي الخفي والظاهر. أما صالح بن يوسف، فقد عمل على تقوية صلاته بالتيار الزيتوني والقوى الاجتماعية التقليدية، هذا بالإضافة إلى عمله على توثيق الصلة بمصر الناصرية والمشرق العربي بشكل عام. وهكذا تحول الخلاف السياسي بين الرجلين بشأن مسألة الاستقلال الداخلي إلى نوع من أنواع الاستقطاب حول قضايا الهويات والخيارات الثقافية والمجتمعية. وكانت نتائج هذا الصراع أن اتجهت النخبة البورقيبية نحو اعتبار كافة أشكال المعارضة السياسية ضرباً من ضروب الفتنة، وذلك في نفس سياق ما أسميته مبكراً بالفتنة اليوسفية. كذلك، فقد قام بورقيبي ونخبته بإضفاء نعوت على المعارضين والمنافسين السياسيين تجعل منهم مثيري شغب ومحرضين على الشقاق الوطني، وهذا يعني أنّ بورقيبي لم يسع إلى تصفية خصومه السياسيين فحسب، بل كان يُريد إلغاء مبدأ شرعية المعارضة السياسية من الأساس على اعتبارها نوعاً من أنواع الفتنة والخروج عن الإجماع الوطني، وهو ما أدى إلى اختفاء معنى المعارضة السياسية باستثناء ما بقي خفياً في إطار التجاذبات السياسية تحت مظلة الحزب الحاكم. (عبد

القضاء النهائي على التعددية السياسية وتبني نظام الحزب الواحد، فعلى الرغم من رفع بورقيبة لشعار الاشتراكية في تلك الفترة والتعبير عنه من خلال تحويل اسم "الحزب الدستوري الجديد" إلى "الحزب الاشتراكي الدستوري" عام 1964، إلا أنّ الحزب الحاكم ظلّ متشبثاً بمبدأ الأحادية الحزبية، حيثُ اتجه شيئاً فشيئاً إلى الدمج بين النظام السياسي (الحزب) والرئيس¹.

وتبعاً لذلك، فإنّ هذا القمع الذي شهدته الساحة السياسية التونسية خلال فترة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات (باستثناء أعوامها الأخيرة) أدى إلى خلوها من أي حركات احتجاجية فاعلة، فقد شهدت هذه الفترة قيام الحبيب بورقيبة ببسط نفوذه على الحركة النقابية ممثلة بالاتحاد التونسي للشغل، حيثُ استفاد من الصراعات القائمة بين أجنحة المنظمات النقابية وخاصة بين جناح الموظفين وجناح العمال، فقام بتتصيب نفسه حكماً ثمّ تمكّن من إزاحة القادة التاريخيين للمنظمة² لينصبّ البشير بلاغة الذي كان محافظاً على رأس قيادتها. وهكذا أدى تواصل إغلاق الحياة السياسية خلال هذه الفترة إلى عرقلة الحركة العمالية عن لعب دور مهم في إصلاح النظام السياسي التونسي لجعله يتجه نحو مزيداً من الديمقراطية³. وما طاول الحركة العمالية خلال هذه الفترة طاول غيرها من الحركات، حيثُ اتضحت رغبة بورقيبة منذ توليه السلطة بفرض سيطرته على الحركة الطلابية⁴، غير أنّ هذه الهيمنة على المنظمة الطلابية كمؤسسة لم

السلام، رفيق: *في الحاجة إلى بناء الكتلة التاريخية: الحالة التونسية نموذجاً*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 373، آذار/مارس 2010م/ ص 177-178).

¹ سلامة، عبد الرحمن يوسف: *التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول/2010*، مرجع سابق، ص 77-78.

² في عام 1956 تمّ إبعاد أحمد بن صالح عن الأمانة العامة للاتحاد بأمر من بورقيبة، وفي عام 1965 وُضمن إطار سعي بورقيبة- للسيطرة على المنظمة الطلابية تمّ عزل عدد من المسؤولين النقابيين من بينهم السيد الحبيب عاشور، وتمّ تتصيب أمين عام موالٍ للسلطة في مكانه وهو السيد البشير بلاغة.

³ فتح الرحمن، عثمان سراج الدين وعبد القيوم، أكرم: *الحركات الاجتماعية في تونس: البحث عن الغائب*، مرجع سابق، ص 269-271.

⁴ وُضمن هذا السياق، فهناك شهادة لأحد المسؤولين السابقين تُعطينا صورة حية عن الخطوات الأولى التي اتبعتها بورقيبة في طريقه للسيطرة والهيمنة على الحركة الطلابية، ويقول فيها: "يوم 8 جويلية 1957 كان بورقيبة يصعد بنشاط السلم المؤدي إلى الطابق الرابع حيث مقررّ الاتحاد العام لطلبة تونس. كانت البناية بدون مصعد. في صباح ذلك اليوم فقط أعلمنا برغبته في القدوم "لندشين" مقرنا الجديد رغم أنّنا كنا نعمل فيه منذ أشهر طويلة". و المضحك أننا انتقلنا لهذا المقر الجديد بعد طردنا بأمر من الحبيب بورقيبة نفسه من مقرنا السابق... لأننا تجرأنا وزرنا السيد أحمد بن صالح الأمين العام المعزول للاتحاد العام التونسي للشغل... وكان بورقيبة قد تهجم في السنة السابقة على الاتحاد العام لطلبة تونس في خطاب له يوم 27 ديسمبر 1956 في ضاحية الملائين الشعبية بتونس العاصمة حيث تعرض لانتقادات المنظمة الطلابية

تستطع أن تمتد إلى الطلبة الذين كانوا يدرسون في الخارج؛ في فرنسا ودول المشرق العربي، فعدد كبير منهم كان قد تأثر بالأطروحات القومية واليسارية وهو ما أدى إلى ظهور تيارين طلابيين: قومي بعثي واشتراكي يساري، وبسبب مواقف بورقيبة المتقاربة مع الغرب في مجال السياسية الخارجية¹، فقد التقى غضب القوميين واليساريين داخل الاتحاد العام لطلبة تونس مع غضب الجناح الليبرالي داخل الحزب الدستوري الذي تمّ قمعه عام 1971، وقد ترافق هذا الغضب السياسي من ناحية الطلاب مع غضب آخر مرده فشل الحكومة الاقتصادي الذي أدى إلى ارتفاع مستويات البطالة بين خريجي الجامعات بسبب عدم قدرة الوظائف الحكومية على استيعابهم، لينتج عن ذلك كلّ أغلبية معارضة عبّرت عن نفسها بوضوح خلال المؤتمر الثامن عشر للاتحاد العام² لطلبة تونس³.

أما بالنسبة للحركة النسائية فقد تحركت ثلّة من النساء في بداية فترة الاستقلال وقمن بتنظيم مؤتمر في 26 أيلول/سبتمبر 1955 طالبن فيه بمشاركة المرأة في المجلس التأسيسي لكنّ

للتوجهات الليبرالية الاقتصادية الحكومية التي لاحظها في لوائحها العامة.... جلس بورقيبة على مقعد الأمين العام مظهراً تجاهنا مشاعر حب و تقدير عظيمة. ثم رافقنا مترجلاً، و كان وقتها رئيس الحكومة، إلى مسرح البالماريوم حيث كان الاتحاد العام لطلبة تونس يفتتح " أسبوع الطالب"... وأخذ الكلمة ملقياً خطاباً طويلاً ليذكرنا بواجباتنا الوطنية.... كان واضحاً أنّ بورقيبة يريد استيعاب المنظمة الطلابية". (فتح الرحمن، عثمان سراج الدين وعبد القيوم، أكرم: الحركات الاجتماعية في تونس: البحث عن الغائب، مرجع سابق، ص 275-276).

¹ فقد قام بورقيبة بمساندة أمريكا في حرب فيتنام، كما ودخل في جبهة المواجهة مع جمال عبد الناصر بعد قيامه بدعوة الفلسطينيين إلى القبول بقرار التقسيم محذراً إياهم من خطورة الديماغوجيا القومية. (فتح الرحمن، عثمان سراج الدين وعبد القيوم، أكرم: الحركات الاجتماعية في تونس: البحث عن الغائب، مرجع سابق، ص 276).

² كان المؤتمر 18 للاتحاد العام لطلبة تونس الذي انعقد بمدينة قرية عام 1971 بمثابة نقطة تحول تاريخية في تاريخ الحركة الطلابية التونسية الحديثة، حيث أنّ المشاركين في هذا المؤتمر -وكانوا عبارة عن تجمع من الماركسيين والقوميين والدستوريين- استطاعوا أن يفرضوا بشكل ديمقراطي لوائح تدعو إلى استقلال المنظمة الطلابية عن الحزب الحاكم، فما كان من الأقلية الدستورية إلا أن ردت -بمساعدة الأجهزة الأمنية- على المؤتمر بالقوة، هذا، وإنه في بداية السنة الجامعية التالية، قام الطلبة من المجموعة المطالبة بالانفصال بتشكيل لجنة إعلام تولّت مهمة شرح ما حصل للجماهير الطلابية، وفي 5 شباط/فبراير 1972 تمّ عقد اجتماع حضره 5 آلاف طالب أعلنوا فيه أن المؤتمر الثامن عشر لم ينفذ أشغاله بعد، وطالبوا فيه بإقامة مؤتمر لتصحيح أوضاع ما بعد الانقلاب، بل إنهم اعتبروا اجتماع 5 فبراير نفسه جزءاً من أشغال المؤتمر. وقد قامت السلطة بالردّ على الحركة الطلابية باستخدام القمع الشامل، حيث هاجمت قوات البوليس المركب الجامعي بعنف بالغ، وكان هذا الحدث بمثابة إضافة نوعية إلى الوعي الطلابي الذي سرعان ما بدأ بصناعة رموزه، وإعادة تشكيل الأحداث التاريخية بأسلوب أسطوري ليبي حولها حركته الجديدة ورموزها. (المرجع السابق، ص 279).

³ المرجع السابق، ص 275-276.

بسبب عدم انتمائهنّ إلى هيئة منظمة لم يتمكن من تحقيق ذلك، وهو ما زاد عزمهنّ على جمع شتاتهنّ في جسم اتحاد وطني يُعبّر عنهنّ، وكان لهنّ ذلك في كانون الأول/ديسمبر 1956 عندما تمّ تأسيس الاتحاد الوطني للمرأة التونسية بمبادرة من مجموعة نساء قريبات لبورقيبة أو زوجات لأقربائه، ومنذ سنة 1958 انضوى الاتحاد العام للمرأة التونسية تحت مظلة الحزب الحاكم، ليصبح أحد المنظمات التابعة له. وعلى الرغم من أنّ الكادر القيادي لاتحاد المرأة التونسية يتكون من نساء ينتمين إلى الشرائح العليا من المجتمع من المتعلّقات والكوادر العليا وتسود بينهنّ وبين عموم المنخرطات فيه -وهنّ نساء فقيرات يحتجنّ إلى خدمات رعاية صحية محددة- علاقة من النمط الزبائني، إلا أنّ الاتحاد ساهم في تقديم خدمات مهمة وواسعة للنساء التونسيات خاصة في الريف حيثُ قام بتحسين مستوى معيشتهنّ على عدة مستويات¹.

إذن، فقد أدت أشكال القمع التي مارسها النظام البورقيبي إبان فترة الخمسينيات والستينيات والنصف الأول السبعينيات إلى خلو الساحة السياسية التونسية من أي أنماط لحركات احتجاجية أو اجتماعية فاعلة ومؤثرة، إلا أنّ هذا الأمر تغيّر منذ النصف الثاني من السبعينيات وبداية الثمانينيات؛ فقد شهدت الساحة السياسية التونسية في هذه الفترة حراكاً سياسياً واجتماعياً واسعاً، وذلك في ظلال أجواء الشيخوخة السياسية التي أصابت مجمل الهرم السياسي الذي يتزعمه بورقيبة، فقد حدثت مواجهات عنيفة بين الحركة النقابية ممثلة بالاتحاد التونسي للشغل - بقيادة زعيمها التاريخي- الحبيب عاشور والدولة فيما يُعرّف بأحداث 26 كانون الأول/ديسمبر عام 1987²، وقد أفرزت هذه الأحداث عدة آثار ملموسة سواء على صعيد الحكم أو المعارضة

¹ فتح الرحمن، عثمان سراج الدين وعبد القيوم، أكرم: الحركات الاجتماعية في تونس: البحث عن الغائب، مرجع سابق، ص 283-284.

² هي الأحداث التي اندلعت بعد وصول المفاوضات بين حكومة الهادي نوبرة والاتحاد التونسي للشغل إلى طريق مسدود، فعلى إثر قيام السلطة باعتقال الكاتب العام للاتحاد الجهوي بمحافظة صفاقس عبد الرزاق غربال في 24 كانون الأول/ديسمبر 1978، قام الأمين العام للاتحاد الحبيب عاشور -بعد يومين من اعتقاله- بالدعوة إلى الإضراب العام، وذلك في اجتماع عام عقده في ساحة محمد علي، وقد تمّ تلبية دعوة الحبيب بن عاشور من قبل الكثيرين، وعلى إثر ذلك اندلعت مواجهات عنيفة بين المعتصمين وقوات الأمن، حيثُ قامت قوات الأمن بفرض طوق حول مقرّ المركزية النقابية، وبسبب ما عايشته تونس هذه الفترة من انفلات أمني غير مسبوق، قام الرئيس الحبيب بورقيبة بإعلان حالة الطوارئ في البلاد وحظر التجوّل في العاصمة، واستمرّ سريان حالة الطوارئ في البلاد حتى تاريخ 20 مارس/ آذار 1978 حيثُ تمّ رفعه بمناسبة إحياء عيد الاستقلال. وقد وصّف المؤرخون الأحداث التي جرت في ذلك اليوم بأحداث الخميس الأسود، وكانت

أو على عموم الحالة السياسية التونسية، فبسبب النقل السياسي والاجتماعي التي يتمتع بهما الاتحاد العام التونسي للشغل، أدت المواجهات بينه وبين أجهزة الأمن -والتي كان يزيد من تأججها فشل التجربة الاشتراكية والاحتقان الشعبي بسبب مخلفات الحكم الانفرادي- إلى تولّد حراك سياسي واجتماعي ملموسين سواء على صعيد التكتلات السياسية أو على صعيد المجتمع المدني¹ والهيئات العامة، وفي مقدمة ذلك الحركة الطلابية المتمردة على السلطة².

ومع بداية الثمانينيات، وبسبب الحراك السياسي والاجتماعي الذي شهدته تونس أواخر السبعينيات، اضطر بورقيبة إلى القبول الاضطراري بنوع من التعددية الحزبية الجزئية والمشروعة³، حيث دشن هذا القبول في عام 1981 واعترف ضمنه بثلاث أحزاب رئيسة هي: حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وحركة الوحدة الشعبية، والحزب الشيوعي التونسي⁴، وقد أتاحت هذه الأجواء الانفتاحية الجزئية تنامي مستويات العمل التنسيقي بين مختلف القوى

حصيلتها اعتقال 500 نقابي ومحاكمتهم بتهمة التآمر على النظام، وقد تراوحت الأحكام الصادرة في حقهم بين ستة أشهر، وعشر سنوات مع أشغال شاقة (وهذه الأخيرة صدرت في حق الحبيب عاشور). (سحبون، أسماء: خمس ثورات ومئات الشهداء من أجل الخبز والكرامة: جانفي شهر كل المخاطر، موقع صحيفة الشروق، 14 ديسمبر 2014، على الرابط: <http://sgoo.gl/fILTyV>).

¹ كان للأزمة السياسية والاجتماعية التي عرفتتها تونس، خاصة على صعيد العلاقة بين السلطة والاتحاد العام التونسي للشغل نتائج هامة ساهمت في إيجاد أرضية اجتماعية واسعة معارضة للسلطة، وقد طال هذا التطور المجال النسائي الذي كان تابعاً لبورقيبة بالكلية ومحتكراً من قبله، حيث أن بورقيبة كان يُلقب بمحرر المرأة، وتحول موضوع تحرير المرأة إلى إنجاز شخصي له وأحد مصادر شرعيته التاريخية، إلا أن النصف الثاني من السبعينيات شهدت بداية تحركات نسائية أولى أدت إلى تأسيس منظمات خارجة عن عباءة السلطة ومنها: الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية. (فتح الرحمن، عثمان سراج الدين وعبد القيوم، أكرم: الحركات الاجتماعية في تونس: البحث عن الغائب، مرجع سابق، ص285-286).

² عبد السلام، رفيق: في الحاجة إلى بناء الكتلة التاريخية: الحالة التونسية نموذجاً، مرجع سابق، ص178-179).

³ من هنا كانت بداية تجربة الإصلاح السياسي التي قادها بورقيبة في تونس في بواكير عقد الثمانينيات، حيث أعلن في نيسان/أبريل 1981 عن عدم معارضته لتأسيس أحزاب سياسية معارضة شريطة تخليها عن العنف والتعصب الديني، وعدم الارتباط بقوى أجنبية مادياً أو أيديولوجياً. (عبد النور، ناجي: الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجه الثانية من التحرير السياسي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 387، أيار/مايو 2011م/ ص132).

⁴ وقد تزامن هذا الاعتراف مع اعتقال القيادات السياسية لحركة الاتجاه الإسلامي التي طلبت من النظام الاعتراف القانوني بها، وقدمت تأشيرة بخصوص ذلك عام 1981. (عبد السلام، رفيق: في الحاجة إلى بناء الكتلة التاريخية: الحالة التونسية نموذجاً، مرجع سابق، ص179).

السياسية¹، وكانت من أبرز مظاهرات التنسيق بين هذه القوى تنظيم فعاليات احتجاجية انطلقت على خلفية بعض القضايا أو المطالب المشتركة: مثل الاحتجاج على الغارة الأمريكية على ليبيا عام 1986، أو تحركات جاءت للتضامن مع الاتحاد العام التونسي للشغل الذي كانت هناك محاولات عديدة من قبل السلطة لتحجيمه والهجوم عليه، أو التنسيق داخل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان².

كذلك، شهدت هذه الفترة أنماط احتجاجية جاءت على شكل انتفاضات جماهيرية شعبية خارجة عن دائرة القوى السياسية الرسمية المعارضة أبرزها انتفاضة الخبز عام 1984³، هذه الانتفاضة التي اتسعت دائرة الحريات نسبياً بعدها، وقادت إلى تعمق شعور المعارضة التونسية ببداية أفول الحقبة البورقيلية، وهو الأمر الذي دفعها إلى توسيع نطاق عملها التشاوري والتضامني، دون أن يؤدي بها ذلك إلى الارتقاء نحو طور جديد تُشكّل فيه مع بعضها تحالفاً سياسياً⁴.

إذن، وعلى الرغم مما شهدته تونس من تراجع الحراكات الاحتجاجية في فترة الخمسينيات والستينيات والنصف الأول من السبعينيات في الحكم البورقيلي، إلا أن النصف

¹ "وخصوصاً بين حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بزعماء أحمد المستيري، وحزب العمال الشيوعي التونسي بقيادة محمد حرمّل، وحركة الاتجاه الإسلامي وقتها بقيادة الشيخين راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو، إلى جانب حركة الوحدة الشعبية بقيادة محمد بلحاج عمر، والحزب الديمقراطي التقدمي (الذي تحول اسمه أخيراً إلى التجمع الديمقراطي) بزعماء أحمد نجيب الشابي". (المرجع السابق، ص 179).

² السلام، رفيق: في الحاجة إلى بناء الكتلة التاريخية: الحالة التونسية نموذجاً، مرجع سابق، ص 179،
³ هي انتفاضة الخبز في 3 يناير/كانون الثاني 1984، وحدثت بعد صدور قرار من الحكومة بمضاعفة أسعار الخبز ورفع الدعم عن العجين ومشتقاته، حيث بدأ الحراك في السوق الأسبوعية في معتمدية دوز في 29 كانون الأول/ديسمبر 1983 وأدى إلى حدوث مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن، وفي اليوم التالي اتسعت وتيرة الاحتجاجات وشملت مناطق أخرى. ومع بداية السنة التالية وبعد انطلاق العمل بالسعر الجديد للعجين ومشتقاته اجتاحت الاحتجاجات مناطق الشمال والوسط الغربي والجنوب، وهو ما قاد إلى تدخل الجيش بسبب عجز القوات الأمنية، وفي 3 كانون الثاني/يناير 1984 ازدادت وتيرة الاحتجاجات وحدتها، وقام المحتجون بأعمال حرق للمحلات والمؤسسات والسيارات والحافلات في شوارع العاصمة وضواحيها وفي مدن أخرى، واستخدمت القوات الأمنية الرصاص فسقط العديد من الجرحى والقتلى، وعلى الرغم من هذا العنف الذي قوبلت به هذه الحركة الاحتجاجية إلا أنها استمرت إلى أن قام الرئيس بورقيبة بالإعلان عن إلغاء قرار زيادة الأسعار ورفع الدعم. (سحبون، أسماء: خمس ثورات ومئات الشهداء من أجل الخبز والكرامة: جاتفي شهر كل المخاطر، مرجع سابق).

⁴ عبد السلام، رفيق: في الحاجة إلى بناء الكتلة التاريخية: الحالة التونسية نموذجاً، مرجع سابق، ص 179.

الأخير من السبعينيات ومرحلة الثمانينيات شهدت ازدهاراً في هذه الحركات، حيث تعددت أنماطها في هذه الفترة بين احتجاجات جاءت في شكل ثورات على أوضاع معيشية سيئة، وبين احتجاجات نظمتها القوى السياسية المعارضة للنظام، والتي اتسمت في تلك الفترة بوجود قدر كبير من التجانس الاجتماعي بين صفوفها، أفرزه تخفيف الإسلاميين من حدة اندفاعاتهم السياسية والأيدولوجية التي تكونت لديهم في بداية السبعينيات، وذلك تحت تأثير الأدبيات القطبية والشعور بالعزلة النفسية عن محيط كانوا يرونه شديد التغرّب، حيث إنهم في الثمانينيات تخلّصوا من هذا التأثير، وأصبحوا أكثر انفتاحاً وتقبلاً للفكرة الديمقراطية ومشاركة الآخرين، كذلك، بدأ اليساريون والليبراليون أكثر استعداداً للتعاون مع الإسلاميين، الأمر الذي أدى إلى اجتماعهم على مطالب الإصلاحات والتغيير الديمقراطي والتعبير عن هذا الإجماع بتنظيم احتجاجات مناهضة للنزعة السلطوية الديكتاتورية لدى النظام البورقيبي¹.

وتبعاً لذلك، يُمكن القول بأنّ أشكال القمع الوحشية التي مارسها النظام البورقيبي إبان فترة الخمسينيات والستينيات والنصف الأول السبعينيات (حجم القدرة القمعية للدولة) أدت إلى خلو الساحة السياسية التونسية من أي أنماط لحركات احتجاجية أو اجتماعية فاعلة ومؤثرة (لم يقم الفاعلون ضمن الحركات في هذه الفترة باستغلال هذه البنية في خلق فرصة سياسية لصالحهم من خلال استثمار حالة السخط الشعبي المتراكمة في ظلال تزايد حجم القمع، فقد حالت الصراعات القائمة بين أجنحة المنظمات النقابية وخاصة بين جناح الموظفين وجناح العمال دون تمكنها من تحقيق ذلك). وضمن هذا الإطار، يُمكن التأكيد على أنّ الحراكين السياسيين والاجتماعيين الواسعين اللذين شهدتهما الساحة السياسية التونسية في النصف الثاني من السبعينيات وبداية الثمانينيات جاء نتيجة الثقل السياسي والاجتماعي التي يتمتع بهما الاتحاد العام التونسي للشغل الذي استطاع في هذه الفترة استغلال تراكم وتزايد حالة القمع ومخلفات الحكم الانفرادي لصالحه، فقد استغلّ الاتحاد التونسي للشغل هذه البنية في خلق فرصة سياسية له عبر بناء خطاب سياسي واضح موحد ساهم في تحشيد وتعبئة الجمهور حوله بما أدى إلى تولّد حراك سياسي واجتماعي ملموسين. هذا وإنّ الفعاليات الاحتجاجية التي انطلقت إبان فترة

¹ عبد السلام، رفيق: في الحاجة إلى بناء الكتلة التاريخية: الحالة التونسية نموذجاً، مرجع سابق، ص 179-180.

الثمانينيات - وجاءت لتعكس تنامي مستويات العمل التنسيقي بين مختلف القوى السياسية الحزبية: حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وحزب العمال الشيوعي التونسي، وحركة الاتجاه الإسلامي وحركة الوحدة الشعبية، والحزب الديمقراطي التقدمي الذي تحول اسمه أخيراً إلى التجمع الديمقراطي - بحيث إنّ أغلب تركيباتها الاجتماعية كانت من عناصر تنتمي لهذه الأحزاب، لم يكن لها لتكون لولا الحراك السياسي والاجتماعي الذي شهدته تونس أواخر السبعينيات، والذي اضطر بورقيبة على إثره إلى القبول الاضطراري بنوع من التعددية الحزبية الجزئية والمشروعة، فقيام الاتحاد التونسي الشغل باستغلال تراكم حالة القمع أواخر السبعينيات لخلق فرصة سياسية له (بناء خطاب سياسي واضح موحدٌ ساهم في تحشيد وتعبئة الجمهور حوله بما أدى إلى تولّد حراك سياسي واجتماعي ملموسين) خلقت فرصة سياسية أخرى (اضطرار بورقيبة إلى القبول الاضطراري بنوع من التعددية الحزبية الجزئية والمشروعة وإحداث تغيير في طبيعة النظام السياسي) استغلته القوى السياسية الحزبية لتنمية مستويات التنسيق بينها وتنظيم فعاليات احتجاجية عديدة (الاحتجاج على الغارة الأمريكية على ليبيا عام 1986، أو تحركات جاءت للتضامن مع الاتحاد العام التونسي للشغل، انتفاضة الخبز عام 1984).

3. الاحتجاجات في تونس في مرحلة ما بعد الاستقلال (عهد زين العابدين بن علي 1987-2010)

ذكرنا في المحور السابق أنّ بداية تجربة الإصلاح السياسي التي قادها بورقيبة في تونس بدأت في بواكير عقد الثمانينيات، عندما أعلن في نيسان/أبريل 1981 عن عدم معارضته لتأسيس أحزاب سياسية معارضة شريطة تخليها عن العنف والتعصب الديني، وعدم الارتباط بقوى أجنبية مادياً أو أيديولوجياً، إلا أنّ هذه التجربة لم تتكلّل بالنجاح، فقد أدت الأزمات التي تعرّض لها الحزب الحاكم وتمثّلت بتزوير الانتخابات عام 1981 وانتفاضة الخبز في كانون الثاني/يناير 1984 إلى إحداث قطيعة بين السلطة والمجتمع المدني، فبسبب تراجع الحالة المعيشية للمواطنين، وتدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، ونفشي البطالة، وحدث عدة اضطرابات وإضرابات في قطاعات عديدة أبرزها قطاع العمال، قام النظام الحاكم بإعلان حالة

الطوارئ ووقف الإصلاحات السياسية، وفي ظلال هذا التدهور، استغل زين العابدين بن علي - وكان يشغل منصب رئيس الحكومة- تراجع الحالة الصحية للرئيس بورقيبة، فقام بإعلان انقلاب عسكري على النظام السابق، وذلك في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1987، حيثُ تبنى خطاباً إصلاحياً أكثر وضوحاً مقارنة بالمرحلة السابقة¹.

هذا وإنّه ومنذ توليه السلطة قدم بن علي نفسه باعتباره زعيم الإصلاح الذي تقع على عاتقه مهمة وضع أسس الديمقراطية والتعددية وإرسائها، وتكريس دولة القانون والمؤسسات، حيثُ ركّز في إعلان مشروع التغيير في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1987 على مسألة إصلاح النظام السياسي وجعله يتجه نحو نمط "حياة سياسية متطورة تعتمد حقّ تعدّد الأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية، وقام -ضمن إطار هذا المسعى- بعدة خطوات فعلية² للانتقال بتونس نحو الإصلاح السياسي والتحوّل الديمقراطي والقبول بالتعددية السياسية³. إلا أنّ هذه الخطوات كانت خطوات شكلية، فقد غابت الليبرالية السياسية بما تضمنه من معاني الديمقراطية التمثيلية والمؤسسية العميقة عن الساحة السياسية التونسية، واستمرت الحكومات التونسية المتعاقبة في عهد بن علي بانتهاج سياسات اقتصادية نيوليبرالية في ظل نظام حكم تسلطي ذي سمات استبدادية، يستحضر دعاية تنويرية ديماغوجية تستهدف ترسيخ الفصل بين الحداثة وانخراط الشعب في السياسة. وقد تمثّلت هذه السياسات الاقتصادية النيوليبرالية في برنامج الإصلاح الهيكلي الذي بدأ بن علي تطبيقه في تونس أواسط الثمانينيات، حيثُ إنّ كثيراً من دول العالم

¹ عبد النور، ناجي: الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجه الثانية من التحرير السياسي، مرجع سابق، ص132.

² يُمكن رصد الخطوات التي أعلنها على الصعيد السياسي فيما يلي:
-تتقيح الدستور وإلغاء الرئاسة مدى الحياة: "يجوز لرئيس الجمهورية أن يُحدّد ترشحه مرتين متتاليتين".
-السعي إلى بناء حالة من الوفاق الوطني، حيثُ دعا المعارضة إلى توقيع ميثاق وطني يكون أساساً للمرحلة الجديدة، شاركت في مناقشته مختلف القوى السياسية والحزبية والنقابية التونسية.
-إصدار قانون الأحزاب السياسية في أيار/مايو 1988، وإلغاء نظام الحزب الواحد.
-تتقيح المجلة الانتخابية عدة مرات (1988، 1990، 1993، 2000، 2003).
-حصول المعارضة على نسبة 20 بالمئة من إجمالي المقاعد في مجلس النواب.
-إدخال المزيد من المرونة على شروط الترشّح للانتخابات الرئاسية، بحيث يُحقّ لكلّ حزب له نواب في البرلمان أن يُقدّم مرشحه". (عبد النور، ناجي: الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجه الثانية من التحرير السياسي، مرجع سابق ، ص132-133).

³ المرجع السابق، ص132.

الثالث انخرطت فيه غير تونس مثل: مصر، والأردن وغيرها، وقد تضمن هذا البرنامج الانفتاح على الاستثمارات الخارجية بشكل كامل ومطلق، وهو ما أدى -أولاً- إلى بروز فئات طفيلية فاسدة داخل القطاع تعيش على العمولات وتقوم بالتعاطي مع الاقتصاد المنفتح نحو الخارج، وقاد ثانياً إلى تآكل الطبقة الوسطى¹.

هذا، وإنّ التضخيم الذي طاول القطاع العام أدى إلى نشوء ظاهرة التكدّس الوظيفي، وإلى انخفاض الأجور في القطاع العام بعد أن كانت مرتفعة، وقد ترافق ذلك مع ارتفاع النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص وارتفاع الأجور فيه. وهو ما أدى حدوث تآكل في الطبقة الوسطى ونشوء طبقة وسطى فقيرة تتكون من أشخاص ذوي مستويات تعليم عالي يمتلكون الوعي والطموح، وترتفع لديهم نسبة التوقعات بمستوى معيشي أفضل²، وهو الأمر الذي أنتج لديهم حالة تذمر دائمة من هذه الهوة بين التوقعات الكبيرة والواقع المزري³. وأفضى إلى خروجهم في حركات احتجاجية عديدة، كان أبرزها احتجاجات⁴ حصلت في العشر سنوات الأخيرة من عهده¹، وكانت بمثابة الممهّد لتفجّر ثورة الياسمين في أواخر عام 2010، وهذه

¹ بشار، عزمي: الثورة التونسية المجيدة: بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، مرجع سابق، ص 117-118-119.

² يُشار هنا إلى أنّ تآكل الطبقة الوسطى من حيث القدرات لا يعني بأيّ حال من الأحوال تآكلها من حيث الحاجات، وليس المقصود هنا فقط مستوى التوقعات التي ترتفع لدى هذه الطبقة بحيث تتطلع دائماً إلى مستوى معيشي أفضل، بل إنّ المقصد من ذلك الحاجات الحقيقية أيضاً، فهذه الطبقات وإن كانت في تتوسّع باستمرار في جانبي الثقافة والتعليم، إلّا أنّها تتقلّص في جانب الاقتصاد في الوقت ذاته. (بشار، عزمي: الثورة التونسية المجيدة: بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، مرجع سابق، ص 119).

³ المرجع السابق، ص 119.

⁴ يُذكر هنا أنّ الاحتجاجات لم تكن وحدها من شهدت تزايداً وتضاعفاً في وتيرتها في العشر سنوات الأخيرة من عهد بن علي، حيث تشير البيانات المتوفرة أنّ الإضرابات التي كانت تتم تحت إشراف وقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل قد تزايدت وتيرتها أيضاً في هذه العشر سنوات، فقد ارتفع عددها من 382 (عام 2007) إلى 412 (عام 2008) ليتراجع إلى 361 (عام 2009)، وقد شملت تلك الإضرابات القطاع الخاص والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات وقطاع الفلاحة بنسب مختلفة كان أكثرها في القطاع الخاص (67 في المئة خلال عام 2007، و 92 في المئة خلال عام 2008، و 89 في المئة خلال عام 2009) وأضعفها في قطاع الفلاحة. هذا، وقد شهدت البلاد التونسية خلال هذا العقد الأخير من عهد بن علي تزايداً مضطرباً -أيضاً- في وتيرة الاعتصامات التي تقوم بها الطبقة العاملة، خصوصاً في الثلاث سنوات الأخيرة من عهده، فقد زاد عدد الاعتصامات التي قام بها العمال في المؤسسات من 27 إلى 28 ليصل إلى 36 اعتصاماً وذلك في قطاعات النسيج والملابس، والصناعات المعدنية والميكانيكية، والسياحة والبناء والأشغال العامة، والخدمات والمناولة،

الاحتجاجات هي احتجاجات منطقة الرديف (الحوض المنجمي) عام 2008، واحتجاجات منطقة بن قردان عام 2010؛ وفي حالة احتجاجات الرديف أو الحوض المنجمي فقد انطلقت هذه الاحتجاجات إثر إعلان نتائج مسابقة توظيف "شركة فوسفات قفصة" وذلك بسبب قلة عدد الناجحين وطغيان المحسوبية في اختيارهم. يُضاف إلى ذلك، وجود نسبة كبيرة منهم ممن ينتمون إلى المناطق الأخرى وعدم السعي من أجل استيعاب أبناء المنطقة الذين تقدموا إلى المسابقة، ولم يكن نتائج إعلان نتائج المسابقة وحده من أشعل شرارة الغضب، فقد كانت هناك أسباب تراكمية أخرى أدت إلى هذا الانفجار منها: تزايد معدلات الفقر والتهميش والمحسوبية، وقيام الشرطة بقمع اللجان الجهوية للعاطلين عن العمل. يُضاف إلى ما سبق، غلاء الأسعار الذي طاول المواد الأساسية الغذائية، وانخفاض القدرة الشرائية للسكان، وارتفاع عبء الإعالة الاقتصادية بسبب ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل، وقد لعبت كل هذه الأسباب دوراً مهماً ليس فقط على صعيد اشتعال شرارة الغضب على صعيد اتساع نطاقها وانتقالها إلى مناطق أخرى. وعن تفاصيل سير الاحتجاجات واتساعها نذكر أنه في 6 كانون الثاني/يناير 2008 انطلقت شرارة الاحتجاجات في معتمدية الرديف إثر قيام شركة فوسفات قفصة بالإعلان عن نتائج مسابقة التوظيف التي نظمتها -كما ذكرنا سابقاً- وجاب المتظاهرون أرجاء البلدة وهم يرفعون شعارات تُندد بالتجاوزات التي حصلت وتطالب بالحق في العمل. وفي اليوم نفسه، قام 19 عاطلاً عن العمل بالإعلان عن دخولهم في إضراب عن الطعام وذلك في مقرّ الاتحاد العام التونسي للشغل. وفي اليوم التالي، تواصلت حركة الاحتجاج في الرديف واتسعت التعبئة وانضم إلى المحتجين عدد كبير من السكان، وقامت النقابات المحلية بدعم ومساندة الاحتجاج، وهو ما اضطر

وهي في مجملها قطاعات تسيطر عليها أشكال التشغيل الهشة ويعاني العمال فيها من الأجور المتدنية وفقدان التأمين الاجتماعي. (مالكي، امحمد وآخرون: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، مرجع سابق، ص 198-199).

¹ وضمن هذا السياق، يُشار إلى أن فترة التسعينيات شهدت انحساراً كبيراً في أعداد الحركات الاحتجاجية، وذلك بسبب عودة آلة القمع في عهد بن علي بشكل أكثر ضراوة وشراسة عما كانت عليه في العهد البورقيبي، فمنذ بداية التسعينيات وتحت ذرائع السلطة في القضاء على الخطر الأصولي الذي يُمثله الإسلاميون، شهدت تونس تراجعاً مضطرباً على صعيد الحريات الشخصية والعامة، وقامت أجهزة الأمن ببسط سيطرتها على المجال العام، وانتشرت المحاكمات الصورية وتم تأميم الصحافة، حيث أدى كل ذلك إلى خسارة مساحات العمل والتعبير المستقلة التي انتزعتها القوى الاجتماعية والسياسية التونسية على امتداد أجيالها المتعاقبة. (عبد السلام، رفيق: في الحاجة إلى بناء الكتلة التاريخية: الحالة التونسية نموذجاً، مرجع سابق، ص 180).

السلطات المحلية إلى التفاوض مع مجموعة من ممثلي العاطلين عن العمل لم تُسفر عن حلٍّ. ثمّ استمرّ نطاق الاحتجاجات بالتوسّع ليشمل معتمدية المظيلة في 9 كانون الثاني/يناير، ومعتمدية أم العرائس في 10 كانون الثاني/يناير، ومعتمدية المتلوي في 12 كانون الثاني/يناير¹.

وقد استمرّت انتفاضة الحوض المنجمي ما يُقارب الخمسة أشهر بين تظاهرات واعتصامات وإضرابات، وكان ردّ السلطات عليها عنيفاً فلم تستجب لمطالب المحتجين، وقابلت الاحتجاجات بالقمع والعنف، حيثُ قامت باعتقال عشرات المواطنين والنقابيين، كما وساهمت هذه الانتفاضة في الكشف عن تواطؤ بيروقراطية الاتحاد العام التونسي للشغل مع النظام الحاكم في الدولة، فهذه البيروقراطية هي ما سهّلت للسلطة مسألة القيام بقمع الانتفاضة، وذلك عبر تجريد العناصر النقابية الفاعلة في قيادة الاحتجاجات من صفتهم النقابية، ومنع كلّ مبادرة نقابية جُعِلت من أجل مساندة الانتفاضة في فروع الاتحاد الأخرى. إذن، كانت انتفاضة الحوض المنجمي بمثابة حدثٍ مفصلي في تاريخ العمل النقابي في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، حيثُ يُمكن النظر إليها باعتبارها أول حركة احتجاجية جاءت بعد انتفاضة الخبز عام 1984، ورفعت مطالب سياسية وانتشرت واتسّع مداها. كذلك، يُمكن النظر إليها باعتبارها مقدمة لسلسلة احتجاجات قادت إلى الثورة الكبرى، ثورة الياسمين، باكورة ثورات الربيع العربي. أما عن احتجاجات بن قردان عام 2010، فمما يُذكر في تفاصيلها أنّها حدثت قبل شهرين من قيام الشاب محمد البوعزيزي بإحراق نفسه، حيثُ انتفض سكان مدينة بن قردان احتجاجاً على التضييقات التي فرضتها السلطات على التجارة مع ليبيا التي تُعتبر مصدر الرزق الرئيس لسكان المدينة، فبعد قرار الحكومة بتحويل العمليات التجارية مباشرة بين ميناءي طرابلس الليبية وصفافس -والذي عنى القضاء على دور الحمالين والوسطاء بمعبر المدينة الحديدي- بدأت الاحتجاجات، ثمّ اتسّع نطاقها بعد القرار الذي قامت ليبيا بإصداره وفرضت فيه ضريبة دخول على السيارات ومنعت بيع البضائع الليبية إلا لمن في حوزتهم رخصة تصدير وتوريد، واستمرّت الاحتجاجات في التصاعد، خصوصاً بعد سريان شائعات تؤكدُ وقوف جهات

¹ بشارة، عزمي: الثورة التونسية المجيدة: بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، مرجع سابق، ص 121-122-

تونسية متنفذة وراء القرار، وقد حاولت السلطات الأمنية التونسية مجابهة الاحتجاجات بالقمع، بما أدى إلى وقوع مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن. إلا أنه على الرغم من ذلك، لم تتمكن القوات الأمنية من إيقاف الانتفاضة واستمرت حتى تمّ التوصل إلى اتفاق بين تونس وليبيا لإعادة فتح معبر "رأس جدير". وقد أدى نجاح هذه الانتفاضة في عهد بن علي إلى كسر حاجز الخوف في دولة زين العابدين بن علي البوليسية، وإلى إعطاء قوة زخم للحركات الاحتجاجية، وساهم في توليد فئة ناشطين مُسيّسين (يحملون مطالب سياسية) ويمتلكون الجرأة، وكانت هذه الانتفاضة آخر الانتفاضات التي سبقت انتفاضة سيدي بوزيد التي تطوّرت وأنتجت ثورة شعبية شاملة¹.

إذن، فقد أدت السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي انتهجت في عهد بن علي وجاءت في ظلال نظام حكم تسلطي ذي سمات استبدادية إلى حدوث تآكل في الطبقة الوسطى ونشوء طبقة وسطى فقيرة تتكون من أشخاص ذوي مستويات تعليم عالي يمتلكون الوعي والطموح، وترتفع لديهم نسبة التوقعات بمستوى معيشي أفضل، وهو الأمر الذي أنتج لديهم حالة تذمر دائمة من هذه الهوة بين التوقعات الكبيرة والواقع المزري، وأفضى إلى خروجهم في حراكات احتجاجية عديدة (خلق فرصة سياسية عبر استثمار حالة السخط الشعبي المتراكمة في ظلال تزايد حجم القمع) جاءت على شكل انتفاضات شعبية حملت مطالب سياسية واجتماعية محددة كان أبرزها: احتجاجات منطقة الرديف (الحوض المنجمي) عام 2008، وهي احتجاجات جاءت على شكل انتفاضة حملت مطالب سياسية (المطالبة بمحاربة الفساد والقضاء على سياسات التعيين على أساس المحسوبية ودفع الرشاوي) واستمرت ما يُقارب الخمسة أشهر بين تظاهرات واعتصامات وإضرابات، حيثُ انطلقت شرارة الاحتجاجات في معتمدية الريف واستمرّ نطاقها بالتوسّع ليشمل معتمدية المظيلة، ومعتمدية أم العرائس في 10 كانون الثاني/يناير، ومعتمدية المتلوي (توفّر لها عنصرى الاتساع والاستمرارية)، وعلى الرغم من ذلك فقد تمكنت السلطات من قمع هذه الانتفاضة بعد أن قابلتها بالقمع الشديد، حيثُ ترافق الحجم الكبير للقدرة القمعية

¹ بشارة، عزمي: الثورة التونسية المجيدة: بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، مرجع سابق، ص122-124-

للدولة مع تواطؤ الأطر المؤسسية الرسمية التقليدية ممثلة بالاتحاد العام التونسي للشغل عبر قيامه بتجريد العناصر النقابية الفاعلة في قيادة الاحتجاجات من صفتهم النقابية، ومنع كل مبادرة نقابية جُعِلت من أجل مساندة الانتفاضة في فروع الاتحاد الأخرى (علاقة الأطر المؤسسية الرسمية التقليدية مع الدولة قوية) وهو ما أدى إلى قمع الانتفاضة وعدم تمكنها من تحقيق أهدافها. أما عن احتجاجات بن قردان عام 2010، فبدأت بانتفاض سكان مدينة بن قردان واتسع نطاقها واستمرت في التصاعد (توفر لها عنصري الاتساع والاستمرارية)، وعلى الرغم من أن السلطات قابلت هذه الاحتجاجات بالقمع الشديد إلا أنها لم تتمكن من إيقافها حيث لم تشهد هذه الاحتجاجات ما شهدته انتفاضة الحوض المنجمي من تواطؤ الأطر المؤسسية الرسمية التقليدية مع الدولة وسعيها لإفشالها (علاقة الأطر المؤسسية الرسمية التقليدية مع الدولة ضعيفة)، وهو ما سهل من سير هذه الاحتجاجات وأضفى عليها عنصري الاتساع والاستمرارية ومكنها من تحقيق أهدافها.

ثالثاً: البحرين؛ موجز تاريخ الاحتجاجات منذ بداية الوجود الاستعماري حتى عقد ما قبل الثورات

1. الاحتجاجات في البحرين منذ بداية التواجد الاستعماري حتى فترة ما بعد الاستقلال وتأسيس الدولة

للاحتجاجات في البحرين جذور تعود إلى الحملة العسكرية البريطانية على الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، ففي عام 1819 حدثت مواجهات قاومت فيها شعوب الخليج التدخل العسكري البريطاني في منطقتهم، وكان شعب البحرين وأمرائه من أوائل المتصددين لهذه الحملة؛ ففي عام 1861 شهد البحرين تمرّد أميره على المعاهدة المفروضة عليه، كذلك فقد شهد البحرين موجة احتجاجات عارمة من قبل حكامه وأمرائه الذين تعرضوا لحملة تأديبية كان آخرها في العام 1869، وتمّ إبعادهم بعدها عن الحكم¹.

¹ اشتي، فارس: الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، ص 97.

وقد شهدت البحرين خلال فترة التواجد الاستعماري البريطاني فيها موجة احتجاجات متكررة وحركات تمرّد متتالية جاءت مرافقة للإصلاحات الإدارية التي قامت بها الحكومة في نظم الدولة ومؤسساتها، قتمّ على إثرها إدخال البيروقراطية في نظام الدولة، فهذه الإصلاحات كما أنّها حددت نظم العمل في الدولة -فبينت متطلبات العمل الحكومي، ووضحت حقوق المواطنين وواجباتهم، ووضعت الأسس الشرعية للمطالبة بالحقوق العامة- قامت كذلك بإرساء أسس الاحتجاج والتمرّد على هذه النظم، فقد استعملت -آنذاك- لفظة احتجاج لتدلّ على الأعمال اللاعنافية التي يقوم بها الناس للمطالبة بحقوقهم مثل رفع العرائض، واستعملت لفظة تمرّد لتدلّ على الأعمال العنافية التي يقوم بها الناس للمطالبة بحقوقهم كالإضرابات والتوقّف عن العمل والمظاهرات¹. وكانت أبرز هذه الاحتجاجات وحركات التمرّد احتجاجات طلاب المحرق عام 1922، وغواصي اللؤلؤ عام 1932، والشيعية عامي 1932 و1934، وعمال شركة بابكو في أعوام 1944، و1994، و1965، وقد أخذت كلّ هذه الاحتجاجات الطابع المطلبي، وبسبب افتقارها للتنظيم لم تحقّق مطالبها ولم ينتج عنها حركة مجتمعية².

كذلك، فقد شهدت البحرين خلال فترة التواجد الاستعماري حصول احتجاجات ذات طابع وطني رفعت مطالب إنهاء الاستعمار البريطاني على البحرين، وكان أبرزها:

أ. انتفاضة عام 1938 حين اجتمع وجهاء من الطائفتين الأساسيتين في البحرين: السنة والشيعية، ورفعوا شعار كفّ يد بلغريف أو إبعاده، وقاموا بتقديم مذكرة إلى الأمير طالبوا فيها بمجلس تشريعي، وتشكيل حكومة، وتطبيق القانون، وطرد الموظفين الهنود ومنعهم من دخول البحرين، وقد رافق تقديم المذكرة تحركات عمالية قوبلت بالقمع. كذلك، قامت السلطة باعتقال المشاركين في توقيع المذكرة، وعلى الرغم من أنّ هذه الانتفاضة فشلت في تحقيق

¹ الخوري، فؤاد إسحاق: القبيلة والدولة في البحرين: تطوّر نظم السلطة وممارستها، ط1، بيروت-لبنان: معهد الإنماء العربي، 1983، 293-294.

² اشتي، فارس: الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، ص120.

أيّ من المطالب التي رفعتها إلا إنّها نجحت في التأسيس لحالة سياسية وطنية فريدة متجاوزة لما عُرفت به البحرين من انقسام طائفي¹.

ب. انتفاضة 5 آذار/مارس 1967 التي جمعت بين الشعارات المطالبية والوطنية وبدأت كانتفاضة عمالية احتجاجاً على الصرف الجماعي الذي طال عدد من العمال المحليين في أول آذار/مارس 1967، ثمّ تحولت إلى انتفاضة عامة وشاملة بعد انضمام الطلاب إليها في 5 آذار/مارس 1967، وقد قوبلت هذه الانتفاضة بالقمع من قبل الشركة التي يعمل لديها هؤلاء العمال، وكان لها عدة مطالب تمثلت بإنهاء الاحتلال البريطاني، والتخلّص من الاستبداد، ووضع حدّ لاحتكار الشركات الأجنبية واستقلالها، ثمّ أضيف إلى هذه المطالب مطلب التحقيق في حادثة إطلاق النار على المتظاهرين، ورفع حالة الطوارئ، وفصل العمال الأجانب، وإطلاق سراح المعتقلين. وعلى الرغم من أنّ هناك قوى عمالية وطلابية عديدة شاركت في هذه الاحتجاجات (الحركة العربية الواحدة، وجبهة التحرير الوطني، واتحاد العمال البحرينيين، واتحاد الطلبة البحرينيين، والشباب القومي البحريني، وحركة القوميين العرب) إلا أنّ نطاق هذه الاحتجاجات قد اتسع ليضمّ مكونات اجتماعية أخرى وليتجاوز كلّ هذه القوى².

إذن، فإنّ الحركات الاحتجاجية التي انطلقت في البحرين خلال فترة التواجد الاستعماري نجحت في التأسيس لحالة سياسية وطنية فريدة تجاوزت ما عُرفت به البحرين من انقسام طائفي، حيث إنّ التركيبة الاجتماعية التي تكوّنت منها الحركات الاحتجاجية في البحرين خلال هذه الفترة كانت تركيبة ذات أبعاد وطنية بعيدة عن أية أبعاد مذهبية وطائفية أخرى، فقد اجتمع فيها عنصري السنة والشيعة، وضمت في مكوناتها عمالاً وطلاباً، وعلى الرغم من أنّ مطالب بعض هذه الحركات جاءت اقتصادية اجتماعية وركزت على تحقيق مصالح الفئات التي تمثّلها (احتجاجات طلاب المحرق عام 1922، وغواصي اللؤلؤ عام 1932، والشيعة عامي 1932

¹ المرجع السابق، ص 121.

² اشتي، فارس: الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، ص 121.

و1934، وعمال شركة بابكو في أعوام 1944، و1994، و1965) إلا أنّ مطالب بعضها الآخر جاءت لتجمع بين الوطني السياسي والاقتصادي الاجتماعي(انتفاضة عام 1938، انتفاضة 5 آذار/مارس 1967)، وقد قوبلت الاحتجاجات خلال هذه الفترة بقمع مزدوج سواء من قبل السلطات الحكومية أو السلطات الاستعمارية أو حتى المؤسسات التي انطلقت هذه الحركات احتجاجاً على سياساتها، وفشلت جميعها -بسبب افتقارها للتنظيم- من تحقيق الأهداف التي انطلقت من أجلها.

هذا وإنّه بعد استقلال البحرين عام 1971 عن الاستعمار البريطاني أصبحت معادلة الاحتجاجات الاجتماعية فيها تقوم على الصراع بين أقلية مذهبية¹ (السنة) تسيطر على مفاصل الدولة ومقاليده الحكم وأغلبية مستبعدة من دائرة الحكم والسلطة (الشيعة)². أما عن البداية الحقيقية لهذا الصراع فيمكن رده إلى عام 1782 عندما سيطر آل خليفة على البحرين، حيث كان للطريقة التي سيطروا فيها على الجزر البحرينية الدور الأكبر في كيفية تعاطيهم مع الشيعة هناك، فلأنّ سيطرتهم عليها جاءت عن طريق الغلبة اعتبروا البلد غنيمة لهم يحقّ لهم -وفقاً لمنطق حقّ المنتصر- التصرف في أرضها وأهلها كيفما شاؤوا. وعليه، فم منذ سيطرة آل خليفة على البحرين اتسم نمط تعاطيها مع الشيعة بالقمع والتهميش، وهو أدى إلى تفجّر موجات احتجاجية عنيفة ضدّهم بعضها حدث قبل الاستقلال -وذكرناها سابقاً- وبعضها الآخر جاء بعد الاستقلال³ ومنها: احتجاجات عمالية حملت مطالب قطاعية وسياسية متعلّقة بالحريات العامة والحكم الدستوري، وكانت أولى هذه الحركات الاحتجاجية العمالية وأهمها انتفاضة آذار/مارس 1972 التي بدأت بإضراب عمال قسم صيانة الطائرات في مطار المحرق في 8 آذار/مارس 1972، حيثُ رفع العمال مطالب خاصة بهم، ثمّ انضم إليهم عمال من بقية الأقسام. كذلك، فقد انضم إليهم عمال وزارة الصحة وعمال المنطقة الصناعية في ميناء سلمان، وفي 12 آذار/

¹ ويُذكر ضمن هذا السياق أنّ شعب البحرين من طائفتين: سنية ينتمي إليها حوالي 30 بالمئة من الشعب، وشيعة ينتمي إليها حوالي 70 بالمئة منه. (الشوبكي، عمرو: *الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين)*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد384، 2011م/ص109).

² المرجع السابق، ص109.

³ ناصر، شحاتة محمد: *سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعة (2003 - 2008): دراسة مقارنة*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد387، أيار-مايو 2011م/ص39).

مارس من نفس العام خرج المحتجون في مسيرة عمالية، تعرّضوا فيها إلى إطلاق نار أدى إلى وقوع إصابات عديدة بينهم، وكانت هذه الحادثة بمثابة إيعاز من قبل الحكومة عن رفضها الاستجابة لمطالبهم، وهو ما حال دون تحقيق أيٍّ منها¹.

وهذا النمط من التعاطي مع الشيعة استمرّ حتى عام 1999، وهو العام الذي تولى فيه حمد بن عيسى آل خليفة الحكم في البحرين، وفي هذه المرحلة تغيّر نمط تعاطي آل خليفة مع الشيعة وانتقل من القمع والتهميش إلى الانفتاح الحذر²؛ وقد تجلّى هذا الانفتاح الحذر فيما قام به الشيخ حمد من إطلاق مبادرة إصلاحية في عام 2000³، قام ضمنها بعمل تغيير شكلي محدود لا ينال من جوهر سيطرته أو سيطرة آل خليفة على السلطة، وكان هدفه من هذا التغيير تخفيف حدة التوتر في العلاقة مع الشيعة، وبناء شرعية له في الشارع البحريني يستطيع عبرها مواجهة عمه رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، وقد شهدت هذه المبادرة تأييداً من قبل التيار الرئيسي بين الشيعة، وقاموا على إثرها بالشروع بالموافقة على (الميثاق الوطني)⁴،⁵، إلا أنّهم عادوا واستأنفوا حراكهم الاعتراضي، وذلك بسبب التعديلات الدستورية⁶ التي تمّ إدخالها

¹ اشتي، فارس: الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، ص 131.

² ناصر، شحاتة محمد: سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعة (2003 - 2008): دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 39.

³ الشوبكي، عمرو: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين)، مرجع سابق، ص 109.

⁴ يُذكر هنا أنّ البحرين شهدت في يومي 14 و 15 شباط/فبراير 2001 استفتاءً شعبياً على ميثاق العمل الوطني الذي تضمن في متنته تعديلين فقط الأول: نصّ على تغيير اسم دولة البحرين إلى مملكة البحرين، وتغيير لقب رأس الدولة من أمير إلى ملك. والثاني نصّ على استحداث مجلس شوري يتمّ تعيينه لأغراض الاستشارة فقط، بحيث تبقى السلطتان التشريعية والرقابية بيد مجلس النواب المنتخب. وقد قام رئيس لجنة ميثاق العمل الوطني ووزير العدل والأوقاف -آنذاك- الشيخ عبد الله بن خالد خليفة بإصدار بيان أعلن فيه أنّ الميثاق سيكون وثيقة استرشادية في حين أنّ الدستور سيمثّل المرجعية الأساسية. (العزباوي، يسري وغيث، مي: بين الاستمرارية والتغير: البحرين في وضع مضطرب، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2013/12/29، على الرابط: <http://www.acrseg.org/2309/bcrawl>).

⁵ ناصر، شحاتة محمد: سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعة (2003 - 2008): دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 40.

⁶ يُذكر هنا أنّ هذه التعديلات عادت فأرست سلطات مطلقة في يد الملك (آل خليفة) من الطائفة السنية، بحيث أنّ الملك أصبح -بذلك- يمتلك كلّ الحقوق والسلطات على حساب المجلس الوطني. (الشوبكي، عمرو: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين)، مرجع سابق، ص 109).

على الدستور¹، لأنهم وجدوا فيه نوعاً من أنواع الانقلاب على دستور عام 1973² الذي كانوا بصدد إحيائه، وبسبب ذلك قاطع التيار الشيعي الرئيسي انتخابات عام 2002 البرلمانية³.

إذن، يُمكن القول بأنّ البحرين قد شهدت في هذه الفترة حراك سياسي فاعل، لم يأخذ طابع الاحتجاج الشعبي، قامت به القوى السياسية المعارضة، وتمكّنت على إثره من تحقيق إصلاحات مهمة استقرت على صيغة تحويل الإمارة إلى مملكة مقابل الالتزام بالدستور والقانون⁴.

2. الاحتجاجات في البحرين في العقد الأخير قبل تفجّر ثورات الربيع العربي

شهدت البحرين قبل عقد من تفجّر ثورات الربيع العربي تزايد مضطرد في وتيرة الحركات الاحتجاجية، وقد جاءت هذه الحركة على خلفية مشكلتين أساسيتين عانت منهما البحرين منذ استقلالها عام 1971، وكانت كلتاهما ناتجتان عن طبيعة النظام السياسي البحريني الذي تُسيطر عليه أقلية تسعى إلى تعزيز قوتها الاقتصادية وتغيير التركيبة الديمغرافية في البلاد وهاتان المشكلتان هما: "الدفان" و"التجنيس"، فمشكلة الدفان تعني فيما تعنيه القيام بردم مساحات شاسعة من البحر لزيادة مساحة أراضي الدولة⁵، حيثُ الملك وحده يملك حق تخصيص الأراضي لمن يشاء وكيفما شاء، بما يُفرز آثار سلبية في قطاعات كبيرة من الطبقة الوسطى في البحرين. أما مشكلة التجنيس فهي مشكلة نتجت عن سعي الحكومة البحرينية نحو إعطاء

¹ المرجع السابق، ص 109.

² هو الدستور الذي صدر عام 1973 عقب استقلال البحرين عن الاستعمار البريطاني عام 1971 ونصّ في منته على نظام حكم ديمقراطي، وتأسيس مجلس نيابي هو المجلس الوطني، بحيث يتكوّن المجلس من 30 عضواً بالانتخاب، و14 عضواً بالتعيين، وبالفعل فقد تمّ على إثره تأسيس المجلس، لكنّه لم يستمرّ بسبب صدور مرسوم ملكي بحلّه وذلك في عام 1975. (المرجع السابق، ص 109).

³ ناصر، شحاتة محمد: سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالبات الشيعية (2003 - 2008): دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 40.

⁴ اشتي، فارس: الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، ص 131.

⁵ يُشار هنا إلى أنّ مساحة البحرين زادت منذ عام 1931 حتى الآن حوالي 76 بالمئة. (الشوبكي، عمرو: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين)، مرجع سابق، ص 109).

الجنسية لوافدين أجانب حرصت على أن يكونوا سنة، حيث ترافقت عملية تجنيسهم مع إعطائهم العديد من المزايا الخاصة منها: تسهيلات الحصول على السكن، وتوفير فرصة عمل، وتخصيص بعض المساحات من أراضي الدفان لهم، وقد جعلتهم هذه الامتيازات يحصلون على ما لم يحصل عليه سكان البحرين الأصليون. ونتيجة لذلك كلّه؛ عرفت البحرين من عام 2001 إلى 2004 حالة حراك اجتماعي وسياسي مضطربين، وتمّ خلالها تأسيس 15 جمعية لم تتل ترخيصات للعمل في السياسة، لكنها شكّلت البديل للأحزاب التي ليس لها وجود في النظام البحريني. كذلك، فقد عُقدت في تلك الفترة العديد من المؤتمرات الجماهيرية التي طالبت بتعديل الدستور أو دعت إلى مقاطعة الانتخابات¹.

كذلك، وضمن إطار هذا الحراك الاجتماعي والسياسي، فقد ظهرت العديد من الحركات الاحتجاجية على الساحة البحرينية وتعددت أشكالها ووسائلها، فبعضها تخصّص في تقديم العرائض والشكاوى إلى السلطة السياسية، أو القيام ببعض التظاهرات وأعمال الشغب، كذلك فقد ظهرت العديد من الحركات التي لها مطالب محددة، مثل حركة "حق" وحركة حقوق الإنسان، وحركة العرائض والمسيرات، وحركات الصيادين، نذكرها بشيء من التفصيل بالآتي:

أ. حركة حق: وهي حركة انشقت عن جمعية الوفاق الوطني الإسلامي (شيعية)، وذلك بعد صدور قرار الجمعية بخوض الانتخابات التشريعية في العام 2006، فعلى إثر هذا القرار قرّرت مجموعة من أعضاء وقيادات الجمعية الانشقاق عنها وتكوين حركة مستقلة بقيادة حسن المشيمع²، واختارت المجموعة لنفسها مسمى "حركة الحريات والديمقراطية، واختصاراً "حق"؛ فهذا المسمى يختزل ضمناً تأكيد الحركة على مفهوم الحقّ فيما يتضمنه من حقّ المشاركة السياسية، وحقّ العمل السياسي الحرّ، وحقّ الحياة الكريمة، وحقّ الحفاظ على هوية البحرين، وحقّ التوزيع العادل للثروة الوطنية بين المواطنين كافة الخ. وهو مسمى ينسجم مع رؤية وأهداف الحركة التي ذهبت إلى أنّه في ظلال ما تُعائشه البلاد من

¹ الشوبكي، عمرو: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين)، مرجع سابق، ص109-110.

² المرجع السابق، ص110.

فقدان السلطة التشريعية لأية صلاحيات تشريعية ورقابية، ومن فقدان القضاء لاستقلالته عن السلطة التنفيذية، لا بدّ من¹:

- طرح مشروع دستور جديد يقوم على أسس ديمقراطية صحيحة، بحيث تُقرّه هيئة تأسيسية تُنتخب بشكل حرّ ومباشر على أسس التوزيع العادل للدوائر الانتخابية، بعيداً عن التمييز العرقي والطائفي، وتحت إشراف الأمم المتحدة.
 - إحداث إصلاح سياسي حقيقي يتمّ عبره محاربة جميع أنواع الفساد الإداري والمالي ونظام الامتيازات والمحسوبية، وإصلاح وتنظيم القضاء بما يردّ له اعتباره واستقلالته، وإجراء انتخابات حرّة مباشرة تكون هي الضامن الأساسي للتداول السلمي للسلطة -في إطار مبدأ التعددية السياسية- بعيداً عن معادلات العرق والطائفة.
 - وضع خطة عمل لحل مشاكل البطالة، والإسكان والصحة، وتحديد الأجور، وتحسين المستوى المعيشي للمواطن البحريني.
 - تحقيق نمو حقيقي يشمل كافة مناطق البحرين، وإحقاق العدالة الاجتماعية بين كافة أطراف الشعب.
 - ترسيخ قيم حقوق الإنسان، والمحافظة على الهوية الثقافية والاجتماعية لشعب البحرين².
- وضمن سياق الحديث السابق عن أهداف الحركة ومطالبها، يُمكن التأكيد على أنّ الحركة حرصت على إبقاء نفسها في دوائر القوى المعارضة للسلطة دون أن تسمح لنفسها بالتحوّل إلى

¹ اشتي، فارس: الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، ص 283-284.

² حركة حقوق البحرينية، موقع حملة سـكينة، 2012/5/24، على الرابط:

<https://www.assakina.com/center/parties/16120.html>

قوى مسايرة لها، كما استمرت بالالتزام بمنهجيتها السلمية في المقاومة، وعملت حثيثاً على تفعيل كافة أساليب ووسائل وأدوات هذا المنهج داخل البحرين وخارجها¹.

ب. حركة حقوق الإنسان: هي حركة تطوّرت بعد مبادرة الإصلاح في البحرين عام 2001، وجاء تطورها بشكل مؤسسي ضمن إطار قانون الجمعيات، حيث إنّ هذا التطور لم ينبثق من العدم وإنما جاء كنتيجة لما تمّ يناؤه على إرث نضال شعبي سقط فيه مواطنون (شهداء كما يُطلق عليهم في خطاب المعارضة الرسمي)²، وقد هدفت الحركة منذ تأسيسها على الدفاع عن ضحايا التعذيب، والمطالبة بحقوق أسر ضحايا الانتفاضات، وطرح قضايا الفقر والبطالة، وبيان الصلة بينها وبين غياب الحدود الدنيا من حقوق المواطن البحريني³. هذا، وإنّ أهدافها تلك كانت كفيلة بأن تجعل لها قاعدة شعبية عريضة، فدفاعها عن ضحايا التعذيب، وتعاملها مع أسر ضحايا الانتفاضات الشعبية⁴ للمطالبة بحقوقهم خلق لها روابط قوية في المجتمع، بحيث أصبح من الصعب التشكيك في مصداقية قياداتها. وقد قامت الحركة بتشكيل لجنة خاصة بها هي لجنة الشهداء وضحايا التعذيب، وحرصت الحركة على تكثيف احتجاجاتها وتركيزها في أيام معينة من العام مثل: اليوم العالمي لحقوق الإنسان، واليوم العالمي لمناهضة التعذيب، والأيام والمناسبات الدينية والشيعية، وهو الأمر الذي يُمكن اعتباره ميزة فريدة لحركة حقوق الإنسان في البحرين، حيث إنّها تستلهم في حركتها رموزاً مظلومية تحمل أبعاداً دينية، وتستخدم أنماط من الزخم الطقوسي لتجديد مطالبها بالحقوق السياسية والقانونية. وضمن هذا السياق، فإنّ هناك العديد من الجمعيات والمنظمات

¹ اشتي، فارس: الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع السابق، ص 285.

² المرجع السابق، ص 286.

³ الشوبكي، عمرو: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين)، مرجع سابق، ص 110.

⁴ ومما يُذكر ضمن هذا السياق أنّ مرحلة التسعينيات في البحرين قبل انطلاق المبادرة الإصلاحية كانت لها تبعات عديدة تحتاج إلى المعالجة وكانت من أخطر هذه التبعات وجود الآلاف من ضحايا التعذيب وأسر ضحايا مواجهات التسعينيات الذين سقطوا دفاعاً عن الحرية؛ فبسبب الدستور الذي أسقط المساءلة في الجرائم التي حدثت قبل إصدار مرسوم العفو عام 2001، لم يتمّ تقديم الاعتذار أو التعويض لضحايا التعذيب أو أسر القتلى. (اشتي، فارس: الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، ص 287).

التي يُمكن اعتبارها ككيانات نشطت في نفس إطار العمل الذي تتقدمه حركة حقوق الإنسان أبرزها: الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، ولجنة العريضة النسائية، ومركز البحرين لحقوق الإنسان الخ¹. ويُمكن الإشارة هنا إلى أنّ السلطة السياسية تعاطت مع حركة حقوق الإنسان والمنظمات التي نشطت ضمن إطارها -إبان تلك الفترة- بشكل لا يخلو من عنف رمزي، فقامت بإصدار مرسوم ملكي بإنشاء "المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان"، وذلك في محاولة منها لتقويض عمل تلك المنظمات عبر احتكار العمل الحقوقي وتأميمه².

ج. حركة العرائض والمسيرات (العمل ولقمة العيش والتجنيس): هي حركة لها تاريخ طويل يعود إلى فترة الاستعمار البريطاني في البحرين، وقد اتسمت في بدايتها بالنخبوية³، حيثُ كانت العرائض تُوقَّع فقط من قبل النخب، وتقوم بعرض كلّ المطالب بأنواعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في آن، وقد بقيت تلك العرائض تحمل طابعاً نخبياً حتى التسعينيات، فعريضة التسعينيات التي طالبت بإعادة الحياة البحرينية يُمكن اعتبارها بمثابة أول عريضة شعبية يُشارك فيها الناس ويُوقَّع عليها الجمهور⁴. ومع بداية الألفية الثالثة التي دشنت بداية حركة إصلاحية جديدة في البحرين استعادت البلاد على إثرها حركتها النيابية تغيّر الوضع القانوني للعرائض، وأصبحت حقاً مكفولاً للمواطنين وفقاً للمادة رقم (23) من الدستور البحريني والتي تنصّ على أنّ حرية الرأي والبحث العلمي هي حقّ مكفول للجميع، وأنّ لكلّ إنسان الحقّ في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما. وتبعاً لذلك، فقد كان هناك العديد من العرائض المهمة التي تمّ تدشينها في هذه الفترة أبرزها العريضة الشعبية في نيسان/ أبريل 2004 التي قامت بطرحها الجمعيات الأربع التي قاطعت انتخابات 2002، حيثُ أطلق على هذه العريضة مسمّى "وقّع ثمّ وقّع"، أما عن مطالبها فقد

¹ اشتي، فارس: الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، ص 286-287.

² الشوبكي، عمرو: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين)، مرجع سابق، ص 110.

³ الشوبكي، عمرو: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين)، مرجع سابق، ص 110.

⁴ اشتي، فارس: الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، ص 291.

انحصرت بمطالب تتعلق بالمسألة الدستورية، حيث طالبت بتفعيل دستور 1973 وإلغاء دستور 2002، ونتيجة لهذا الاقتصار في المطالب، لم تجد العريضة آذاناً صاغية لها، ثم قرّر بعض المشاركين فيها تغيير مواقفهم. وقد ترافق مع حركة العرائض هذه حركة أخرى لازمتها هي حركة المسيرات، فالمتنبّع لطبيعة الحركة الاحتجاجية في البحرين التي سادت في تلك الفترة (بداية الألفية الثالثة) يجد أنه من الصعب فصل العرائض عن المسيرات، لأنّ كليهما أصبحتا تُعدا من الصيغ المعروفة في الممارسة السياسية البحرينية، وعلى الرغم من هذا التلازم إلا أنه لا يُمكن نفي بعض التغييرات التي طرأت على حركة المسيرات بالذات وبدأت مع بداية الألفية الثالثة أي مع إطلاق المبادرة الإصلاحية. وضمن هذا الإطار يُمكن القول بأنّ حركة المسيرات منذ عام 2000 -وبعد تخفيف حدة القبضة الأمنية عما كانت عليه في التسعينيات إلا في استثناءات نادرة) أضحت أكثر انتظاماً، وصارت أكثر قدرة على التعبير عن تحالف الجمعيات السياسية للاستجابة لنبض الشارع، فما أن يتم الإعلان عن مسيرة ما حتى تبدأ الجمعيات في إجراء اتصالاتها باللجنة المنظمة، وكلّما كانت قضية المسيرة ترتبط بمصالح الناس واحتياجاتهم الأساسية، زادت أعداد الجمعيات المشاركة فيها، واجتذبت عدد أكبر من الناس. كذلك، فقد استطاعت هذه الحركة خلق نوع من الارتباط مع المجلس النيابي، حيث إنّ هناك العديد من النشطاء ممن كانوا في جمعيات المعارضة ودخلوا المجلس النيابي، أصبحوا يستخدمون تلك التحركات للضغط على النظام من أجل تغيير سياسات واستصدار قوانين، كما أنّ الناس أخذوا يلجؤون إلى النواب لدعم الحراك وتأمينه من الجهات الأمنية، سيّما إذا أعلنت الجمعيات المشاركة وخرج بعض النواب في الحراك مع الناس. إذن، فقد تلازم -في فترة العقد الأخير قبل ثورات الربيع العربي- ظهور العرائض والمسيرات في الشارع البحريني وغلبت عليهما في السنوات الأخيرة منه قضيتا الأحوال المعيشية والتجنيس، ففي 8 كانون الثاني/يناير 2010، خرجت مسيرة "إلا لقمة العيش" احتجاجاً على الأزمة المالية والتضخم وعزم الحكومة على رفع أسعار البنزين بنسبة 20 بالمئة. وقد طالب المتظاهرون الحكومة بالتراجع عن توجهها ذاك، والعمل على تحسين مستوى معيشة المواطن، وتوفير السكن الملائم والأجور الجيدة،

كما وهتف المتظاهرون ضدّ قضية التجنيس العشوائي، باعتبارها الأساس الذي أدى إلى زيادة عدد السكان والضغط على العديد من الخدمات التي تقدمها الدولة¹. كما وشهدت السنوات الأخيرة في هذا العقد، خروج مسيرات العاطلين عن العمل التي شاركت فيها أعداد كبيرة من المحتجين، وجاءت لتعكس آثار السياسات الاقتصادية على قطاعات كبيرة من الشعب البحريني، وقد تعاطت السلطات مع هذه المسيرات بعنف شديد، حيثُ جوبهت بالقمع عبر استخدام القوة المفرطة².

د. حركة الصيادين: هي حركة ظهرت احتجاجاً على أعمال الدفان التي تقوم بها الدولة، حيثُ نتجَ عنها تدمير معظم الثروات البيئية والبحرية التي يعتمد عليها الصيادون في قوتهم بشكل أساسي، ومما يُمكن قوله في أسباب ظهورها كذلك، أنّها ظهرت كردّ فعل على قيام الدولة بفرض الجبايات على الصيادين³. ومنذ ظهورها اعتبرت فعالية متميزة في احتجاجها ومطالبها الحقوقية، حيثُ تمكنت عبر سنوات طويلة من النضال من فرض نفسها كقوة موجودة لها أجندتها المطلوبة المحددة وذلك ضدّ توازنات القوى المهيمنة⁴. وضمن هذا السياق، يُمكن القول بأنّ احتجاجات حركة الصيادين ضدّ الدفان لها جذور تعود إلى ما قبلها بكثير، إلى السبعينيات، حيثُ شهدت تلك الفترة تحركات قرى بحرينية عديدة ضدّ الدفان، وذلك في أشكال اعتراضية متنوعة، امتدت طوال الثلاثة عقود الماضية وظلت مغيبة عن متابعات الإعلام، لكنّ تحولات الألفية الثالثة وما جاءت به من حركة إصلاحية في البحرين دفعت الصيادين والبحارة إلى التعبير عن تحركاتهم بشكل أكثر تنظيماً ووصولاً للإعلام، فمُنذ العام 2001/2002، ومع صدور عدة صحف جديدة أبرزها الوسط والأيام بدأ تداول أخبار الاحتجاجات والاعتصامات. وقد تراكمت المطالب والاحتجاجات والاعتصامات عبر

¹ اشتي، فارس: الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، ص 291-292.

² الشوبكي، عمرو: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين)، مرجع سابق، ص 110-111.

³ الشوبكي، عمرو: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين)، مرجع سابق، ص 111.

⁴ اشتي، فارس: الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، ص 295.

السنوات حتى وصلت إلى ذروتها في مطلع عام 2009، حين اجتمع الصيادون في جمعية الصيادين وقرروا إعلان الإضراب بسبب إهمال السلطات لمطالبهم السلمية -التي استمرت لمدة ثلاث سنوات متتالية بعد انتخابات 2006- بوقف الدفان والحفاظ على البيئة البحرية وتنظيم حقوق الصيادين، وصوّت 75 بالمئة من الصيادين على الإضراب الذي بدأ في 15 شباط/فبراير 2009 واستمرّ لمدة 9 أيام رفع فيه المضربون مطالب تتمثّل في إعفائهم من رسوم الجباية ووقف الدفان وتعويض القرى الساحلية المتضررة، واشترطوا لفكّ إضرابهم صدور قرار من مجلس الوزراء يبتّ في الأمر، لكنّ الإضراب تمّ فضّه بعد زيارة مفاجئة قام فيها رئيس الوزراء إلى مقرّ الجمعية ولجأ إلى توظيف البنية القيمية العرفية والقبلية والاجتماعية، حيثُ دعا الصيادين إلى فكّ الإضراب وأعطاهم وعداً بتأسيس صندوق متخصصّ لدعم الصيادين يتبع لوزارة البلديات والزراعة، لكنّ هذا الوعد لم يتحقّق. ثمّ توالى اعتصامات الصيادين ضدّ الدفان طوال عام 2009، إلى أن أصدرت الإدارة العامة لحماية الثروة السمكية تقريرها في أيلول/سبتمبر 2009 أكدت فيه على أنه من بين 3000 موقع للصيد لم يبق سوى 82. وهو الأمر الذي دفع بموضوع الدفان للوصول إلى مجلس النواب، حيثُ وضعوه على أجندتهم وبدأت استجواباتهم للحكومة بشأنه تتوالى تباعاً منذ نهاية العام 2009¹.

وتبعاً لذلك، يُمكن القول بأنّ حركة الصيادين هي حركة فاعلة كان لها مساهمات في موضوع حماية البيئة على الساحة البحرينية، فهي قامت بتفعيل دور اللجان النيابية وذلك بتوظيف قدراتها في الحشد والتعبئة للتنسيق معها ودفعها نحو مساندة الصيادين في اعتصاماتهم المتتالية. كذلك، دفعت الحركة بعض الجهات الحكومية والبلدية إلى إصدار تقارير توضّح فيها خطورة الدفان وتداعياته على الثروة السمكية والمصايد والمياه الجوفية، ونجحت الحركة في فتح ملف الفساد الذي رافق عملية تمليك الأراضي في موضوع الدفان. ويُمكن -وفقاً لكلّ ما ذكرناه أعلاه- التطلّع إليها باعتبارها حركة من أنجع الحركات التي جمعت بين المطلب المهني

¹ اشتي، فارس: الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مرجع سابق، 296-297.

والمطلب المحلي، والمطلب العام، والهدف البيئي؛ فمُطالباتها في موضوعة البيئة لم تنته عن مطالب أخرى تتعلق بالمواطنة بكلّ أبعادها الحقوقية والرقابية، وسعيها نحو مصالحها الفتوية لم يمنعها من السعي وراء المصلحة العامة كذلك¹.

إذن، فإنّ المنتبّع لمراحل تطوّر الحركات الاحتجاجية في العقد الأول من الألفية الثالثة في البحرين (2001-2010) يُلاحظ أنّ هذه الحركات جاءت مرافقة لحركة الإصلاح التي بدأت في البلاد في مطلع هذه الألفية (2001)، ويُلاحظ أنّ هذه الحركات ورغم ما يظهر عليها من مظهر اجتماعي يُوحى باشتغالها على كافة أطراف المجتمع، إلا أنّها في ثناياها لم تنجح في الافتكاك من معادلة الثنائية المذهبية السائدة في البحرين، حيث طغى المكوّن الشيعي على تركيبتها الداخلية، وظهر في المطالب التي رفعتها هذا التداخل الواضح بين ما هو اجتماعي ومذهبي وسياسي، وهي نتيجة لذلك ظلّت رهينة لما أفرزته عملية إصلاح سياسي قاصرة وفاشلة، ولم تنجح في توجيه مسارها ومكوناتها نحو رؤية مدنية ديمقراطية تُؤسّس لنظام ملكي دستوري، وتتطلق من المواطنة كقيمة عليا، وبدلاً من أن تقود عملية إصلاح سياسي حقيقي تبدأه بجذب أعضاء معارضة من السنة والشيعية إلى صفوفها، وترفع شعارات ذات طابع اجتماعي تكسر فيها المعادلة المذهبية السائدة في المجتمع، وتكون مطالبها فيها وطنية عابرة للتيارات السياسية والمذهبية²، ظلّت هذه الحركات حبيسة معادلة طائفية مقبّنة أوجدت حالة استقطاب المذهبي داخلها، وزاد من قدرة النظام على إهمال مطالبها وقمعها.

¹ المرجع السابق، ص300.

² الشوبكي، عمرو: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين)، مرجع سابق، ص110-

الفصل الرابع

تحليل واقع ودور الحركات الاحتجاجية في مصر وتونس والبحرين من زاوية نظرية الحركات الاجتماعية

الفصل الرابع

تحليل واقع ودور الحركات الاحتجاجية في مصر وتونس والبحرين من زاوية نظرية الحركات الاجتماعية

سبق أن ذكرنا في مقدمات هذه الدراسة أنها ستتطرق من معالجة نظرية مبدئية لموضوعة الحركات الاحتجاجية -ومدى اقترابها أو ابتعادها من النموذج المثالي للحركة الاجتماعية- في مصر وتونس والبحرين، حيث تفترض هذه المعالجة النظرية المبدئية أن هذه الحركات كانت أحد أبرز مكونات الثورة التي انطلقت في الدول الثلاث، وأن هذه الثورات وعلى الرغم من أنها لم تأت كننتاج عن تخطيط مسبق من قبل الفاعلين السياسيين على الساحة السياسية في الدول الثلاث، وظلت غائبة كأسلوب للتغيير عن مفردات الخطاب السياسي الذي راج خلال العقد الماضي فيها، إلا أن الاختيارات الإستراتيجية التي اتخذها نشطاء الحركات الاحتجاجية¹ أثرت بشكل كبير على صورة الأداءات الأولى للحركة الثورية، وهذه الاختيارات هي التي قادت أعداد كبيرة من غير المسييسين إلى الاشتراك في هذه الحركة ثم الدفع بها إلى التحول إلى ثورة عارمة².

وعليه، فسنضطلع في هذا الفصل بمهمة تتبّع مسار الحركات الاحتجاجية في مصر وتونس والبحرين منذ لحظة اندلاع ثورات الربيع العربي وحتى لحظة كتابة هذه الدراسة، حيث سنقوم بالوقوف على خصائص وأهداف تلك الحركات في كل من الدول الثلاث، وسنقوم برصد طبيعة تفاعلاتها معاً ومع بنية النظام السياسي التي وجدت فيه، وذلك استناداً إلى المحددات

¹ إن هناك مبرراً منهجياً لاستخدامنا كلمة "حركات" - عوضاً عن "حراكات" التي استخدمناها في الفصل السابق - لوصف حركة الاحتجاجات التي حدثت إبان تفجر ثورات الربيع العربي، وهذا المبرر يتمثل في أننا ومن خلال تتبعنا التاريخي للاحتجاجات التي حدثت في مصر وتونس والبحرين قبل اندلاع ثورات الربيع العربي -منذ عهد الاستعمار وحتى العقد الأخير قبل الثورات- لاحظنا أن هذه الاحتجاجات قد جاءت في شكل حراكات احتجاجية متفرقة كانت تحدث في فترات زمنية متباعدة، صحيح أن هذه الحراكات قد شهدت تطوراً ملموساً في عنصر الزخم في العقد الأخير قبل ثورات الربيع العربي حيث ظهرت في هذا العقد في أشكال حركات أكثر زخماً، إلا أن هذا العنصر لم يقترن بعنصر الاستمرارية الضروري من أجل حدوث التراكم الذي من شأنه إكساب نشاط هذه الحركات مزيداً من الزخم والانتشار المفضي إلى تحقيق الأهداف، وهذا التراكم بالضبط هو التطور المهم الذي شهدته الحركات الاحتجاجية في مرحلة ثورات الربيع العربي، وهو ما ساعدها على استقطاب المزيد من الشرائح المجتمعية عبر آليات الحشد والتعبئة ومكنها من تحقيق الأهداف الأولى لتلك الثورات التي شكّلت هي جزءاً هاماً منها.

² أحمد، بسنت: الحركات الاجتماعية.. تقدّم نحو الأمام أم تراجع محتوم، مرجع سابق، ص4.

الأربعة الرئيسية¹ التي ذكرناها في مقدمات هذه الدراسة والتي ستكون هي المرجعية التي ستُحدّد مدى اقتراب أو ابتعاد الحركات الاحتجاجية في الدول الثلاث من النموذج المثالي المفترض للحركة الاجتماعية وأثر ذلك على مسار التغيير السياسي في هذه الدول.

أولاً: الحركات الاحتجاجية ودورها في أحداث ثورة 25 يناير وأثرها على مسار التغيير السياسي في مصر

كثيرة هي المسميات التي وصفت بها ثورة 25 كانون الثاني/يناير، لكن الوصف الأكثر دقة ودلالة على نمط التحركات الشعبية التي جرت خلالها هو أنها ثورة شعبية مدنية. وأبرز ما تحمله مضامين هذا الوصف هي الإشارة إلى كون ثورة 25 يناير ثورة "تحتية" أي أنها لم تأت من أعلى السلم السياسي أو الاجتماعي الذي تمثله النخبة السياسية، بل قامت بها فئات متعددة في تركيباتها الاجتماعية ومتنوعة في انتماءاتها الأيديولوجية والسياسية والفكرية، فهي لم تكن ثورة فنّوية اقتصرّت على مشاركة نخبة ما أو جهة ما أو فئة ما وإنما كانت ثورة شعبية شاملة شاركت فيها جميع طبقات الشعب المصري وفئاته².

وصحيح أنّ هذه الثورة بدأت باحتجاجات جاءت على شكل انتفاضة شعبية انطلقت في معظم الميادين الكبرى وفي عدد كبير من المحافظات إلا أنها مع مرور الوقت وتزايد التأييد الشعبي والتحركات الجماهيرية الفاعلة ضمنها تحولت إلى ثورة شعبية حقيقية. ففي ظلال نظام الحكم المستبد الذي كان سائداً في عهد مبارك وما رافقه من ظلم وقهر تزايدت مستوياتهما في العقد الأخير منه³ انطلقت جموع المتظاهرين يوم 25 كانون الثاني/يناير 2011 في بعض أنحاء

¹ وهم دون تفصيل: محدّد المكوّن الاجتماعي، محدّد الفرصة السياسية وبنية الفرصة السياسية: حجم القدرة القمعية للدولة، طبيعة البنى السياسية التقليدية القائمة وعلاقتها بالحركات الاجتماعية، ومحدّد الإجماع الشعائري العاكس لوحدة الهدف، ومحدّد الموارد.

² العزباوي، يسري: دور الشباب والحركات الاحتجاجية الجديدة في ثورة 25 يناير، موقع البوابة نيوز، 2012/12/1، على الرابط: <http://www.albawabhnews.com/62037>

³ شهد العقد الأخير من عهد مبارك، ممارسة ما يُمكن تسميته بكبت وحرمان اقتصادي وسياسي من قبل النظام وقيادات الحزب الوطني الحاكم ضدّ الشعب المصري كلّ، وقد ظهر ذلك بوضوح في حادثة تزوير انتخابات مجلس الشعب عام 2010 وقيام أعضاء الحزب الوطني بالسيطرة الكاملة على مقاعد البرلمان. وظهر ذلك أيضاً في الأساس الفاسد الذي كان يحكم آلية تولي الوظائف العامة والمناصب القيادية في الدولة وكان يعتمد على شرط الانتماء للحزب الوطني وإظهار الولاء الكامل للنظام. هذه الأوضاع كلّها ولدت عند فئات الشعب شعور بالسخط العام وساعدت الحركات الاحتجاجية على تحويله من شعور بعدم الرضا إلى ممارسة سياسية، أو ما يطلق عليه "تسييس السخط العام" (Politicization of Discontent) بحيث أنّه سرعان ما تحول هذا السخط العام إلى ممارسة سياسية تمثّلت في فعل احتجاجي تصاعد وتراكم حتى استحال ثورة شعبية عارمة عمت جميع أرجاء مصر. (المرجع السابق).

القاهرة، كذلك انطلقت تظاهرات الشباب والجماهير بمكوناتها الاجتماعية المختلفة في ميادين مصر الكبرى سواء في العاصمة القاهرة أو في المحافظات الأخرى¹. وفي بداية الثورة بدت الشعارات التي حملتها التظاهرات الاحتجاجية محدودة المطالب، وظهر ذلك جلياً من خلال الهتافات واللافتات الصغيرة التي رفعتها الجماهير آنذاك². هذا ولم تشهد التظاهرات الاحتجاجية في يوم 25 كانون الثاني/يناير رفع شعارات إسقاط النظام أو حتى إسقاط حسني مبارك رئيس الدولة، فهذه الشعارات لم تُرفع إلا بعد لجوء نظام مبارك إلى العنف واستخدام القوة المفرطة بجميع وسائلها التي وصلت إلى استخدام الرصاص الحي مساء يوم 25 كانون الثاني/يناير. وخلال يومي 26 و 27 كانون الثاني/يناير بدأ استخدام الشباب لوسائل الاتصال الاجتماعي الحديثة (الفيسبوك، والتويتر، والبريد الإلكتروني)، فعبر هذه الوسائل أخذ الشباب يصوغون الشعارات الكبرى ويدعون إلى تظاهرات مليونية تنطلق عقب صلاة الجمعة في ميدان التحرير والميادين الأخرى في عواصم المحافظات المصرية وذلك يوم الجمعة الموافق 28 كانون الثاني/يناير والذي أجمعوا على تسميته بـ "جمعة الغضب". وفعلاً فقد استجابت الجماهير لدعوات الشباب واجتاحت التظاهرات الواسعة والشاملة والشعبية مختلف الميادين المصرية وذلك بمشاركة شرائح متعددة من الشعب المصري، وعلى الرغم من حجم القمع الذي قوبلت به هذه التظاهرات من قبل قوات الأمن المصرية والتي قامت بالسيطرة على جميع الميادين وفي مقدمتها ميدان التحرير - إلا أنّ الجماهير استطاعت الصمود في وجه قمع قوات الأمن لمدة تصل إلى سبع ساعات، الأمر الذي أجبر تلك القوات على الانسحاب والفرار وإعلان الاستسلام، لتقوم بعدها جماهير الشعب بالسيطرة على ميدان التحرير الذي كان دخوله مستحيلاً بسبب قوة البطش والقبضة الأمنية الشديدة. كذلك فقد استطاعت الجماهير احتلال جميع الميادين الرئيسية في

¹ وهذه التظاهرات انطلقت في ميادين هي الميادين هي: ميدان رمسيس، وميدان مصطفى محمود في الجيزة، وميدان الجيزة نفسه، وميدان المنشية وميدان محطة مصر في محافظة الإسكندرية، وكذلك فقد انطلقت تظاهرات عديدة في المنصورة عاصمة محافظة الدقهلية، وفي السويس، وفي الإسماعيلية وفي محافظة القليوبية في ميدان المنشية وفي ميدان سعد زغلول في بنها عاصمة المحافظة، وكذلك ميادين مدينة شبرا الخيمة. هذا وقد انطلقت تظاهرات أخرى محدودة في محافظات البحيرة والمنوفية وشمال سيناء. ومما اتضح في هذه الأثناء أنّ التظاهرات الاحتجاجية تصاعدت في الوجه البحري وفي محافظات القاهرة الكبرى وبعض محافظات القناة وسيناء، في حين لم تُرصد تظاهرات كبرى أو محدودة في محافظات الوجه القبلي باستثناء بعض التحركات الشبابية المحدودة. اشتي، فارس: (زهران، جمال علي: الاتجاهات المكانية وعلاقتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آذار/مارس 2012، ص141-142).

² تضمنت هذه الهتافات كلمات: "باطل..باطل..مجلس الشعب باطل. مجلس الشورى باطل..فتحي سرور..صفوت الشريف..جمال مبارك..حبيب العدلي إلخ باطل". (المرجع السابق، ص142).

أنحاء مصر المختلفة، لتبدأ التحركات الشعبية الأفقية في جميع أرجاء مصر وساحاتها. وقد تضمنت تظاهرات جمعة الغضب على شعارات يُمكن اعتبارها تصعيداً ملحوظاً لهذه مسار سير الثورة، فقد طالبت هذه الشعارات بإسقاط أسرة مبارك كلّها واعتبارها باطلاً، ولم تقتصر مطالب هذه الشعارات على إسقاط مبارك وأسرته بل امتدت لتصل إلى إسقاط النظام بأسره¹. وعقب جمعة الغضب وتمكّن جماهير الشعب من احتلال ميدان التحرير وبقية ميادين الاعتصام في عواصم المحافظات، بدأت اللافتات الكبرى ترتفع في تلك الميادين حاملة مطالب الشعب والأهداف التي يريد تحقيقها عبر ثورته². كذلك، كانت الشعارات التي رفعها الثوار في الميادين سلمية ومدنية يأتي في مقدمتها ذلك الشعار الذي أجمعت عليه جميع القوى السياسية والفئات الشعبية المصرية، وهو شعار ثلاثي الأهداف، رفعته تلك القوى والفئات لتحقيق "الحرية-التغيير مع التطهير-العدالة الاجتماعية". وعبر هذا الشعار وغيره من الشعارات الأخرى لوحظ تحوّل المطالب في الاحتجاجات من مطالب فئوية تتضمن الحديث عن علاوات أو أرباح أو زيادات أجور، إلى مطلب جماعي كبير، هو الحرية فالتغيير والتطهير ثمّ العدالة الاجتماعية. أي أنّ مطالب الشعب تحوّلت من مطالب تتعلّق بكلّ فئة على حدة وتحمل صيغة اجتماعية واقتصادية إلى مطالب سياسية كبرى تتعلّق بالحرية والديمقراطية والتغيير والتطهير ثمّ العدالة الاجتماعية كمطلب أخير. وهذا التحوّل يُمكن قراءته عبر القول بأنّ هناك وعي حقيقي استجد في أذهان الجماهير أنّ التغيير السياسي لا يتمّ إلا عبر قيمتي الحرية والديمقراطية؛ فالجماهير أدركت أنّ هاتان القيمتان هما الأساس لتحقيق العدالة الاجتماعية والتخلّص من الفوارق الطبقيّة الشديدة، وتعزيز مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص، والقضاء على الظلم والقهر إلى غير رجعة³.

¹ وبرز تلك الشعارات كانت: "الشعب يريد إسقاط حسني مبارك" و"الشعب يريد إسقاط النظام"، وكذلك: "باطل حسني مبارك.. جمال مبارك باطل.. التوريث باطل.. سوزان مبارك باطل.. علاء مبارك باطل"، ثمّ الشخصيات الرسمية البارزة في الدولة، "كلها...باطل..باطل". (زهران، جمال علي: **الاتجاهات المنطقية وعلاقتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات**، مرجع سابق، ص143).

² أظهر حصر ميداني لما تضمنته هذه اللافتات أنّ أهداف الشعب تمثّلت فيما يلي: "رحيل حسني مبارك، إسقاط الدستور وإنهاء العمل به، حلّ مجلسي الشعب والشورى المزورين، حلّ المجالس الشعبية المحلية المزورة والفسادة، حلّ الحكومة برئاسة أحمد نظيف وتأليف حكومة وطنية مستقلة، إعداد دستور جديد للبلاد، تأليف مجلس رئاسي (مدني/عسكري) يتولى إدارة السلطة والبلاد خلال الفترة الانتقالية، إجراء انتخابات حرة وسليمة، تطهير البلاد من الفاسدين ومحاكمتهم، حلّ الحزب الوطني الحاكم ومحاكمة قياداته، عزل المحافظين ومحاكمتهم، إقامة الدولة المدنية". وهي في مجملها أهداف يُمكن اختزالها في المطالبة بإسقاط النظام المصري الحاكم بكافة تركيبته وشخصه. (المرجع السابق، ص144).

³ زهران، جمال علي: **الاتجاهات المنطقية وعلاقتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات**، مرجع سابق، ص141-145.

وبناءً على ما سبق، وانطلاقاً من نظرية "التراكم السياسي" في الفعل والحركة، يُمكن القول بأنّ الاحتجاجات الشعبية المحدودة التي جابت أنحاء مصر في بداية الثورة على شكل انتفاضة شعبية كان لها الدور في تفجّر ثورة 25 يناير، فالمتعارف عليه في أدبيات علم السياسة أنّ المخرجات تأتي كنتاج للمدخلات وتفاعلاتها، وأنّ تكرار المخرجات من شأنه أن يحدث نوعاً من أنواع التراكم المستمر الذي قد يدفع بعملية التغيير بشكل أو بآخر - ويقودها نحو التحقق عن طريق الثورة. كذلك، فإنّه مما هو ثابت في الأدبيات السياسية أنّ الفعل السياسي وقوته مرتبطان بسياق الأوضاع السياسية والمجتمعية السائدة في المحيط الذي يحدث فيه هذا الفعل. وعليه، وفي حالة الثورة المصرية، فإنّ الثورة ما كان لها أن تقوم بهذا الشكل، وما كان لها أن تتجح في تحقيق أهدافها المتمثلة في إسقاط نظام مبارك لولا الاستمرار في الفعل، ونعني به في هذه حالة فعل الاحتجاج، فالاستمرار في الاحتجاج أنتج حركة تصاعدت باستمرار، وتحولت بفعل التراكم من احتجاج بسيط إلى احتجاجات شاملة ومن حركة فتوية ذات مطالب محدودة، إلى حركة ثورية وانتفاضات أفقية امتدت من محافظة إلى أخرى، لتتحول في النهاية إلى حركة رأسيّة شملت جميع أنحاء البلاد وتجسّدت في ثورة شعبية عارمة ومتكاملة. واستناداً إلى ذلك، فإنّ نظرية التراكم السياسي تفترض أنّ الانتشار الأفقي للاحتجاجات الشعبية عبّل باندلاع الثورة المصرية، فالاستمرار والتراكم في فعل الاحتجاج أنتج ما هو أكبر وأضخم، وأدى إلى تصاعد في وتيرة الاحتجاجات وتواصلها واستمرارها واتساع مناطق انتشارها، ثمّ تحولها في النهاية - إلى ثورة شعبية شاملة انتظمت في جميع أنحاء مصر وأرجائها¹.

وعليه، فيمكن ردّ السبب الأول في التراكم والاستمرارية الذي اتسم به الفعل الاحتجاجي في الثورة المصرية إلى جهود الحركات الاحتجاجية، فالاختيارات الإستراتيجية التي اتخذها نشطاء الحركات الاحتجاجية أثّرت بشكل كبير على صورة الأداءات الأولى للحركة الثورية،

¹ زهران، جمال علي: الاتجاهات المنطقية وعلاقتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، مرجع سابق، ص 138-145.

وهذه الاختيارات هي التي قادت أعداد كبيرة من غير المسيحين إلى الاشتراك في هذه الحركة ثمّ الدفع بها إلى التحوّل إلى ثورة عارمة¹.

وهذه الاختيارات تمثلت في ما قامت الحركات الاحتجاجية من بذل جهود في الدعوة إلى التظاهرات وفي الحشد والتعبئة، وفي التنسيق في ما بينها على صعيد علاقتها ببعضها أو علاقتها بالقوى السياسية الأخرى، كذلك فقد تمثّلت هذه الاختيارات في كيفية تنظيم هذه الحركات للفعل الاحتجاجي في الميادين وفي ما اتخذته من قرارات لضمان تواصله واستمراريته وتحقيق أهدافه.

هذا وإنّ هذه الاختيارات اختلفت في المراحل الانتقالية بعد الثورة عن ما كانت عليه إبان الثورة، وتبعاً لذلك، وانطلاقاً من المتطلبات التي تفرضها علينا هذه الجزئية من الدراسة، فسنبقى بقراءة هذه الاختيارات في ضوء نظرية الحركات الاجتماعية ومحدداتها الأربعة التي تحكم مدى اقتراب أو ابتعاد الحركات الاحتجاجية من النموذج المثالي المفترض للحركة الاجتماعية، وذلك في محاولة منا لمعرفة كيف أدت هذه الاختيارات في مرحلة تفجّر الثورة إلى إسقاط النظام، وكيف اختلفت في المراحل الانتقالية بعد الثورة² وأدت إلى فشل تلك الحركات في بناء نسق من الزخم والاستمرارية تتمكّن فيه من تشكيل حركة اجتماعية منظمة تحقق الأهداف والمطالب التي رفعتها إبان الثورة، وستتمّ هذه القراءة كالاتي:

¹ أحمد، بسنت: الحركات الاجتماعية.. تقدّم نحو الأمام أم تراجع محتوم، مرجع سابق، ص4.

² يُذكر هنا أنّ المتنبّع لمسار التغيير السياسي في مصر يُلاحظ أنّ عملية التغيير السياسي فيها مرّت بثلاث مراحل انتقالية مختلفة؛ المرحلة الأولى: أدارها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وبدأت عقب تنحي حسني مبارك في 11 شباط/فبراير 2011 امتدت حتى انتخاب محمد مرسي في 30 حزيران/يونيو 2012. والمرحلة الثانية: أدارتها جماعة الإخوان المسلمين وبدأت بعد فوز محمد مرسي بالمقعد الرئاسي في 30 حزيران/يونيو 2012 وامتدت حتى 30 حزيران/يونيو 2013. والمرحلة الثالثة: وأدارتها سلطة مؤقتة يتولاها رئيس المحكمة الدستورية العليا، وبدأت هذه المرحلة بعد عزل محمد مرسي وإعلان عبد الفتاح السيسي خريطة طريق جديدة في 3 تموز/يوليو 2013، وامتدت حتى تولي الأخير منصب الرئاسة في 8 حزيران/يونيو 2014.

1. تحليل واقع الحركات الاحتجاجية في مصر إبان تفجّر ثورة 25 يناير (من 25 كانون الثاني/يناير 2011 إلى 11 شباط/فبراير 2012)

في هذه المرحلة لعبت الحركات الاحتجاجية الشبابية¹ دوراً كبيراً وفاعلاً في الثورة²، حيث إنّ أبرز الحركات الاحتجاجية التي دعت إلى ثورة 25 يناير 2011 تمثّلت في حركة شباب من أجل التغيير، وحركة تضامن، وحركة شباب 6 أبريل، وحركة شباب من أجل الحرية والعدالة، والجبهة الحرة للتغيير السلمي، والحملة الشعبية لدعم البرادعي، وحركة "كلنا خالد سعيد"، وحركة شباب حزب الجبهة الديمقراطية؛ فهذه الحركات قامت باستخدام كلا الاتصال المباشر على أرض الواقع والاتصال عبر العالم الافتراضي لبثّ دعواتها إلى التظاهر يوم 25 يناير ضدّ السياسة القمعية وأعمال العنف والتعذيب التي ترتكبها الشرطة، وضدّ قانون الطوارئ³. وهي تمكّنت بفضل خبرتها في العوالم الافتراضية وشبكات التواصل من بناء صفحات إلكترونية استطاعت أن تبثّ عبرها دعوتها إلى قطاعات كبيرة من الشعب المصري، كما استطاعت عبرها تضليل أمن الدولة وجواسيس الداخلية. وقد استجابت لدعوات هذه الحركات أعداد كبيرة من القوى الاجتماعية الشبابية. وعليه، فقد كانت مساهمة الحركات

¹ الحركات الاحتجاجية الشبابية هي الحركات التي تتسم بأنّ قياداتها ومنظمتها وأعضائها جُلهم من الشباب، وهذه الحركات كان لها دور بارز ورئيسي في ثورة 25 يناير. (العزباوي، يسري: دور الشباب والحركات الاحتجاجية الجديدة في ثورة 25 يناير، مرجع سابق).

² يُذكر هنا أنّ دور الحركات الاحتجاجية الشبابية في حراك ثورة 25 يناير له جذور تعود إلى أحوال ما قبل الثورة، وهذا الدور -الذي تطرقنا إليه في الفصل السابق من هذه الدراسة حول نشأة وصيرورة هذه الحركات- تمثّل فيما أحدثته هذه الحركات داخل المجتمع المصري في سنوات عملها قبل الثورة وكان له تأثير مباشر في الحراك الذي جرى في الثورة، فقد خلقت تلك الحركات نوع من التغيير داخل المجتمع المصري وجاءت بثقافة سياسية مغايرة للسائد، ألا وهي ثقافة الاحتجاج والنزول إلى الشارع، كذلك نجحت تلك الحركات في انتزاع حقّ التظاهر والتعبير عن مطالبها بكافة الطرق الممكنة، وهو الأمر الذي كان له أثره على الشارع المصري والذي أسهم في خروج الشعب إلى الشوارع في يوم 25 يناير للمطالبة بالتغيير. فمما يُحسب في رصيد تلك الحركات أنّها قامت بإحداث تحول شامل في أساليب العمل السياسي عبر خروجها من الغرف المغلقة إلى الشارع مباشرة، وأنّها عبّرت عن توجهاتها بطريقة سلمية بعيداً عن المؤسسات السياسية الرسمية المتواجدة داخل الدولة مثل: الأحزاب والنقابات، حيث يحسب لها -ضمن هذا الإطار- قيامها بممارسة عملها خارج الأطر الحزبية متجاوزة كافة التيارات والتوجهات وغير مستهدفة الوصول للسلطة. (إبراهيم، هند أحمد: دور الحركات الاجتماعية في أحداث الثورات دراسة حالة: حركة كفاية- 6 أبريل، الحوار المتمدن، 2012/10/1، على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=326266>).

³ المرجع السابق.

الاحتجاجية الشبابية في ثورة 25 يناير مساهمة فاعلة على عدة أصعدة سواء من ناحية الدعوة إلى الثورة أو تنظيم الفعل الاحتجاجي في الميادين أو استخدام التشابك الاتصالي في تحريك جموع الشعب أو التنسيق فيما بينها والعمل على تذويب الفروقات الأيديولوجية وبناء شعارات موحدة أدت إلى تحقيق الهدف النهائي للثورة، وهذه المساهمة الفاعلة يُمكن إيرادها بشيء من التفصيل كالآتي:

أ. على مستوى الدعوة إلى الثورة؛ قام نشطاء الحركات الاحتجاجية الشبابية بتحديد موعد انطلاق التظاهرات في يوم 25 كانون الثاني/يناير وهو يوم يواكب عيد الشرطة وهم بذلك ساهموا بلفت النظر إلى صنوف الانتهاكات التي تُمارسها قوات الشرطة¹، فالتظاهر في ذلك اليوم وضح للجميع حجم العنف المفرط الذي تُجابه به الشرطة جموع المتظاهرين، ليتأصل هذا الحدث في الذاكرة المصرية كحدث يصعب نسيانه². كذلك، نجح الشباب في استثمار حدث تزوير آخر انتخابات برلمانية حدثت قبل وقوع الثورة في تشرين الثاني/نوفمبر 2011، وأفرزت فوز الحزب الوطني الحاكم بنسبة 97.5 في المئة، أما الباقي وهو نسبة 2.5 في المئة، فذهب لصالح معارضة مشبوهة ومملوكة من قبل النظام الحاكم. وهكذا قام الشباب باستثمار هذا الحدث في الدعوة إلى التظاهر والاحتجاج، وفي رفع مطلب الحرية والديمقراطية وتغليبه على ما عداه من المطالب الأخرى. ومما يُضاف إلى رصيد نشطاء الحركات الاحتجاجية في هذا المستوى، نجاحهم في استغلال وسائل الاتصال الحديثة في الدعوة إلى التظاهر والاحتجاج، فقد استغل الشباب وسائل "الفيسبوك، والتويتر، والبريد الإلكتروني والمواقع الإلكترونية" وقاموا ببث دعواتهم إلى التظاهر عبرها، وأدى استخدام

¹ أحد أبرز هذه الانتهاكات والتي يُمكن اعتبارها عاملاً حاسماً وممهداً لثورة 25 كانون الثاني/يناير قيام عناصر الشرطة بالضرب العنفي حتى الموت لخالد سعيد (28 سنة) في يوم 6 حزيران/يونيو 2010 خارج مقهى إنترنت في الإسكندرية. (قرني، بهجت: *الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 406، كانون الأول/ديسمبر 2012م/ص76).

² ويذكر ضمن هذا السياق، أنّ النمط التصادمي الذي اتسمت به العلاقة بين الحراك الثوري والشرطة إبان هذه المرحلة، قابله نمط حميمي آخر اتسمت به العلاقة بين هذا الحراك والجيش، حيث تبلور هذا النمط في شعار "الجيش والشعب إيد واحدة"، بما يدلّ على وقوف الجيش في صفّ الثوار. (فكري، مروة: *المؤسسات الأمنية والحراك الثوري في مصر*، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 4، أيلول/سبتمبر 2013م/ص51).

هذه الوسائل الحديثة الجاذبة للشباب -عموماً- إلى تسهيل مسألة الانتشار الأفقي للدعوة إلى التظاهر والاحتجاج وذلك في أنحاء مصر كلها¹.

ب. على مستوى الحشد والتعبئة؛ نجح الشباب في توظيف وسائل الاتصال الحديثة -وفي مقدمتها الفيسبوك- لأغراض الحشد والتعبئة، فهذا القدر الكبير من الحشد الجماهيري ما كان له أن يحدث لولا التفاعلات التي شهدتها مجتمع شبكة الانترنت² والتي هي في مجملها تفاعلات أفقية لا تفاعلات رأسية. فما يُميز شبكة الانترنت أنها شبكة غير موجهة وغير خاضعة لأحد، فالمتعاطين معها وضمن أطرها أحرار تماماً، لا يخضعون للرقابة من أي جهة، ولا يتلقون تعليمات من أحد، وهم يُمارسون حقهم في التعبير عن أنفسهم بحرية مطلقة قد تأتي في بعض الأحيان على شكل نقد مباشر يتوجهون به إلى السلطات الأبوية من أصغر أنماطها (سلطة الأب في الأسرة) إلى أكبرها (النظم السلطوية والشمولية). وتبعاً لذلك، يُمكن القول بأن ثورة 25 يناير هي ثورة بلا قيادة أو رأس، حدثت بفعل تفاعلات مركبة وتشبيكات معقدة، استمرت مدة طويلة، وضمت نقداً لاذعاً وشديداً ضد النظام السلطوي المصري، وكانت النتيجة التي انتهى إليها هذا النقد هي الاتفاق على النزول إلى الميادين في شكل تظاهرات احتجاجية حاشدة³.

ج. على مستوى التنظيم ووحدة الإجماع الشعائري العاكس لوحدة الهدف؛ نجح شباب الحركات الاحتجاجية أثناء تواجدهم داخل الميادين في تذويب التناقضات العقائدية والسياسية بينهم

¹ زهران: جمال علي: الاتجاهات المكانية وعلاقتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر، مرجع سابق، ص 145-146.

² يُذكر هنا أنّ الشباب والناشطين المصريين المقيمين خارج البلاد كان لهم دور مهم وبارز في إنجاح ثورة 25 يناير، فعندما أصدرت السلطات المصرية قرارها بوقف خدمة الإنترنت والهواتف النقالة عن البلاد -للحيلولة دون حشد الثوار عبر أطرها- وعزلها عن العالم الخارجي، سارع النشطاء المصريون في الخارج إلى إنشاء مجموعة على الفيسبوك، وتمّ تخصيصها لأغراض رصد آخر تطورات الثورة المصرية وعرضها للعالم الخارجي، وهذه المجموعة اعتمدت عليها الكثير من وسائل الإعلام العربية والعالمية في تحصيل أخبار الثورة وإطلاع الجماهير عليها. هذا وقد استحوّلت الصفحات الشخصية لهؤلاء النشطاء على شبكة الإنترنت إلى صفحات إخبارية وإعلامية يتمّ عبرها عرض الأخبار ومقاطع الفيديو وتثار فيها النقاشات والجدالات لتبادل الآراء حول الثورة المصرية. (العزباوي، يسري: دور الشباب والحركات الاحتجاجية الجديدة في ثورة 25 يناير، مرجع سابق).

³ زهران: جمال علي: الاتجاهات المكانية وعلاقتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر، مرجع سابق، ص 152.

وفي القفز على تبايناتهم الفكرية والعقائدية والدينية، أي أنهم نجحوا في بناء حركة ثورية قائمة في تركيبها على معادلة التجانس بين عناصرها المختلفة، وقد ظهر ذلك جلياً في قيام أولئك الشباب بتشكيل ائتلاف سياسي (ائتلاف شباب الثورة) جمع بين مختلف التيارات الفكرية والانتماءات السياسية لتمثيلهم. وفي توحدهم حول شعار واحد وهدف واحد (إسقاط النظام) وفي صياغتهم لمطالب واضحة ومحددة المعالم. وإنّ هذا التوحد كان هو الأساس الذي أدى إلى استقطاب مزيد من الشرائح والقوى المجتمعية الجديدة وإدخالها في ركاب الثورة¹، وهذا التوحد شجع شباب من غير المسيحيين ومن ليست لديهم تجارب في الممارسة السياسية على النزول إلى الميادين² (مثل "شباب الألتراس" أو روابط مشجعي النادي الأهلي ونادي الزمالك، وشباب الأقباط، والشباب السلفيين، وشباب الأحياء الفقيرة والعشوائيات وشباب الطبقة الوسطى الذين شكلوا قوام الثورة الأساسي)³. وأدى بشرائح وفئات الشعب العادية⁴ وقاد النقابات المهنية والعمالية إلى الانضمام إلى صفوف

¹ وضمن هذا السياق، فعلى الرغم من أنّ العديد من الأحزاب والقوى السياسية -مثل الوفد والناصري والتجمع وجماعة الإخوان المسلمين- بقيت تتربص ما يحدث عن بعد ورفضت دعوات التظاهر في البداية وأعلنت أنّها لن تشارك في تظاهرات 25 يناير بحجة أنّه يوم عيد وطني لا تصح فيه التظاهرات؛ إلا أنّ هذه القوى سرعان ما عادت وتراجعت عن رأيه وانخرطت مع الجماهير الفاعلة في الثورة، وذلك يوم 27 يناير عندما تأكّدت أنّ ما يحدث هو ثورة حقيقية فعلاً. (العزباوي، يسري: دور الشباب والحركات الاحتجاجية الجديدة في ثورة 25 يناير، مرجع سابق).

² المرجع السابق.

³ قرني، بهجت: الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها، مرجع سابق، ص79.

⁴ إنّ الطابع الشعبي لثورة 25 يناير ظهر منذ اللحظات الأولى لاندلاعها، فقد شهدت مشاركة جميع طبقات الشعب وفئاته (عمال، فلاحين، موظفين الخ)، وبحسب المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فإنّ حضور الطبقة العمالية وموظفي القطاع العام فيها -وهما المكونان الرئيسيان لحركات الاحتجاج الاجتماعي- كان حضوراً حقيقياً، حيث ظهر هذان المكونان كفاعلين نشطين ضمن إطارها عبر مشاركتهما في التظاهرات. أما المدن العمالية (المحلة، حلوان، العاشر من رمضان، السادات) فكانت حاضرة في جميع فعاليات الثورة، وكانت حاضرة بقوة في مظاهرة جمعة الغضب وجمعة التتحي أكبر أيام الحشد الجماهيري. هذا، وقد تميز حضور هذا المكونان (العمال والموظفين) في فعاليات الثورة بالدمج بين المطالب السياسية والاجتماعية، وظهر تمسكهما بالشعار الذي رفعته الثورة وهو "الشعب يريد إسقاط النظام"، مع الابتعاد عن الإشارة إلى أي شعارات فئوية، فالموظفين والعمال كانوا يدركون أنّهم يُشاركون في الثورة بصفتهم الفردية كمواطنين وليس بصفتهم الفئوية أو الطبقية، ويُمكن ردّ مشاركة حركات الاحتجاج الاجتماعي في فعاليات الثورة كأفراد من حركات وليس كحركات بكافة زخمها إلى غياب أي صلات هيكلية وتنسيقية بينها وبين حركات الاحتجاج السياسي الذي طغى عليها العنصر الشبابي. (عبد الله، نادين: فهم وتطوير حركات الاحتجاج الاجتماعي رؤية اجتماعية-سياسية، مرجع سابق، ص4).

المتظاهرين، بحيث كانت هذه الفئات جميعها بمثابة بيئة حاضنة للثورة مكنتها من مواجهة قمع وعنف التعاطي الأمني معها من قبل السلطة¹. كذلك، وعلى مستوى التنظيم فقد أكدت تطورات الأحداث بعد سقوط الدولة البوليسية في مصر يوم 28 كانون الثاني/يناير 2011، أن الشباب نجحوا ليس فقط في الدعوة إلى الثورة بل في حمايتها، فمع انسحاب الشرطة وتخليها عن تأدية دورها ووظيفتها في حماية الشعب وحفظ أمنه وممتلكاته العامة، قام الشباب بسد الفراغ الأمني الذي أحدثه هذا الانسحاب عبر تشكيل لجان شعبية تتولى مهمة حماية كل حي أو مربع سكني. وطوال شهر كامل (من بداية شباط/فبراير حتى نهايته، وفي خلاله تنحى حسني مبارك عن الحكم في 11 شباط/فبراير) تمكن الشباب من تأدية مهمتهم هذه على أكمل وجه²، حيث كانوا يبدؤون عملهم مع بداية ساعة حظر التجول ويستمررون به حتى صباح اليوم التالي الذي يأتي بإيدان انتهاء الحظر³.

إن، فإنه في هذه المرحلة يُمكن القول بأن طبيعة البنى السياسية السائدة في مصر قبل الثورة هي التي مكنت الحركات الاحتجاجية من بناء فرصتها السياسية. فتراكم عوامل الفساد والقمع والاضطهاد وتعدد أشكالها (حجم القدرة للدولة القمعية)، أدى إلى وجود بنية سياسية ملائمة لعمل الحركات الاحتجاجية، حيثُ وجود واقع اجتماعي وسياسي تتوفر فيه عوامل الاحتجاج (شعور الجماهير بعدم الرضا والسخط العام على هذه الأوضاع)، فالحركات الاحتجاجية التي كانت متواجدة على الساحة السياسية في مصر قبيل الثورة استغلت هذه البنية السياسية الملائمة لعملها لبناء فرصتها السياسية عبر تسييس هذا السخط العام (Politicization of Discontent) أو تحويله من حالة شعور بعدم الرضا إلى ممارسة سياسية (فعل احتجاج).

¹ العزباوي، يسري: دور الشباب والحركات الاحتجاجية الجديدة في ثورة 25 يناير، مرجع سابق.

² وضمن هذا السياق، يُشار إلى أن نجاح اللجان الشعبية في مهمتها ما كان له أن يكون لولا الانتشار الأفقي للثورة، فالثورة آنذاك كانت قد اجتاحت أنحاء مصر كلها أو معظمها على الأقل، ولم تكن مقتصرة على المركز في القاهرة أو المراكز في عواصم المحافظات. فنجاح اللجان الشعبية في سد الفراغ الأمني يأتي ليؤكد أن الانتشار الأفقي للثورة كان قد شمل جميع أرجاء مصر. (زهران: جمال علي: الاتجاهات المنطقية وعلاقتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر، مرجع سابق، ص154).

³ زهران: جمال علي: الاتجاهات المنطقية وعلاقتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر، مرجع سابق، ص153-154.

كذلك، قامت هذه الحركات باستغلال إمكانيتها (توظيف وسائل الاتصال الحديثة في الدعوة إلى الثورة، والعمل على تذويب التناقضات العقائدية والسياسية بين مكوناتها والقفز على التباينات الفكرية والعقائدية والدينية فيما بينها) لبناء خطاب سياسي احتجاجي موحد (تتوافق عليه جميع الفئات والتركيبات الاجتماعية المشاركة في الثورة) وذوو أهداف واضحة (إسقاط النظام) وهو ما لعب دوراً كبيراً في حشد وتعبئة الجماهير من حولها، وهذا الالتفاف الجماهيري حولها هو ما مكّنها من الاستمرار في فعل الاحتجاج، وهو ما قاد هذا الفعل نحو التحوّل إلى حركة تصاعدت باستمرار، واستحالت بفعل التراكم من احتجاج بسيط إلى احتجاجات شاملة ومن حركة فتوية ذات مطالب محدودة، إلى حركة ثورية وانتفاضات أفقية امتدت من مكان لآخر، لتتحوّل في النهاية إلى حركة رأسية تجسّدت في ثورة شعبية عارمة ومتكاملة¹ نجحت في تحقيق مسعاها الأول المتمثّل في إسقاط النظام².

2. تحليل واقع الحركات الاحتجاجية في مصر ما بعد الثورة

بعد نجاح ثورة 25 يناير في إسقاط النظام وتحتي مبارك عن الحكم، وجدت الحركات الاحتجاجية -التي ظهر نشاطها كفاعلين بارزين في ثورة 25 يناير- نفسها أمام تحديات عظيمة، فما كان ميّزة لهذه الحركات إبان ثورة 25 يناير أصبح بمثابة تحدٍّ كبير أمامها بعد الثورة، فهذه الحركات التي غابت عنها القيادة الثورية إبان الثورة³ كان عليها بعد الثورة أن تبني نسقاً من الزخم الاستمرارية تتحوّل عبره إلى حركة اجتماعية بحيث تتمكّن من تحقيق كافة أهداف الثورة. ولتفعل ذلك كان عليها أن تُعيد كتابة لوائحها التنظيمية لتنظّم العمل داخلها

¹ يُمكن القول بأنّ ثورة 25 يناير هي ثورة شعبية شاركت فيها جميع فئات الشعب المصري، إلا أنّ الحركات الاحتجاجية الشبابية كانت وقودها وقوتها الدافعة ومحركها الرئيس.

² يُشار هنا إلى أنّ الحركات الاحتجاجية الشبابية التي لعبت دوراً كبيراً وفاعلاً في الثورة المصرية رفعت إبان التظاهرات التي انطلقت آنذاك شعارين أساسيين يُمكن للمدقّق اعتبارهما رديفَيْن لمعنى ومقصد واحد، وهذين الشعارين هما: "الشعب يريد إسقاط حسني مبارك" و"الشعب يريد إسقاط النظام"، فنجاح الحركات الاحتجاجية في إسقاط النظام هنا إنّما نعني به نجاحها في إسقاط رأس النظام وتحتيته عن الحكم، وذلك بغض النظر عن ما لهذا النظام من امتدادات يعبر عنها مفهوم "الدولة العميقة" وما يرتبط به من أزرع في الجيش والأمن والاقتصاد والإعلام.

³ طه، أحمد: الحياة الحزبية في مصر بعد الثورة... بين الإنطلاق والتعثر، مجلة جدلية، 2012/11/29، على الرابط:

<https://goo.gl/11hXgM>

وتُصبح قادرة على حسم الخلافات فيما بينها بطريقة ديمقراطية، وكان عليها كذلك أن تُنشئ بين بعضها البعض أطراً تنظيمية تعمل من خلالها على خلق نوع من التشبيك بين بعضها البعض بشكل يجعلها أكثر قدرة على الضغط والتأثير¹. ولتحقق أهدافها كان يتوجب عليها -كذلك- أن تقوم بالمحافظة على حدّ أدنى من التوافق حول الأهداف المجتمعية والسياسية² -المتعلقة بالحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية- بحيث لا تتجر وراء خطابات تدعوها للتمترس خلف الأيديولوجيات وتدخلها في جولات صراعات سياسية -بعيدة عن أجواء التنافس السياسي الصحي- تضيع على إثرها الأهداف المشتركة وتُصبح عصية على التحقيق³. وكما كان يقع على هذه الحركات -كذلك- مهمة حماية الحالة الثورية وذلك بالإجابة على سؤال التمثيل أو من يتحدّث باسمها⁴. ولمعرفة إن كانت هذه الحركات على قدر هذه التحديات جميعها سنقوم بتحليل واقع هذه الحركات وخياراتها وتفاعلاتها مع بعضها ومع بنية النظام السياسي الذي وجدت فيه في المراحل الانتقالية الثلاثة التي جاءت بعد الثورة، وسنقوم بعمل ذلك كالآتي:

في المرحلة الانتقالية الأولى وبعد تنحي مبارك في 11 شباط/فبراير 2011 تسلّم المجلس الأعلى للقوات المسلحة (المعروف اختصاراً بالمجلس العسكري) السلطة التنفيذية والتشريعية في البلاد، وقد رحب الكثير من الناس والقوى السياسية وقوى شباب الثورة بانتقال السلطة إلى الجيش، خصوصاً بعدما ظهر منه إبان الثورة من تأييد لمطالب الشباب والقوى الثورية والذي جسّدّه شعار طالما تردد في ساحات الاحتجاج "الجيش والشعب إيد واحدة". وقد كان الجميع -بما فيهم نشطاء الحركات الاحتجاجية الشبابية- يأملون في أن يقوم الجيش بحماية الثورة، وإدارة المرحلة الانتقالية بشكل يُحقّق مطالبها وأهدافها، وكانوا يتطلعون إلى أن يقوم

¹ زادة، رانيا: الحركات الشبابية والتحول الديمقراطي في مصر، مصر: منتدى البدائل العربي للدراسات، 2014، ص5.

² هذا التوافق لن يتم دون اجتماع هذه الحركات على شعار "to-do somas" أي شعار "كلّنا" والذي يأتي ليعبّر عن فكرة التضامن بين هذه الحركات وليعكس مسألة اجتماعها على قيم وأهداف واحدة. (المرجع السابق، ص5).

³ الكريم، ولاء جاد: المشاركة السياسية للشباب بين البنى الحزبية والحالة الثورية - الحالة المصرية نموذجاً، ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، 2012/12/17، على الرابط: <http://www.maatpeace.org/old/node/3962.htm>

⁴ حمزاوي، عمرو: تحديات شباب الثورة المصرية، مركز كارنيغي للشرط الأوسط، 2011/2/10، على الرابط:

<http://carnegie-mec.org/2011/02/10/ar-pub-42590>

الجيش بتسليم السلطة للمدنيين بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، لكن تصرفات الجيش إبان المرحلة الانتقالية جاءت مخالفة لتوقعات الشباب والقوى الثورية، فقد اتسمت إدارة المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية الأولى بالضبابية، وظهر من سلوكياته أنه يفتقد إلى رؤية سياسية بديلة لمستقبل مصر، وأنه لا يعي حجم التحديات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد خلال هذه المرحلة، فضلاً عن افتقاره للخبرة الكافية لإدارة شؤون الحكم. هذا وقد اتسم تعاطي الجيش مع القوى الثورية ونشطاء الحركات الاحتجاجية إبان هذه المرحلة بالقمع والعنف، فمحاولته المتكررة للتملص من مطالب الثورة كانت تدفع بهذه القوى والحركات للخروج والتتديد بسياساته ليُدفع بعدها في اتجاه تحقيق بعض هذه الأهداف¹.

وعلى الرغم من القمع الشديد الذي جوبهت به الحركات الاحتجاجية من قبل الجيش² فقد استطاعت هذه الحركات استغلال ما أنتجه المخاض الثوري من حالة فتح للمجال العام وانهيار قبضة الدولة على المجتمع خاصة في الشهور الأولى التي أعقبت الثورة مباشرة؛ استغلته في تطوير واستخدام آليات التغيير من أسفل أي بالحشد الشعبي والضغط على المسؤولين لفرض مطالب محددة، وقد تميّز أداء الحركات -في فعل ذلك- بالجرأة العالية في الطرح وأساليب الاحتجاج، مما أجبر المسؤولين على الامتثال للمطالب الشعبية وتقديم التنازلات مثل: الامتثال لمطالب محاكمة مبارك وأبنائه ورموز نظامه بعد الثورة بأشهر قليلة³.

لكن أداء هذه الحركات والذي تميّز بالفعالية العالية في الشهور الأولى من الثورة لم يستمرّ كذلك فيما بعد، وهو ما يُمكن رده إلى أسباب عديدة من بينها:

¹ سليمان، هاني: العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تموز/يوليو 2015، ص56-57).

² كما حدث في "جمعة التطهير" التي قامت فيها الشرطة العسكرية بتفريق المتظاهرين بالقوة وذلك بتاريخ 25 شباط/فبراير 2011، وكما حدث في استهداف المتظاهرين في جمعة "المحاكمة والتطهير في 8 نيسان/أبريل 2011، وفي حوادث ماسبيرو في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2011، وحوادث محمد محمود الأولى في 19-25 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، وحوادث مجلس الوزراء 16 كانون الأول/ديسمبر 2011. وقد كان مشهد سحل إحدى المتظاهرات المشاركات وتعريضها (التي أطلق عليها الناشطون لقب "ست البنات" تكريماً لها)، خلال حوادث مجلس الوزراء، هو أسوأ مشهد في تاريخ العسكر منذ بداية الثورة، وأضحى هذا المشهد رمزاً لقمع الجيش. (المرجع السابق، ص58).

³ أحمد، بسنت: الحركات الاجتماعية.. تقدّم نحو الأمام أم تراجع محتوم، مصر: مرجع سابق، ص5.

أ. انفجار الحركات الاحتجاجية وتشظيها إلى عشرات الحركات والائتلافات¹ وعدم وجود قيادة موحدة لهذه الائتلافات²، حيث إن كل ائتلاف ظهر كأنه فصيل بعينه ويُعبّر عن الجهة التي ينتمي إليها وهو ما أوجد صعوبة كبيرة في التنسيق بين هذه الائتلافات والتشبيك فيما بينها³. فمعظم الحركات الاحتجاجية لم تقم ببناء علاقات مع بعضها البعض، وعلى الرغم من أنها كانت تعمل في إطار الإصلاح الكلي (الإيمان بمبادئ المواطنة والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية وعملها على ترسيخ معانيها لتصبح هي أساس تعاطي السلطة مع المجتمع) إلا أنها كانت في مجريات ذلك تعمل في إطار جزئي (أي بالنظر إلى كل قضية على حدة). وهذه الحركات جميعها كانت تفتقر إلى وجود لوائح تنظيمية تحكم عملها، بمعنى أنها كانت تفتقر إلى معايير محدّدة لعملية اختيار الأعضاء، فبسبب النمط الطوعي لهذه الحركات كانت رغبة العضو في الانضمام للحركة هي المعيار الوحيد لقبوله، وهو

¹ ومن هذه الائتلافات؛ ائتلاف شباب الثورة، واتحاد شباب الثورة، وتحالف القوى الثورية، وائتلافات ذات أيديولوجيات محددة: اتحاد الشباب الاشتراكي، والائتلاف الإسلامي. (أحمد، بسنت: **الحركات الاجتماعية.. تقدّم نحو الأمام أم تراجع محتوم**، مصر: مرجع سابق، ص4). ومن هذه الحركات: حركات ومبادرات توعوية ومطلبية تشكّلت إبان ثورة 25 يناير: حركة "بهية يا مصر" (لتعبّر عن مطالب المرأة)، واللجان الشعبية لحماية الثورة (لحماية الأحياء في ظلّ حالة الانفلات الأمني)، و حملة "أحياء بالاسم فقط" (للدفاع عن حقّ السكن لسكان العشوائيات والمقابر)، ومبادرة "إيدي عكتفك" (تهدف إلى التواصل مع المهمشين في المجتمع وتوعيتهم بحقوقهم) وحركات "محليات" ولا للمحاكمات العسكرية وأطباء التحرير. ومن هذه الحركات حركات تعود إرهابات نشأتها إلى ما قبل ثورة 25 يناير مثل: "اتحاد شباب ماسبيرو" (نشأ بعد حوادث الاعتداء المتكررة على الكنائس قبل الثورة ليدافع عن حقوق الأقباط)، و"اتحاد شباب النوبة الديمقراطي" (نشأ في أعقاب تظاهرات 6 أبريل 2008 جاعلاً من الدفاع عن حقوق النوبيين قضيته الرئيسية). (جورج، فهمي: **الحركات الشبابية بعد 25 يناير 2011، أفكار التحرير في مواجهة مؤسسات مبارك**، مصر: منتدى البدائل العربي للدراسات، ص5-6-7).

² يُشار إلى أنّ غياب القيادة الموحدة أدت إلى زيادة الانقسامات والاستقطابات التي ظهرت بين الثوار ونشطاء الحركات الاحتجاجية في الفترات الانتقالية التي تلت الثورة، حيث لم تجد هذه الانقسامات زعيماً يحتويها أو يُقدم نفسه كبديل توافقي متخبطاً حالة التمرس الأيديولوجي. كذلك، وعلى الرغم من إيجابية هذه الائتلافات التي شكلتها قوى سياسية تختلف في المرجعيات الفكرية والأيديولوجية إلا أنّ عدم غلبة جناح محدد فيها قاد إلى بروز مشاريع سياسية متنافسة داخلها قائمة على استقطابات فكرية وأيديولوجية حادة، الأمر الذي فتح المجال لسيادة مناخ استقطابي سيطر على الساحة السياسية إبان المرحلة الانتقالية الأولى، وأدى إلى تمكّن المجلس العسكري من الاستئثار بالسلطة دون أن يلقى منافسة من أي جماعة سياسية أو حركة مجتمعية منظمة على الأرض. (الشرقاوي، باكينام: **إدارة المرحلة الانتقالية بعد الثورات، مجلة الديمقراطية**، وكالة الأهرام، مج12، العدد46، نيسان/أبريل 2012م/ ص69-70).

³ الكريم، ولاء جاد: **المشاركة السياسية للشباب بين البنى الحزبية والحالة الثورية - الحالة المصرية نموذجاً**، مرجع سابق.

الأمر الذي كان يُهدد بتفجيرها داخلياً¹، فحتى لو كان هناك اتفاق بين أعضائها على الهدف الرئيس، إلا أنّ الاختلاف في الرؤى والأولويات وآليات تنفيذ الأهداف² وعدم وجود آليات محددة لحسم الصراع في حالة نشوبه بين الأعضاء داخلياً كان يؤدي بها في بعض الأحيان إلى إيقاف نشاطاتها إلى حين حسم الخلاف. هذا وإنّه بالإضافة إلى افتقارها إلى لوائح تنظيمية تحكم عملها ظلّت الحركات تفقر إلى لوائح داخلية تتضمن معايير تحكم آليات التشبيك في حالة نشوء تعاون بينها وبين غيرها من الحركات³.

ب. الصدام الذي حصل إبان المرحلة الانتقالية الأولى بين التيار الإصلاحي -ممثلاً بالمؤسسة العسكرية- والثوري -ممثلاً بالثوار-، فالمؤسسة العسكرية كانت تريد إحداث تغيير تدريجي قائم على حلول وتعديلات دستورية غير منقطعة الصلة مع الماضي، في حين كان الثوار ونشطاء الحركات الاحتجاجية يريدون تغيير فوري يقوم على تحقيق مطالب ثورية سياسية توجّه ضدّ النظام السابق وسياساته ورموزه على إطلاقها⁴. فبسبب قلة الخبرة السياسية عند الحركات الاحتجاجية وافتقارها إلى أطر تنظيمية وقيادية وانقسام مواقفها اتجاه الكثير من القضايا، كان الصدام بينها وبين المؤسسة العسكرية والقوى المتحالفة معها ينتهي

¹ على الرغم من أنّ زيادة عدد العضويات يمكن النظر إليه باعتباره نجاحاً للحركات الاحتجاجية، إلا أنه كان له العديد من الآثار السلبية على هذه الحركات، فالغالبية العظمى من هذه الحركات كانت حركات غير مؤدّجة، أي أنّها لا تقوم على تبني أيديولوجية معينة، ولكنها تتفق على مجموعة من المبادئ والأهداف التي تُمثّل الأرضية المشتركة التي يجتمع عليها كافة أعضاؤها. وإن الوتيرة المتسارعة في معدلات الزيادة في العضويات -وافتقارها إلى لوائح داخلية تنظمها وتحكمها- أدت إلى خلق تيارات مختلفة ومتصارعة أيديولوجياً داخل الحركات، وهو ما قاد إلى انقسامها وتشظيها في كثير من الحالات، فعلى سبيل المثال: ظهرت تيارات متصارعة داخل حركة 6 أبريل اختلفت فيما بينها على مسألة دعم ترشيح محمد مرسي في انتخابات الرئاسة لعام 2012، وعندما استقرت جبهة أحمد ماهر على دعم محمد مرسي قام عدد من أعضاء الحركة بإعلان انشقاقهم عنها وتأسيس جبهة جديدة أطلقوا عليها اسم "6 أبريل الثورية". كذلك فقد شهدت حركة "الاشتراكيون الثوريون انشقاق عدد كبير من أعضائها، حيث انشقوا عنها لينضموا لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي في 2011. (عقل، زياد: حالة الحركات الاجتماعية في مصر... التشتت وشبح الأفول، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2017/6/2، على الرابط: <http://acpss.ahram.org.eg/News/16312.aspx>).

² فمثلاً اتحاد شباب ماسبيرو وبينما كان بعض أعضائه يرى أنّ الدفاع عن قضية الأقباط يقع في مقدمة أولوياته كان البعض الآخر منهم يرى أنّ الدفاع عن الحقوق من منطلق المواطنة هو ما يقع في مقدمة أولوياته. (زادة، رانيا: الحركات الشبابية والتحول الديمقراطي في مصر، مصر: مرجع سابق، ص10).

³ المرجع السابق، ص8-10.

⁴ الشراوي، باكينام: إدارة المرحلة الانتقالية بعد الثورات، مرجع سابق، ص70.

غالباً لصالح فوز الأخيرة، وهو ما يزيد من انحسارها ويؤدي إلى إضعاف ثقة الشارع بها وانكفائه عن خيار تأييدها والالتفاف حولها¹.

ج. واقع الحياة الحزبية في مصر بعد الثورة وما جابهته الحركات الاحتجاجية من مشاكل متعلقة بكيفية إعادة صياغة دورها داخل النظام السياسي بعد سقوط النظام، فقبل الثورة كان القانون رقم 40 لعام 1977، والذي كان يُعرف بقانون الأحزاب السياسية- بمثابة حجر عثرة في وجه أي مجموعات سياسية راغبة في الانضمام داخل أحزاب سياسية، فقرار الموافقة على تأسيس أي حزب كان لا يتمّ وفقاً للقانون- إلا بعد موافقة لجنة شؤون الأحزاب التي تتكوّن من رئيس شورى ووزراء العدل والداخلية والشؤون البرلمانية هذا بالإضافة إلى ثلاثة من القضاة السابقين الذين يضطلع رئيس الجمهورية بهمة تعيينهم، فبسبب انتماء كافة أعضاء اللجنة إلى الحزب الوطني فقد عمدت اللجنة إلى رفض تأسيس أي حزب جاد ولم يُفلت من هذه القاعدة إلا أحزاب قليلة وفي حالات نادرة. هذا كان قبل ثورة 25 يناير، أما بعد قيام الثورة فقد تمّ تعديل هذا القانون بمقتضى المرسوم رقم (12) لعام 2011 الذي صدر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وعلى إثر ذلك، فُتح المجال العام أمام حرية تكوين الأحزاب السياسية، وتمّ تأسيس حوالي 30 حزب سياسي جديد،

¹ كما حدث في الإعلانات الدستورية التي أقرّها المجلس العسكري وطرحها للاستفتاء العام ووقف نشطاء الحركات الاحتجاجية ضدها في حين تحمّس لها التيار الإسلامي وأطلق حملة هائلة للترويج لها طالبا من أتباعه بالتصويت عليها بنعم، ومؤكداً أن هذا التصويت هو بمثابة واجب وطني وسياسي، فقد أظهرت نتائج الاستفتاء الذي أجري في 19 آذار/مارس 2011 أنّ ما نسبته 78% من إجمالي المشاركين وافقوا على التعديلات المشتركة، وكانت خسارة الحركات الاحتجاجية هذه المعركة أمام تحالف القوى الإسلامية والمجلس العسكري هي بمثابة المسمار الأول في نعش الشرعية الثورية. (نافعة، حسن: "ربيع مصر": بين ثورتي 25 يناير و30 يونيو، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص 40). وكما حدث في أول انتخابات برلمانية شهدتها مصر بعد ثورة 25 يناير والتي شهدت تنافساً شديداً بين عدد كبير من الأحزاب السياسية، وخصّص فيها 33% من المقاعد للمرشحين بالنظام الفردي، و67% من المقاعد للمرشحين بنظام القوائم الحزبية المغلقة، فهذه الانتخابات لم تشهد نسبة مشاركة كبيرة من الشباب المنتمي للحركات الاحتجاجية الشبابية التي لها وزن للشارع، حيث أبرزت مقابلات مع بعض رموز هذه الحركات أنّ ما كان يهمهم في الانتخابات هو الأطر الدستورية والقانونية للعملية الانتخابية وليس العضوية في حد ذاتها. فهذه الرؤية القاصرة أدت إلى عدم قيامهم بتشكيل حزب سياسي يُمثّلهم، وحتى الذين نزلوا منهم إلى الانتخابات بصفتهم الفردية كمستقلين لم يلاقوا الدعم الكافي من القواعد الجماهيرية التي اتجهت نحو اختيار أفراد تنتمي إلى قوى منتظمة داخل حزب سياسي (القوى الإسلامية) ولديها برنامج واضح ورؤية محدّدة. وقد أدى ذلك كله إلى فوز الأحزاب والقوى المنتمية لتيار الإسلام السياسي وحصولهم على ما يُقارب 77% من مقاعد البرلمان. (الكريم، ولاء جاد: المشاركة السياسية للشباب بين البنى الحزبية والحالة الثورية - الحالة المصرية نموذجاً، ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان. مرجع سابق).

وكانت هذه الأحزاب جميعها -باستثناء تلك المرتبطة بفصائل سياسية ذات صبغة إسلامية -والتي تكون العضوية فيها من كوادِر الفصائل المرتبطة بها- ترغب بانضمام مجموعة كبيرة من نشطاء الحركات الاحتجاجية إلى صفوفها، لكن الذي حصل على أرض الواقع أنّ هؤلاء النشطاء تباينوا في مواقفهم حول مدى قدرتهم على التغيير من خلال هذه الأطر الحزبية، وعلى الرغم من أنّ بعضهم انضموا إلى عدد من هذه الأحزاب (أبرزها الحزب المصري الديمقراطي الذي تأسس في منتصف العام 2011، وحزب العدل الذي تأسس في نفس الفترة تقريباً، وحزب الدستور الذي تأسس في الربع الأخير من عام 2012 بدعوة من الدكتور محمد البرادعي) وقاموا بخوض الانتخابات البرلمانية التي أجريت بعد الثورة على قوائم أحزابهم، إلا أنّ أغلبهم اختاروا الرجوع إلى أنماط الاحتجاج في الشارع والميادين. وإنّ هذا التباين في الآراء حول أولوية خيارات الجبهة الثورية وانقسامها ما بين رأي مؤيد للانضواء داخل تنظيم سياسي موحد يرفع مطالب الثورة وأهدافها وآخر مؤيد للانضواء داخل تنظيمات سياسية متعددة تقوم على أسس أيديولوجية؛ هذا التباين والانقسام -الذي رافقه اتجاه الأحزاب السياسية المحافظة والتقليدية إلى إعادة تنظيم أدوارها عبر تشكيل نمط من التحالفات السياسية بين بعضها البعض¹- هو ما أدى إلى تراجع دور الحركات الاحتجاجية وتأثيرها على الساحة السياسية المصرية بعد الثورة².

د. عدم وعي الشباب نشطاء الحركات الاحتجاجية بأنّ الاحتجاج بأشكاله المختلفة هو مجرد وسيلة وأداة لتحقيق غاية وهدف أسمى، ومن ثمّ يجب عليه أن لا يتحول إلى غاية في حدّ ذاتها³. فكثرة اعتماد هذه الحركات على آليات الحشد وعدم قدرتها على تطوير تلك الآلية

¹ سبق أن ذكرنا في الإطار المفاهيمي والنظري لهذه الدراسة أنّ مفهوم الحركة الاجتماعية يأتي كمفهوم مقابل للأطر المؤسسية الرسمية التقليدية التي تنتظم فيها جماعات المصالح الرسمية والأحزاب السياسية. حيث أنّه إذا كان التمثيل النيابي والمنافسة السياسية وظيفتين من وظائف الأحزاب وجماعات المصالح، فإنّ السلوك الاحتجاجي هو الوظيفة الرئيسية للحركة الاجتماعية. (المهر، محمود صلاح عبد الحفيظ: الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية، مرجع سابق، ص159-160).

² الكريم، ولاء جاد: المشاركة السياسية للشباب بين البنى الحزبية والحالة الثورية - الحالة المصرية نموذجاً، ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان. مرجع سابق.

³ المرجع السابق.

بالتوازي مع تطوّر السياق العام وبما يتلاءم مع ظروفه، أدى إلى تفريغ تلك الآلية من مضمونها، وقاد إلى فقدان قدرتها على التأثير مع الوقت¹.

إذن، فقد شهدت المرحلة الانتقالية الأولى التي أدارها المجلس العسكري تراجعاً ملموساً في عمل الحركات الاحتجاجية وحجم تأثيرها على الساحة السياسية المصرية. هذا وقد استمرّ هذا التراجع المضطرد في عملها في المرحلة الانتقالية الثانية بعد أن تولى محمد مرسي سدة الحكم في 30 حزيران/يونيو 2012، ففشل ممثلو الثورة في بناء جبهة موحدة وتشتت أصواتهم بين معسكري عبد المنعم أبو الفتوح وحمدین صباحي أدى إلى خروجهم من الانتخابات الرئاسية² من الجولة الأولى³، وأفضى إلى فوز محمد مرسي (مرشح التيار الإخواني) على أحمد شفيق (مرشح ينتمي إلى النظام السابق)، حيث تمكن مرسي من رفع نسبة الأصوات التي حصل عليها في الجولة الثانية وأهلته للفوز وذلك عن طريق إعطاء وعود للتيارات الثورية بالقيام بإصلاحات جذرية وتحقيق مطالب الثورة، والالتزام بحقوق الشهداء والمصابين منذ عهد مبارك إلى حين توليه السلطة. إلا أنّ عهده لم يشهد تحقيق أي من الوعود التي أطلقها عبر برنامجه الانتخابي، حيث شهد عهده إتباع نفس السياسات الاقتصادية التي أهملت العدالة الاجتماعية، وركزت على النمو الاقتصادي وأعطت الأولوية للقطاع الخاص، ورافقها حوادث قمع احتجاجات وإضرابات عمال كانت تطالب بالإنصاف في حقوقها وأجورها. كذلك، فقد شهد عهده استمرار ذات النهج الأمني القامع من قبل قطاع الشرطة. وضمن هذا الإطار، فحادثه بورسعيد 2012 والتي راح ضحيتها 32 شخصاً تأتي كأكبر تمثيل على استمرار نهج القمع والاعتماد على القبضة الأمنية في عهد مرسي. وأيضاً، شهد عهد مرسي إصدار إعلان دستوري في كانون الأول/نوفمبر 2012 بغرض تحصين مجلس الشورى والجمعية التأسيسية التي كانت على وشك الانتهاء من أعمالها في كتابة الدستور، وقد جاء هذا الإعلان كمن يُمهّد الطريق

¹ أحمد، بسنت: الحركات الاجتماعية.. تقدّم نحو الأمام أم تراجع محتوم، مرجع سابق، ص5.

² انتخابات الرئاسة المصرية للعام 2012 هي أول انتخابات رئاسية بعد ثورة 25 يناير، أقيمت الجولة الأولى منها يومي 23 و24 أيار/مايو من عام 2012، وأقيمت الجولة الثانية يومي 16 و17 حزيران/يونيو من نفس العام.

³ حيث كان هناك ستة مرشحين للثورة من تيارات مختلفة داخلها حصلوا مجتمعين على 41% لكن لم يتأهل أيّاً منهم لخوض جولة الإعادة فحتى حمدین صباحي ممثل التيار القومي وصاحب الرصيد الأكثر شعبية من بين المرشحين لم يحصل إلا على 21% وهي نسبة لم تؤهله لجولة الإعادة.

لولادة دستور غير توافقي يتم عبره تمرير رغبات الإخوان في الانفراد بالسلطة واقتسام النفوذ مع اليمين الديني الممثل بحزب النور السلفي (تغاضى الإخوان وحزبهم الحرية والعدالة عن المواد الدستورية التي تنتهك الحريات الشخصية وتتعلق بالشريعة والهوية لأنها تخدم رؤى حزب النور، في مقابل ذلك أيد حزب النور المواد التي من شأنها تمكين قوى الإخوان) دون الأخذ بآراء بقية القوى السياسية. وقد أفرزت حالة الاستئثار بالسلطة من جانب جماعة الإخوان -وتخليهم عن كل وعودهم في تحقيق مطالب الثورة- نوعاً من الامتناع بين القوى الثورية ونشطاء الحركات الاحتجاجية، ودفع بهم إلى تشكيل جبهة الإنقاذ الوطني وهي عبارة عن تكتل سياسي تكون من 35 حزباً وحركة سياسية يغلب عليها الطابع المدني (الليبرالي اليساري)، ومنذ تأسيسها هدفت جبهة الإنقاذ إلى الدفاع عن الدولة المدنية الديمقراطية في مصر، حيث عمدت - في إطار ذلك- إلى حشد الشارع المصري لرفض الإعلان الدستوري -الذي جعل لإعطاء الرئيس سلطات استثنائية، ومنحه الحق في إصدار ما يشاء من القوانين، وتحصين قراراته وقرارات الجمعية التأسيسية التي تتولى مسألة صياغة الدستور وتسيطر عليها أحزاب الإسلام السياسي بعد انسحاب ممثلي الأحزاب المدنية والكنيسة والمرأة ومنظمات المجتمع المدني-، واتخذت الجبهة قرارها في أن يكون الدكتور محمد البرادعي منسقاً عاماً لها¹.

وفي ذات المرحلة شهدت الساحة المصرية ظهور تيارات وحركات أخرى عملت في نفس نطاق الفعل الرافض لسياسات الإخوان ومساعيهم، كان من أبرزها: التيار الشعبي وهو عبارة عن تجمع سياسي يساري -يرفض المؤسسون له أن يتم كلمة حزب لتوصيفه ويؤكدون على أنه تيار فكري حركي- أعلن عن انطلاقه في أيلول/ سبتمبر 2012، وتسلم زمام رئاسته حمدين صباحي، حيث إنه تأسس بشكل رئيسي من الحملة الانتخابية الداعمة له في انتخابات الرئاسة المصرية عام 2012، وقد تبني التيار شعار الثورة (عيش، حرية، عدالة اجتماعية)².

وحركة تمرّد التي تشكلت من مجموعة من شباب الحركات الاحتجاجية والأعضاء السابقين من حركة كفاية، وكانت فكرتها الأساسية تقوم على جمع أكبر عدد من التوقيعات لعزل

¹ العجاني، محمد: مطالب الثورة المصرية والفاعلون الجدد، مصر: منتدى البدائل العربي للدراسات، ص4-5-6-7.

² المرجع السابق، ص7.

محمد مرسي¹، حيثُ بدأت تدريجياً بتجميع أعضاء ومتضامنين معها، وعلى إثر ذلك زادت شهرتها الإعلامية والشعبية مما أعطاها دافعاً قوياً لدعوة جماهير الشعب المصري للنزول والاعتراض على حكم محمد مرسي في 30 حزيران/يونيو 2013². وعلى الرغم من أنّ حركة تمرّد لاقت حجماً واسعاً من التأييد والمشاركة والتفاعل من قبل نشطاء الحركات الاحتجاجية مثل: حركة كفاية وحركة 6 أبريل، وهو ما ظهر من خلال قيام هذه الحركات بفتح مقراتها، وتجنيد كوادرها للعمل في خضم هذه الحركة³. إلا أنّه وبحسب تصريح أحد مؤسسين الحركة، فإنّ الحركة وقعت في أخطاء جسيمة كانت هي الأساس الممهد للانقلاب العسكري الذي جاء - بعد تظاهرات 30 يونيو - ليمثّل انتكاسة كلية لمسار التغيير السياسي في مصر، وأبرز هذه الأخطاء قيام الحركة بإنشاء تحالف بينها وبين الدولة (الأجهزة الأمنية)، حيثُ إنّّه بحسب تصريح المسؤول، بدأ تبادل الزيارات بين عدد من مؤسسي الحركة وقيادات أمنية واستخباراتية قدمت الوعود للحركة بتقديم دعم مالي وأمني لها يُساعد على توسيع نطاقها ويفتح لها مجال أكبر من المجال العام. وهذا التحالف جاء ليؤكد تصريح آخر صدر عن مسؤول أمني مهم قام بالإدلاء به لوكالة رويترز الإخبارية ويقول فيه: "بالطبع شاركنا وساعدنا الحركة، فنحن مصريون مثلهم تماماً وكنا نعرف جميعاً أنّ ظاهرة مرسي ليست الأمثل لمصر، لذلك فكل شخص من موقعه قام بما يُمكنه للتخلص من هذا الرجل وجماعته". وإنّ هذه التصريحات جميعها تأتي لتؤكد على حقيقة واحدة هي اختراق الحركة من قبل الدولة وعدم استقلالها عنها، فهذا الاختراق أثر على نتائجها، حيثُ ظهرت عاجزة عن خلق خطاب مغاير لخطاب الدولة يُشبه الخطاب الذي قامت بإنتاجه الحركات التي جاءت بعد الثورة، كذلك فشلت الحركة في فتح المجال العام بشكل يمكنها من الاستمرار بعد عزل مرسي⁴.

¹ ورد في بيان تأسيس الحركة أنّ الدافع الأساسي لنشأتها هو تدهور الحالة الاقتصادية وسوء الأحوال السياسية بعد وصول مرسي وجماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم، وقد قامت الحركة في عدد المؤتمرات الصحفية بتحديد أهدافها الرئيسية بثلاثة أهداف؛ أولها: عزل محمد مرسي من رئاسة الجمهورية والقيام بتسليم منصبه لرئيس المحكمة الدستورية العليا الذي سيتولى مهمة تمثيل البلاد في الخارج فقط. وثانيها: اختيار شخصية سياسية يُشهد لها بالكفاءة حتى تقوم برئاسة حكومة تتولى مهمة إدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية. وثالثها: تشكيل حكومة كفاءات (تكنوقراط) لإصلاح الأوضاع المتردية في البلاد. (العجاتي، محمد: مطالب الثورة المصرية والفاعلون الجدد، مرجع سابق، ص7).

² أحمد، بسنت: الحركات الاجتماعية.. تقدّم نحو الأمام أم تراجع محتوم، مرجع سابق، ص6.

³ العجاتي، محمد: مطالب الثورة المصرية والفاعلون الجدد، مرجع سابق، ص7.

⁴ أحمد، بسنت: الحركات الاجتماعية.. تقدّم نحو الأمام أم تراجع محتوم، مرجع سابق، ص6.

وضمن الإطار السابق، فقد استجابت الجماهير لدعوات حركة تمرّد للنزول إلى الشارع في 30 يونيو/ حزيران 2013، وشهد هذا اليوم حركة تظاهرات حاشدة ملأت الشوارع والميادين المصرية -مطالبة بإسقاط نظام مرسي وعزله- استغلّها عبد الفتاح السيسي وقام بإعلان انقلابه العسكري متعللاً بوجود قاعدة شعبية تُسانده.

وقد شكّل الانقلاب العسكري الذي قام به عبد الفتاح السيسي في 3 يوليو/تموز 2013 نقطة فارقة في الحياة السياسية النشطة التي بدأت بعد ثورة 25 يناير، حيثُ عمل الانقلاب على إغلاق المجال العام من جديد وعلى إعادة حالة الركود إلى الشارع المصري من خلال إصدار العديد من التشريعات والقوانين التي هدفت إلى تقييد نطاق عمل الحركات الاحتجاجية، ويدخل ضمن هذه القوانين:

قانون التظاهر: الذي تمّ إقراره من قبل الرئيس المؤقت عدلي منصور خلال الفترة الانتقالية التي حكم فيها، وتمّ استخدامه بكثرة خلال حكم الرئيس السيسي لقمع المعارضين، وعلى الرغم من أنّ الدولة ادعت في خطابها الرسمي أنّ هذا القانون وجد لتنظيم التظاهرات التي يصعب - أحياناً- التعامل معها، حيثُ إنه كفل حقّ التظاهر السلمي ولم يمنعه بشكل مباشر، إلا أنّ النقطة الخلافية التي فجّرت الجدالات حوله تمثّلت في الشروط التي وُضعت للسماح بالتظاهرة من الأساس، فعدا أنّ القانون جرّم عملية تنظيم مظاهرة أو تجمع عام بدون الحصول على موافقة مركز شرطة يقع في الدائرة التي يُعزَم فيها انطلاق المظاهرة، أعطى القانون الحقّ لوزير الداخلية ومدير الأمن في إلغاء المظاهرة أو تغيير خطّ مسارها، وهو ما يُشكل تعدّ واضح وصريح على حرية التنظيم والتظاهر¹. فهذا القانون قام بخلق إطار جديد للعمل العام وأساليب الفعل الجمعي في مصر، فأساليب الفعل الجمعي المعتمدة على التعبئة والتشديد، كانت أهم آليات العمل السياسي التي أفرزتها ثورة 25 يناير، واستخدمتها القوى السياسية غير المؤسسية كالحركات الاحتجاجية والشبابية، أو القوى السياسية المؤسسية كالأحزاب والتيارات السياسية، بل واعتمدت عليها كأداة لتعبئة وحشد الجماهير والتواصل معهم، ولممارسة ضغوط على الدولة. وبالتالي كان صدور هذا القانون -الذي جاء ليضبط هذه الآلية ويحجّم من فعاليتها- هو

¹ أحمد، بسنت: الحركات الاجتماعية.. تقدّم نحو الأمام أم تراجع محتوم، مرجع سابق، ص6.

بمثابة إعلان عن واقع سياسي جديد يجب أن تتأقلم معه كافة القوى السياسية -التي اتخذت من أساليب الفعل الجمعي والحشد الجماهيري آليات للعمل السياسي- شاعت ذلك أم أبت¹.

قانون الإرهاب: وقد صدر هذا القانون في أغسطس 2015 بعد سلسلة من الأحداث الإرهابية المتتالية بدأت منذ عزل الرئيس محمد مرسي وشملت عدة مناطق وخاصة سيناء، ومما أورده القانون في مادته الثامنة عشر أنه "يعاقب بالسجن المؤبد أو بالسجن المشدد الذي لا تقل مدته عن عشر سنين كل من حاول بالقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع أو بغير ذلك من وسائل العمل الإرهابي قلب نظام الحكم أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة". وهذه المادة من القانون -بالذات- جاءت لتمسّ عمل الحركات الاحتجاجية بشكل مباشر، فوفقاً لمقتضيات هذه المادة، يُمكن اعتبار الشعارات والمطالب التي ترفعها الحركات الاحتجاجية لتنادي بالتغيير محاولات عنيفة لقلب نظام الحكم أو تغيير شكل الحكومة، وهو ما يجعلها عرضة لخطر الاعتداء والتربّص الدائم لعملها².

قانون تنظيم الجمعيات الأهلية: والذي جاء ليقيد العملية التي يُمكن أن تتحوّل عبرها أي حركة احتجاجية حرة إلى حركة مؤسسية تنتظم في شكل جمعية أو شركة مدنية أو مساهمة. فهذا القانون قصر هدف الجمعيات على الأهداف الإنسانية فقط واستثنى منها الأهداف الحقوقية أو الدفاعية، كما وأنّ هذا القانون نصّ على منع حصول الجمعيات على تمويل دون قيامها بتحصيل إذن مسبق من الجهات التنسيقية، وفرض عقوبات بالسجن تصل لمدة 15 عاماً على كلّ من يُخالف هذه الشروط. وبذلك، فإنّ هذا القانون أوجد القلق في نفوس الكثير من نشطاء الحركات الاحتجاجية حول مدى فاعلية التطور لشكل تنظيمي أكثر مؤسسية وفاعلية (جمعيات أهلية مشهورة) في ظلال واقع التضييق هذا، وحال دون اتخاذهم هذا القرار. كما وأنّ هذا القانون قام بإخضاع منظمات المجتمع المدني -الموجودة بالفعل- لسيطرة الحكومة والمؤسسات الأمنية³.

¹ عقل، زياد: حالة الحركات الاجتماعية في مصر... التشتت وشبح الأقول، مرجع سابق.

² أحمد، بسنت: الحركات الاجتماعية.. تقدّم نحو الأمام أم تراجع محتوم، مرجع سابق، ص7.

³ المرجع السابق، ص7.

ومن التشريعات الأخرى التي صدرت إبان عهد السيسي واستهدفت إغلاق المجال العام وتضييق عمل الحركات الاحتجاجية، تعديل قانون جامعة الأزهر، حيث تم إضافة مادة إلى القانون تجرم إهانة الأزهر، كما قامت إدارة الجامعة بإصدار قوانين تمنع التظاهر والتجمع، الأمر الذي أدى إلى الحد من قدرة حركة عدد كبير من الحركات الاحتجاجية التي لديها قاعدة طلابية عريضة. وهكذا دخلت الحركات الاحتجاجية بعد انقلاب الثالث من يوليو مرحلة انحسار كلي، فقد باتت الدولة أكثر قوة وتماسكاً في التعامل مع أساليب الفعل الجمعي الذي يقع في مقدمتها الفعل الاحتجاجي. كذلك، فقد خسرت غالبية تلك الحركات مواردها المادية والبشرية ولم يعد بإمكانها استعادة قدراتها التي تحكم مدى فاعليتها السياسية (نقصد بذلك قدرتها على الحشد والتعبئة). هذا، وإن بعض هذه الحركات -مثل حركة 6 أبريل- شهدت صدور أحكام حظر في حقها، وتمت إدانة بعض رموزها جنائياً، الأمر الذي أدى إلى خروجها من المشهد السياسي بشكل كلي¹.

إذن، فإن هناك العديد من العوامل التي ساهمت في انحسار الحركات الاحتجاجية في مصر بعد الثورة وحال دون تمكّنها من بناء نسق من الزخم والاستمرارية تتحوّل عبره إلى حركة اجتماعية منظمة تحقق الأهداف والمطالب التي رفعتها إبان الثورة، ومن هذه العوامل: عوامل خارجية وعوامل خارجية؛ فأما الخارجية منها فتتعلّق بشكل وهيئة البنية السياسية التي عملت الحركات الاحتجاجية ضمن أطرها بعد الثورة، فعلى الرغم من أنّ الواقع الاجتماعي والسياسي الذي تتوفر فيها عوامل الاحتجاج (شعور الجماهير بعدم الرضا والسخط العام على هذه الأوضاع) ظلّ موجوداً بعد الثورة (بسبب عدم تحقيق المطالب التي قامت من أجلها)، إلا أنّ هناك عدة متغيرات شهدتها هذه البنية وكان لها الأثر الأكبر في التضييق على الحركات الاحتجاجية والحدّ من عملها، ومن هذه المتغيرات تغيير علاقة الجيش بالحركات الاحتجاجية بعد الثورة (إتباعه سياسة قمعية اتجاهاً واتجاه نشاطها). ومن هذه المتغيرات كذلك، ما جابهته الحركات الاحتجاجية من مشاكل متعلقة بكيفية إعادة صياغة دورها داخل النظام السياسي بعد سقوط النظام، فهذه الحركات جميعها نمت أدوارها الفاعلة في ظلّ ظرف استثنائي غاب فيه

¹ عقل، زياد: حالة الحركات الاجتماعية في مصر... التشتت وشبح الأفول، مرجع سابق.

الدور الفاعل للأحزاب والنقابات حيث مارست وظائف تلك المؤسسات، لكن بعد نجاح ثورة 25 يناير وسقوط النظام حاولت تلك المؤسسات استعادة أدوارها على الساحة السياسية، واتجهت الأحزاب السياسية إلى إعادة تنظيم أدوارها عبر تشكيل نمط من التحالفات السياسية بين بعضها البعض، وذلك في محاولة منها لكسب تأييد الشارع، وهو ما أدى إلى تراجع الدور الفاعل للحركات الاحتجاجية بشكل عام. يضاف إلى ذلك كله، متغيرات شهدتها البنية السياسية في فترة انقلاب عبد الفتاح السيسي تمثلت في إصدار العديد من التشريعات والقوانين التي هدفت إلى تقييد نطاق عمل هذه الحركات وإغلاق المجال العام. وأما الداخلية منها فتتعلق بالبنية التنظيمية والهيكلية للحركات الاحتجاجية، فافتقار هذه الحركات إلى أطر تنظيمية وتنسيقية فيما بينها تُعطيها القدرة على التعبئة وتُمكنها من جذب قاعدة اجتماعية تُشاركها شعارات والبرامج أدى إلى تراجع أدوارها على الساحة السياسية المصرية ودفع بالقوى ذات القدرة التنظيمية والمشروع السياسي (القوى الإسلامية) إلى محاولة ملء الفراغ الذي خلفه غيابها، حيث تمكنت تلك القوى من ربح الشوط الانتخابي -بعد الثورة- بأغلبية كبيرة. وإنّ هذه العوامل كلّها أدت للحيلولة دون تحوّل هذه الحركات إلى حركة اجتماعية منظمة تتمكّن من الوصول بمسار التغيير السياسي الذي بدأ في مصر إلى النهاية؛ إلى حيثُ تتحقق أهداف الثورة في العيش الكريم والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية¹.

¹ يُشار ضمن هذا السياق إلى أنّ الحركات الاحتجاجية المتواجدة على الساحة السياسية المصرية اليوم هي حركات هشة غير قادرة على الحشد والتعبئة واستخدام أساليب الفعل الجمعي، فهذه الحركات لم تعد تمتلك ما يكفي من الموارد المادية والبشرية والتنظيمية التي تمكنها من استئناف عملها على الساحة السياسية المصرية. وعلى الرغم من عدم اختفائها بشكل كامل من الساحة السياسية بعد انقلاب 3 يوليو، إلا أنّ المتابع لها يلاحظ أنّ بعضها -في سعيها للتكيف مع نظام ما بعد الانقلاب- قد استبدلت آليات العمل السياسي القائمة على الفعل الجمعي المعتمد على التعبئة والتشديد؛ استبدلتها بأساليب عمل قائمة على بناء التحالفات مع قوى سياسية واجتماعية أخرى، أي أنّها انتقلت من آلية العمل السياسي المعتمد على التحرك الجمعي واستخدام المساحة العامة، إلى التحرك الجمعي داخل الإطار الشرعي للدولة (يُمكن ملاحظة هذا التحوّل في آليات العمل السياسي في قضية ترسيم الحدود بين مصر والمملكة العربية السعودية عندما لجأت هذه الحركات للاحتجاج عبر الإطار الشرعي للنقاضي في مصر). (عقل، زياد: حالة الحركات الاجتماعية في مصر... التشتت وشبح الأفيول، مرجع سابق). وأنّ بعضها الآخر قد عاد إلى الساحات في أشكال احتجاجات اجتماعية ترفع مطالب اقتصادية فئوية: مثل احتجاجات عمال المحلة في أغسطس/آب 2017، واحتجاجات أهالي جزيرة الوراق في يوليو/تموز 2017، الأمر الذي يعكس حالة الانفصال التي حصلت في الوعي الجماعي الثوري بين المطالب السياسية والاقتصادية. (شعبان، عصام: عندما يتجدّد الحراك الاحتجاجي في مصر، العربي الجديد، 2017/8/22، على الرابط: <https://goo.gl/i7wTa3>).

ثانياً: الحركات الاحتجاجية ودورها في أحداث ثورة الياسمين وأثرها على مسار التغيير السياسي في تونس

إنّ الرّاصد لعوامل تفجّر الثورات يُلاحظ أنّ لها جذور تعود إلى تراكمات من أسباب اجتماعية وسياسية عميقة ممتدة عبر عشرات السنين، فسوء توزيع الثروة وتفشي الفساد الاجتماعي والاستبداد السياسي هو ما يؤدي إلى انتشار نوع من حالة عدم الرضا الصامت (Social Discontent) الذي يستحيل بدوره إلى سخط عام يبدأ في التعبير عن نفسه في شكل سلوكيات جماعية، وأفعال احتجاجية كالتظاهرات والإضرابات المتفرقة والمتناثرة¹. ومثل هذه التراكمات كانت هي السبب الأبرز وراء تفجّر ثورة الياسمين -التي تُعرّف كذلك بثورة الحرية والكرامة أو ثورة 17 ديسمبر أو ثورة 14 جانفي- أولى ثورات الربيع العربي وباكورتها التي سرعان ما امتدت عدواها لتشمل الكثير من بلدان العالم العربي لتكون هي بمثابة الشرارة لمسار تغيير سياسي بدأ منذ اللحظة الأولى لانطلاقتها وما يزال مستمراً في سريانه حتى اللحظة الآنية.

وعلى غرار ثورة 25 يناير، يُمكن القول بأنّ العقد الأخير من عهد زين العابدين بن علي، شهد وجود عدة أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية متردية² استغلّتها الحركات الاحتجاجية وقامت على إثرها بتحويل حالة الشعور بعدم الرضا التي انتابت أوساط الجماهير

¹ إبراهيم، سعد الدين: *المجتمع المدني في ظل ثورات الربيع العربي*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 459، أيار/مايو 2017م/ص 11-12).

² فعلى المستوى السياسي شهدت شرعية النظام الحاكم تأكلاً شديداً بسبب عزه عن إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الجنوبية والحدودية، ورفضه السماح بقدر أكبر من الحريات والمشاركة السياسية. كذلك، فقد أدى طرح مشروع التوريث الذي سيكرّس رئاسة بن علي مدى الحياة، وضعف القوى الحزبية وعدم تمكنها من التعبير عن مصالح الشباب وقضاياهم، وغياب النزاهة في الانتخابات؛ أدى ذلك كلّ إلى زيادة الاحتقان الشعبي على الأوضاع السياسية المتردية في البلاد. أما على المستويين الاجتماعي والاقتصادي فقد توفرت عدة عوامل دفعت بالسلوك الاحتجاجي الشعبي إلى اتخاذ منحى تصاعدي ومن هذه العوامل: ارتفاع مستويات البطالة خاصة في صفوف الخريجين من أصحاب الشهادات العليا، والغبين الاجتماعي، وغياب العدالة الاجتماعية وإتباع سياسات تنموية غير عادلة بين مناطق المراكز والأطراف. هذا بالإضافة إلى الفساد المالي والإداري، وتراجع الطبقة الوسطى، وزيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام المرتبطين ببرامج التكيف الهيكلي التي تبنتها تونس وقامت على إثرها باتخاذ عدة إجراءات، وذلك في إطار الخضوع لشروط صندوق النقد والبنك الدوليين. (عبد النور، ناجي: *الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجه الثانية من التحرير السياسي*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 387، أيار/مايو 2011م/ص 139-140-141-142).

التونسية إلى ممارسة سياسية، أو ما يطلق عليه "تسييس السخط العام" (Politicization of Discontent)، بحيث إنه سرعان ما تحول هذا السخط العام إلى ممارسة سياسية تمثلت في فعل احتجاجي تصاعد وتراكم حتى استحال ثورة شعبية عارمة عمت جميع أرجاء تونس¹. وعلى الرغم من أنّ إرهابات الثورة التونسية لها جذور تعود إلى أعوام سبقتها، حيث إنّ الكثير من المدن التونسية شهدت منذ عام 2008 قيام أنماط احتجاجية مختلفة فيها كانت تبدأ وتستمرّ أياماً أو عدة أشهر ثمّ ما تلبث أن تتطفئ²، إلا أنّ المختلف في ثورة الياسمين هو تمكّن نشطاء الحركات الاحتجاجية من بناء نسق من الزخم والتراكم والاستمرارية في الحركة الاحتجاجية التي بدأت كانتفاضة أطراف ضمت تظاهرات واحتجاجات انطلقت في ولاية هامشية صغيرة تدعى ولاية سيدي بوزيد، ثمّ امتدت لتشمل الولايات الكبرى مثل صفاقس وسوسة والعاصمة تونس.

ففي الـ 17 كانون الأول/ديسمبر 2010، وفي تجسيد دراماتيكي مأساوي لحالة رفض الظلم والقهر قام الشاب محمد البوعزيزي -الذي يبلغ السادسة والعشرين من عمره- بإضرام النار في جسده أمام مقر ولاية سيدي بوزيد، وذلك احتجاجاً على قيام شرطة الولاية بمصادرة عربته التي كان يبيع عليها الفاكهة والخضار، حيث تلقى صفعاً من قبل شرطيّة في مقرّ الولاية ومنع من مقابلة أحد المسؤولين في الولاية لتقديم شكوى وتظلم³. وقد كانت لحركة البوعزيزي هذه أثر كبير في نفوس غيره من الشباب الذين يُقاسون نفس الظروف التي دفعت البوعزيزي إلى إحراق نفسه، الأمر الذي دفعهم إلى التحرك في مظاهرات واحتجاجات عارمة في مدينة سيدي بوزيد ثمّ الانتقال بحركتهم الاحتجاجية هذه إلى مدن وقرى الولاية المختلفة. وقد قوبلت هذه الحركة الاحتجاجية بالعنف الشديد من قبل أجهزة الأمن في الدولة التي أرسلت تعزيزات مكونة من مئات العناصر من وحدات التدخل لمساعدة قوات الشرطة في الولاية في قمع

¹ العزباوي، يسري: دور الشباب والحركات الاحتجاجية الجديدة في ثورة 25 يناير، مرجع سابق.

² كانت أبرز هذه الاحتجاجات -والتي ذكرناها في الفصل السابق من هذه الدراسة- احتجاجات منطقة الرديف (الحوض المنجمي) عام 2008، واحتجاجات منطقة بن قردان عام 2010، ويُمكن اعتبار ثورة الياسمين أو 17 ديسمبر بمثابة امتداد لهذا النسق من الاحتجاجات.

³ بشارة، عزمي: الثورة التونسية المجيدة: بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، مرجع سابق، ص 199-200.

المحتجين¹. وتزامناً مع ما كان يحصل في سيدي بوزيد، انطلقت التظاهرات في ولاية القصيرين للمطالبة بالكرامة والحرية والعدالة، وقد استجابت بقية الولايات لما حدث بولايي سيدي بوزيد والقصيرين. فقام الاتحاد الجهوي للشغل بمدينة صفاقس بدعوة العاملين إلى تنفيذ إضراب عام في يوم 12 كانون الثاني/يناير 2011 على أن يشمل هذا الإضراب الولاية وبعض مدن الجنوب، وبعد أن تمت الاستجابة لدعوة الإضراب بدأ الوضع الأمني بالتحسن والخروج عن السيطرة خصوصاً مع انطلاق احتجاجات في أحياء مختلفة من العاصمة تونس. وبعد ذلك، وفي 14 كانون الثاني/يناير 2011 قام المكتب التنفيذي للاتحاد العام للشغل بدعوة جماهير الشعب التونسي إلى القيام بإضراب عام والخروج في تظاهرة جامعة في العاصمة. وقد كان ذلك اليوم يوماً حاسماً في تاريخ تونس. فمظاهرة 14 كانون الثاني الثاني/يناير 2011 بشارع الحبيب بورقيبة كانت من أبرز التمثلات على مفهوم الاندماج والانصهار والتلاحم بين مختلف فئات الشعب التونسي، فلا جهويات ولا أيديولوجيات، الجميع يهتفون من أجل هدف واحد هو المطالبة في التغيير وإسقاط النظام والتخلص من أعوام القهر والاستبداد مهما كانت النتائج والتضحيات المترتبة على ذلك².

إن، يُمكن القول بأن ثورة تونس قد مرت بأربعة مراحل قبل أن تتحول إلى ثورة شعبية عارمة وجامعة لجميع فئات الشعب التونسي على اختلاف توجهاتها وأيديولوجياتها؛ أما المرحلة الأولى (من 17 إلى 23 كانون الأول/ديسمبر 2010) فبدأت بحركة احتجاجية اتخذت شكل انتفاضة شعبية انطلقت في بلدة سيدي بوزيد وكانت ذات طابع عائلي وجهوي قادتها عائلة البوعزيزي وشارك فيها بعض النشطاء، ثم اجتاحت هذه الاحتجاجات معظم معتمديات سيدي بوزيد، هذا وقد شهدت هذه المرحلة قيام الحركة النقابية في ولاية سيدي بوزيد بالانخراط في

¹ يُذكر هنا أن تعاطي الحكومة التونسية مع احتجاجات الثورة التونسية كان تعاطياً أمنياً عنيفاً منذ البداية، يقوم على الدفع بتعزيزات أمنية ضخمة إلى مناطق الاحتجاجات لقمعها، وشن حملات اعتقال واسعة تستهدف القيادات النقابية أو العناصر الشبابية الذين تراهم الحكومة قادة لهذه الاحتجاجات، وفي حين اتسم تعاطي قوات الأمن مع المحتجين بالقمع والتكيل فضل الجيش اتخاذ موقف حيادي وانتشر في أرجاء البلاد لحماية المنشآت العامة. (المرجع السابق، ص 241).

² تقرير اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الفترة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها، أبريل 2012، ص 5-6-7-8.

الحركة الاحتجاجية وهو ما عبّرت عنه بيانات كثيرة صدرت عن الاتحادات النقابية (الاتحاد الجهوي للشغل - والاتحادات الطلابية في الولاية). أما المرحلة الثانية (من 24 كانون الأول/ديسمبر 2010 إلى 7 كانون الثاني/يناير 2011) فبدأت بإعمال تضامن قامت بها الولايات المجاورة لسيدي بوزيد، حيث خرجت تلك الولايات في مسيرات تضامنية ضدّ القمع والتكيل في ولاية سيدي بوزيد ثمّ ما لبثت أن تحولت إلى أعمال احتجاج قائمة بذاتها -متجاوزة للصبغة التضامنية- ضدّ النظام بشكل عام. هذا وقد شهدت هذه المرحلة بداية انخراط للأحزاب في الانتفاضة القائمة، يُضاف إلى ذلك ظهور بوادر انقسام وعدم اتساق بين القواعد الجماهيرية للاتحاد التونسي للشغل وبين قياداته المركزية، فقواعد الاتحاد الجماهيرية كانت أقرب إلى الجمهور وأكثر نشاطاً وانخراطاً في الثورة من قيادات الاتحاد المركزية التي كانت ما زالت تتحدث في بياناتها عن ضرورة العودة إلى الحوار الوطني حرصاً على الاستقرار. وتوجت هذه المرحلة بانتقال الاحتجاجات إلى العاصمة تونس وذلك في يوم 2010/12/25، حيث شكّل ذلك نقطة تحوّل هامة في مسيرة الثورة التونسية، وجاء ليدلّل على أنّ الانتفاضة الشعبية التي بدأت في شكل تظاهرات شبابية في مدن سيدي بوزيد قد تم تبنيها من قبل الفئات النقابية في العاصمة التي يُشكّل الاتحاد العام التونسي للشغل المقرّ الرئيس لها، وهو الأمر الذي أجبر قياداته المركزية على الاستجابة لمطالب قواعده الجماهيرية من النقابيين، ودفع بها نحو الانخراط في صفّ الثورة. وإنّ انضمام العاصمة تونس إلى الحركة الاحتجاجية كان بمثابة الإيذان لانتقال هذه الحركة واجتياحها معظم الولايات ومراكزها. وهنا حدث تطوّر لافت على صعيد الشعارات التي رُفعت حيث لم تعد تلك الشعارات محصورة في قضية البوعزيزي وولاية سيدي بوزيد، بل أصبحت تندّد بتردي الوضع الاجتماعي العام، وارتفاع تكاليف العيش، وزيادة نسب البطالة، وحملت الحكومة مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية¹. وعند هذه النقطة دخلت الثورة التونسية مرحلتها الثالثة (من 8 إلى 14 كانون الثاني/يناير 2011) وهي مرحلة استحالته

¹ ومن هذه الشعارات التي حملت في مضامينها بُعداً اجتماعياً وسياسياً: "التشغيل استحقاق يا عصابة السراق"، و"شغل-حرية-عدالة اجتماعية"، و"تونس حرة حرة والتجمّع على برّة"، و"يسقط حزب الدستور يسقط جلاّد الشعب"، و"لا لا للطرابلسيّة إلّي نهبوا الميزانية". (بشارة، عزمي: الثورة التونسية المجيدة: بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، مرجع سابق، 243).

إلى ثورة شعبية، وذلك في يوم 2011/1/8، فمنذ تاريخ هذا اليوم انتشرت أعمال الاحتجاج لتشمل كافة أرجاء البلاد وبدأ التحرك النقابي مثلاً في الحركة الطلابية التونسية والاتحاد العام التونسي للشغل، فمع انتهاء إجازة الشتاء وعودة الطلاب إلى مدارسهم ومعاهدهم شهدت عدة مؤسسات تعليمية في أنحاء مختلفة من البلاد التونسية مواجهات مع قوات الأمن، ونقلت وكالات الأنباء أنّ طلاب المدارس الإعدادية في القصيرين وقفصة وغيرها من الولايات انطلقوا في جملة حركات تراوحت أشكالها بين التجمهرات والتظاهرات، حيث قاموا فيها برفع شعارات مساندة لأهالي سيدي بوزيد ومنندة بالفساد ومطالبة بالحرية. وبهذا الانضمام، وبعد أن اكتملت الدوائر الشعبية والنقابية والحزبية المشاركة في جسم الثورة، وبعد أن اقتحمت موجة الاحتجاجات كافة أنحاء البلاد، بدأ إنتاج الحالة الثورية في شكلها النهائي؛ هذه الحالة التي رفعت شعار "Dégagé" للرئيس (وتعني ارحل)، والذي جاء ليختصر جميع المطالب والشعارات السابقة. فمع حجم الزخم ولتراكم الذي اكتسبته الحركة الاحتجاجية في الشارع تطورت مطالب هذه الحركة ولم تعد مقتصرة على المطالب الاجتماعية التي أفرزتها الاختلالات في عملية التنمية، بل اتجهت نحو المطالبة بإنتاج حياة سياسية أكثر انفتاحاً وديمقراطية وحرية. وقد استمرت حركة الشارع التونسي بنفس هذا النسق من الزخم والاستمرارية حتى دخلت الثورة مرحلتها الرابعة - والأخيرة- (يوم 14 كانون الثاني/يناير) التي تمثلت في نجاحها في تحقيق أهدافها في إسقاط النظام وهروب الرئيس زين العابدين بن علي خارج البلاد وذلك في 2011/1/14¹.

وهكذا؛ فإنّ ثورة تونس التي بدأت كانتفاضة أطراف اتسعت وامتدت إلى المراكز بدءاً بصفاقس وانتهاءً بالعاصمة تونس ما كان لها أن تقوم بهذا الشكل، وما كان لها أن تنجح في تحقيق أهدافها المتمثلة في إسقاط نظام بن علي لولا الاستمرار في الفعل، ونعني به في هذه حالة فعل الاحتجاج، فالاستمرار في الاحتجاج أنتج حركة تصاعدت باستمرار، وتحولت بفعل التراكم من احتجاج بسيط في بلدة طرفية إلى احتجاجات شاملة ومن حركة فتوية ذات مطالب محدودة، إلى حركة ثورية وانتفاضات امتدت من مكان لآخر، لتتحول في النهاية إلى ثورة شعبية عارمة

¹ بشارة، عزمي: الثورة التونسية المجيدة: بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، مرجع سابق، ص228-232-234-244-261-269-270-274-280.

ومتكاملة. واستناداً إلى ذلك، فإنّ نظرية التراكم السياسي¹ تفترض أنّ الانتشار للاحتجاجات الشعبية من الأطراف إلى المراكز هو ما عجلّ باندلاع الثورة التونسية، فالاستمرار والتراكم في فعل الاحتجاج أنتج ما هو أكبر وأضخم، وأدى إلى تصاعد في وتيرة الاحتجاجات وتواصلها واستمرارها واتساع مناطق انتشارها، ثمّ تحولها -في النهاية- إلى ثورة شعبية شاملة انتظمت في جميع أنحاء تونس وأرجائها².

وعليه، وعلى الرغم من أنّ هناك ثلاث دوائر فتوية حرصت على المشاركة في الاحتجاجات عبر تعبئة مواردها البشرية والرمزية³، إلا أنّه وفي ظلّ عزز تلك الدوائر عن تأطير تلك الاحتجاجات والتحكم فيها، فيمكن ردّ السبب الأول في التراكم والاستمرارية الذي اتسم به الفعل الاحتجاجي في الثورة إلى جهود الحركات الاحتجاجية، فالاختيارات الإستراتيجية التي اتخذها نشطاء الحركات الاحتجاجية أثّرت بشكل كبير على صورة الأداءات الأولى للحركة

¹ بسبب تشابه الشكل وطبيعة الانتشار الجغرافي الذي بدأت به كلا ثورتي 25 يناير و ثورة الياسمين أو 17 ديسمبر، حيث أنّ كلّاً منهما بدأتا في شكل انتفاضة شعبية بمطالب محدودة اتسعت وامتدت لتستحيل إلى ثورة شاملة؛ بسبب هذا التشابه يُمكن اعتبار نظرية "التراكم السياسي" أساس نظري تفسيري ملائم لتفسير كيفية تطوّر وسير الاحتجاجات في كلتا الثورتين. وبناء على ذلك، فإنّه وفي الحالة التونسية يُمكن القول بأنّ الاحتجاجات الشعبية المحدودة التي جابت أنحاء بلدة سيدي بوزيد في بداية الثورة على شكل انتفاضة شعبية كان لها الدور في تفجّر ثورة الياسمين أو 17 ديسمبر، فالمعارف عليه في أدبيات علم السياسة أنّ المخرجات تأتي كنتاج للمدخلات وتفاعلاتها، وأنّ تكرار المخرجات من شأنه أن يحدث نوعاً من أنواع التراكم المستمر الذي قد يدفع بعملية التغيير -بشكل أو بآخر- ويقودها نحو التحقق عن طريق الثورة. كذلك، فإنّه مما هو ثابت في الأدبيات السياسية أنّ الفعل السياسي وقوته مرتبطان بسياق الأوضاع السياسية والمجتمعية السائدة في المحيط الذي يحدث فيه هذا الفعل. (زهران، جمال علي: **الاتجاهات المانطقية وعلاقتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر**، مرجع سابق، ص138).

² المرجع السابق، ص138-145.

³ الدائرة الأولى هي العائلات والجماعات الترابية أي العروش والقبائل؛ حيث يُمكن اعتبار مساندة أهالي سيدي بوزيد (أهل الضحية) للاحتجاجات عاملاً حاسماً في تنامي الأحداث وتطورها. والدائرة الثانية هي نقابية: حين تجمع أهالي الضحية أمام مقرّ محافظة سيدي بوزيد انضم إليهم نقابيون محليون من مدرسي التعليم الابتدائي والثانوي أي من الجسم النقابي المعارض للمركزية النقابية والنظام السياسي في آن واحد. والدائرة الثالثة هي حقوقية: كان المحامون من بين أول الملتحقين بعائلة البوعزيزي، وبدؤوا في مراحل لاحقة من الثورة في عملية توثيق الانتهاكات السياسية الخطيرة التي قامت بها قوات الأمن في إطار تعاطيها العنيف مع الاحتجاجات، وهو الأمر الذي جلب لها قدراً كبيراً من التضامن والتعاطف على المستوى الدولي. (مالكي، امحمد وآخرون: **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، مرجع سابق، ص174-175).

الثورية، وهذه الاختيارات هي التي قادت أعداد كبيرة من غير المسيحين إلى الاشتراك في هذه الحركة ثمّ الدفع بها إلى التحوّل إلى ثورة عارمة¹.

هذا وإنّ هذه الاختيارات اختلفت في المراحل الانتقالية بعد الثورة عن ما كانت عليه إبان الثورة، وتبعاً لذلك، وانطلاقاً من المتطلبات التي تفرضها علينا هذه الجزئية من الدراسة، فسنبقى بقراءة هذه الاختيارات في ضوء نظرية الحركات الاجتماعية ومحدداتها الأربعة التي تحكم مدى اقتراب أو ابتعاد الحركات الاحتجاجية من النموذج المثالي المفترض للحركة الاجتماعية، وذلك في محاولة منا لمعرفة كيف أدت هذه الاختيارات في مرحلة تفجّر الثورة إلى إسقاط النظام، وكيف اختلفت في المراحل الانتقالية بعد الثورة² وأدت إلى عودة تلك الحركات إلى نضالاتها الفئوية المطلوبة المتعلقة بالشؤون الاقتصادية ومطالب العدالة الاجتماعية، وستتمّ هذه القراءة كالآتي:

1. تحليل واقع الحركات الاحتجاجية في تونس إبان تفجّر ثورة الياسمين أو 17 ديسمبر (من 17 كانون الأول/ديسمبر 2010 إلى 14 كانون الثاني/يناير 2011)

في هذه المرحلة حدثت مجموعة من التغيرات على خصائص الاحتجاج لتونسي، كان أهمها مجيئه في شكل حركات احتجاجية تتميز بالانتساع الكمي والنوعي، ويتبنى نشاطها والفاعلون فيها خيار المواجهة مع الأجهزة الأمنية بشكل مباشر أدى إلى سقوط عدد من الشهداء منها يُقدّر بالعشرات. وقد اتميزت الحركة الاحتجاجية إبان هذه المرحلة بعدة خصائص أهمها:

¹ أحمد، بسنت: الحركات الاجتماعية.. تقدّم نحو الأمام أم تراجع محتوم، مرجع سابق، ص4.

² يُذكر هنا أنّ المتتبع لمسار التغيير السياسي في تونس يلاحظ أنّ عملية التغيير السياسي فيها مرّت بمرحلتين انتقاليتين تلتها مرحلة يُمكن تسميتها بمرحلة تدعيم الديمقراطية؛ المرحلة الأولى: انطلقت بعد الإطاحة بزين العابدين بن علي وبعث ثلاث لجان انتخابية في كانون الثاني/يناير 2011 وامتدت حتى تاريخ إجراء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تشرين الأول/أكتوبر 2011. والمرحلة الثانية: بدأت بفوز الإخوان المسلمين في انتخابات المجلس التأسيسي وتمكنهم من الحكم في تشرين الأول/أكتوبر 2011 وامتدت حتى إجراء الانتخابات التشريعية تشرين الأول/أكتوبر 2014 والرئاسية في كانون الأول/ديسمبر 2014. أما مرحلة تدعيم الديمقراطية فبدأت بعد تولي الباجي قائد السبسي رئاسة الجمهورية التونسية في كانون الأول/ديسمبر 2014 وعن امتداداتها فيمكن اعتبارها تصل حتى لحظة كتابة هذه الدراسة.

- أنّ المحرّك الأساسي لهذه الاحتجاجات كان من الشباب من خريجي الجامعات وحملة الشهادات العليا والعاطلون عن العمل. فهؤلاء هم من ساهموا بشكل واضح في انتشارها واتساع نطاقها حتى وصلت إلى المدن الساحلية وإلى العاصمة تونس.
- أنّ هذه الحركة الاحتجاجية جاءت في البداية بشكل عفوي وخارج الأطر الحزبية والمؤسسية المتعارف عليها، فالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والاتحادات العمالية والطلابية¹ لم تتخرط في هذه الحركة إلا في مراحل لاحقة.

¹ يُشار هنا إلى أنّ الأحزاب التونسية لم تكن على موعد مع الثورة ولم تكن الثورة واردة في أجندتها، فهي كانت تُعاني من حالة هشاشة واضمحلال على صعيد التأثير المجتمعي، ولم تكن تمتلك من الإمكانيات البشرية والتنظيمية ما يُعطيها القدرة على التحريض والتعبئة والقيادة، وعلى الرغم من النشاط الذي أظهرته -عندما بدأت إرهابات الثورة- بعض قيادات هذه الأحزاب على الصعيد الإعلامي، وعلى الرغم من محاولة تلك الأحزاب تصدير نفسها والتأكيد على دورها القيادي في الثورة من خلال إبراز استفادة مكونات الثورة من الثقافة الشعبية المعارضة -التي بنتها تلك الأحزاب- لنظام بن علي طيلة المرحلة السابقة؛ إلا أنّ المتنبّع للوقائع وكيفية تطوّر الأحداث على الأرض يلاحظ أنّها تأتي بما ينفي هذا الإدعاء، فتلك الأحزاب كانت ضعيفة الصلة بالمواطنين، ولم تكن صاحبة العبء الأكبر في الثورة، فالعبء الأكبر تحمله الشباب من نشطاء الحركة الاحتجاجية، فهؤلاء هم من كانوا يُخططون وينزلون إلى الشوارع ويواجهون رصاص قوات الأمن بصدور عارية وبلا أي تأطير حزبي من هذا الطرف أو ذاك. (مالكي، محمد وآخرون: **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، مرجع سابق، ص 254-255-256). كذلك الأمر بالنسبة للاتحاد التونسي للشغل، فهو لم يكن حاضراً منذ البداية في الثورة، وعلى الرغم من أنّ التجمعات والتظاهرات التي بدأت في يوم 18 كانون الأول/ديسمبر 2010 -أي بعد يوم واحد من قيام محمد البوعزيزي بإحراق نفسه- قد انطلقت من أمام دار الاتحاد الجهوي للشغل في ولاية سيدي بوزيد حيث شارك فيها نقابيين ومحامين ينتمون إلى التيار القومي، إلا أنّ حركة هؤلاء لم تكن بإيعاز من القيادات المركزية للاتحاد، كذلك الأمر بالنسبة للبيان الذي أصدره نفس الاتحاد الجهوي في 18 كانون الأول/ديسمبر 2010 يُطالب فيه بإطلاق سراح الموقوفين، ويُطالب بحق ولاية سيدي بوزيد في التنمية وسحب قوات من الأمن من الشوارع، فهذا البيان لم يصدر بإيعاز من القيادات المركزية للاتحاد. حيثُ أنّ أول بيان صدر عن المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد -وجاء متقارباً مع بيان الاتحاد الجهوي للشغل في سيدي بوزيد- كان بتاريخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2010، وقد جاء هذا البيان في لغة بعيدة عن الصدام مؤكداً على حقّ الشغل وحائاً الدولة على ضرورة اجتناب الحلول الامنية. هذا، وقد انعقدت الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد وهي سلطة القرار الثالثة التي تضم أعضاء المكتب التنفيذي والوطني والكتاب العاميين للاتحاد الجهوية والجامعات والنقابات العامة -في يوم 4 كانون الثاني/يناير 2011 وقد أفرز انعقادها صدور بيان أكدت فيه مساندتها للتحركات الشعبية داعية النظام إلى القيام بإصلاحات سياسية ومطالبة للجيش بالانسحاب. وفي 11 كانون الثاني/يناير 2011 قام أعضاء الهيئة الإدارية بإصدار قرار أقرّوا فيه بحقّ الهياكل الجهوية للاتحاد -وعدها 24- في الدخول في تحركات نضالية، وهذا القرار جاء بعد مضي 22 يوماً على انطلاق التحركات الشعبية في وقت كانت فيه التظاهرات قد عمت كافة أرجاء البلاد. (مصطفى، أحمد محمد و يعقوبي، حياة: **الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي**) التجربة التونسية المصرية والتونسية في العمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورات)، مرجع سابق، ص 16).

- اعتمدت هذه الحركة الاحتجاجية على العمل الاحتجاجي المباشر، مثل التظاهرات والإضرابات والاعتصامات، وذلك كبديل عن العمل السياسي، وبدون الحصول على تصريح مسبق من السلطة الممثل بالأجهزة الأمنية.
- طول نفس الحركة الشعبية التونسية، الذي امتد إلى 25 يوماً.
- جاءت هذه الحركة الاحتجاجية لتعبّر عن نمط جديد من المطالب الكلية المتجاوزة لصيغة المطالب الجزئية أو الفئوية، والتي تجمع في صياغتها بين السياسي والاجتماعي¹.

هذا وقد لعب الشباب من نشطاء الحركات الاحتجاجية دوراً كبيراً وفاعلاً في الثورة، سواء من خلال قيامهم باستخدام عملية "التأطير" في الدعوة إلى الثورة عبر إضفاء المعاني على حادثة انتحار البوعزيزي، بما قاد شرائح واسعة من الجمهور التونسي إلى الاشتراك في الثورة. كذلك، فقد ظهر هذا الدور الفاعل واضحاً وجلياً فيما ما قام به هؤلاء الشباب من استخدام وسائل الاتصال الحديثة في الدعوة إلى الثورة والحشد والتعبئة لها. وفي ما اتخذوه من قرارات لتنظيم الفعل الاحتجاجي وضمان تواصله واستمراريته وتحقيق أهدافه، وهذا الدور الفاعل يُمكن إبراده بشيء من التفصيل كالآتي:

أ. على مستوى الدعوة إلى الثورة؛ نجح شباب الحركات الاحتجاجية في تحويل حدث انتحار البوعزيزي إلى إطار معبئ للجماهير²، حيث إنهم عملوا على إضفاء المعاني على الحدث

¹ عبد النور، ناجي: *الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجه الثانية من التحرير السياسي*، مرجع سابق، ص 137-138.

² ترتبط عمليات التأطير بالحركات الاجتماعية والعمل الجماعي، التي تُعتبر أكثر حداثة وتطوراً في الزمن الراهن، نظراً لما تُقدمه من أدوات البحث التجريبي والنظري الجديد، وما تفتحه من آفاق لعمليات تأويل الأحداث، والإمكانيات المتوفرة والمناسبات السياسية. بشكل يخلق الإحساس بالقدرة على الفعل ويقويه ويُضفي معاني عليها، بشكل يدفع إلى القيام بفعل محدد، ومن ثم فإنّ محرك الاحتجاج حسب هذا المقترح "إضفاء المعنى" يمكن في القدرة على إعطاء معنى للأحداث بشكل يسمح بتعبئة المؤيدين وتوسيع دائرتهم، ويُضعف المناوئين وقدرتهم على صنع الفعل المتوخى؛ إنها لا تتعلق بالقدرة التنظيمية على التعبئة، بقدر ما هي مرتبطة بالتمكن من خلق المعاني المعبئة". (الصافي، إبراهيم: *الحركة الاحتجاجية في تونس*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 435، أيار/مايو 2015م/ص 166).

بشكل جعل منه إطاراً لتعبئة المحايدين ودفعهم نحو الانضواء في صفوف الثورة¹. فمُنذ بدء التظاهرات عمل نشطاء الحركات الاحتجاجية على تصدير صورة البوعزيزي المحروقة عن طريق وسائل الاتصال الاجتماعي، وعلى الرغم من أنّ الصورة التي روجت لم تكن للبوعزيزي وإنما لحالة احتجاج مشابهة تمت عبر حرق النفس في إحدى الدول الغربية²، إلا أنّ هذا الترويج ساهم في تعبئة الرأي العام وفي توجيهه نحو الثورة، ففي عالم ازداد تشابكه وتفاعله بفضل ثورة المعلومات أصبح للصور المرئية والمشهدية الإعلامية دور كبير في عملية تشكيل الرأي العام وتعبئته، حيثُ تتضوي الصورة المرئية المشهدية على قدرة تمثيلية تؤثر على من يُشاهدوها، وبالتالي فإنّه وفي حالة صورة البوعزيزي، فكلّ من رأى صورته محروقاً لم يجد فيها سوى صرخة يائسة أتت في شكل إحراق الذات لتعلن عن نوع من الغضب الموجه ضدّ الظلم والرافض للعيش تحت وطأته. وهكذا، عمل نشطاء الحركات الاحتجاجية على استثمار الظلم الذي يشعر به الكثير من الشباب من أبناء جيل البوعزيزي، عبر تصدير فعل إحراق النفس -ممثلاً بصورة البوعزيزي- واستخدامه لتعبئة الجماهير بمشاعر السخط والغضب على الظلم من عبر دعوتهم إلى التفاعل مع هذه الصرخة اليائسة، والتوجه نحو الوقوف في وجه الظلم عن طريق خيار جماعي يثورون به عليه عوضاً عن العزلة الفردية والعجز الفردي الذي يكون مؤداه إما الخنوع أو إحراق الذات³.

ب. على مستوى الحشد والتعبئة؛ نجح الشباب في توظيف وسائل الاتصال الحديثة -وفي مقدمتها الفيسبوك- لأغراض الحشد والتعبئة، فقد حرصوا على نقل يوميات الاحتجاج والتقاط التفاصيل الصغيرة وتوثيقها وبثها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، هذا البثّ الذي

¹ الصافي، إبراهيم: الحركة الاحتجاجية في تونس، المرجع السابق، ص 169.

² وضمن هذا السياق، فإنّه يجب التفريق بين نوعين من الصور التي تُبثّ ويتمّ استخدامها في عملية التعبئة؛ النوع الأول: صور وهمية يتم بثّها لتجسيد حدث حصل فعلاً، والنوع الثاني: صور مختلقة يتم بثّها لغرض اختلاق حدث لم يحصل، فالصور من النوع الثاني تدخل ضمن الكذب الصريح حيث أنّها تُخلق لتصور أحداث لم تحصل أصلاً. (بشارة، عزمي: الثورة التونسية المجيدة: بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، مرجع سابق، ص 201).

³ المرجع السابق، ص 138-139-200-201.

كانت تتلقفه فضائيات عربية عديدة -مُنعت من تغطية الأحداث- وتبثّه عبر قنواتها الرسمية، كما أنّهم كانوا حريصين على تبادل المعلومات المتعلقة بالمواعيد الأمنية بين المتظاهرين وقوات الأمن. كذلك، فقد عمل أولئك الشباب على تعبئة الرأي العام ودعوته إلى مساندة الاحتجاجات والدفاع عنها والردّ على الشبهات التي كان يُطلقها الإعلام الرسمي حولها وتتهمها بأنّها احتجاجات مسيرة من قبل جماعات متطرفة بقصد النهب والتخريب؛ فمن خلال قراءة الأحداث وتحليلها والتعقيب عليها استطاع الشباب تحريك وتعبئة المواطنين -وخصوصاً الفئة الشابة منهم- ودفعهم إلى الانضمام إلى الحركة الاحتجاجية والمشاركة في جميع أنشطتها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استطاع بعض الشباب إنشاء فرقة (أنونيموس: المجهولون)، حيث قاموا عبرها بعمليات "قرصنة" لبعض المواقع الرسمية، وذلك في إطار الرد على عمليات حجب مواقع الثورة التي كانت تقوم بها رقابة النظام، فهذه التقنية ساعدت على اختراق الرقابة وساهمت في انتشار حركة الاحتجاج والعصيان والثورة إلى جميع أجزاء البلاد التونسية. وهكذا، فقد تمكن شباب الحركات الاحتجاجية من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بطريقة حرفية أفضت إلى ضخّ الأحداث على مستوى أوسع وقامت بتغذية الثقافة الشعبية للفئات غير المسييسة دافعة بهم إلى الانضواء في صفوف الثورة¹.

ج. على مستوى التنظيم ووحدة الإجماع الشعائري العاكس لوحدة الهدف؛ نجح شباب الحركات الاحتجاجية في الارتقاء بالاحتجاجات وشعاراتها وتطويرها بما يتناسب مع حجم الحالة الثورية ونطاقها، فالاحتجاجات التي حملت في بداية الثورة مطالب اجتماعية جزئية تركّز في شعاراتها على الاحتجاج ضدّ البطالة والخصخصة وفقدان الكرامة الإنسانية، سرعان ما تحولت -بمجرد انتقالها إلى المدن الكبرى- إلى حركة سياسية ترفع شعارات واضحة تجمع بين السياسي والاجتماعي وتطالب بإسقاط الحكومة ثمّ النظام السياسي بأكمله. وهنا وبعد توسّع الحركة الاحتجاجية وتبلور هدفها الأساسي، تمكّن الشباب من إبداع شعار كان صدها يتردد بشكل متزامن في كافة التظاهرات، فقد قام الشباب باستلهم بيت شعر شاعر تونسي

¹ مالكي، امحمد وآخرون: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، مرجع سابق، ص 175-176-177-202.

الكبير أبو القاسم الشابي: "إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بدّ أن يستجيب القدر" لصياغة شعار الثورة المركزي "الشعب يريد إسقاط النظام". هذا الشعار الذي حمل طابعاً تونسياً وطنياً جامعاً التفت حوله جموع المتظاهرين في مختلف أنحاء تونس¹ وساهم في تذويب الفروقات الحزبية والجهوية والطبقية والمهنية بينهم².

إنّ، فإنّه في هذه المرحلة -وعلى غرار مصر- يُمكن القول بأنّ طبيعة البنى السياسية السائدة في تونس قبل الثورة هي التي مكنت الحركات الاحتجاجية من بناء فرصتها السياسية. فتراكم عوامل الفساد والقمع والاضطهاد وتعدد أشكالها (حجم القدرة للدولة القمعية)، أدى إلى وجود بنية سياسية ملائمة لعمل الحركات الاجتماعية، حيثُ وجود واقع اجتماعي وسياسي تتوفر فيه عوامل الاحتجاج (شعور الجماهير بعدم الرضا والسخط العام على هذه الأوضاع)، فالحركات الاحتجاجية التي كانت متواجدة على الساحة السياسية في تونس قبيل الثورة استغلت هذه البنية السياسية الملائمة لعملها لبناء فرصتها السياسية عبر تسييس هذا السخط العام (Politicization of Discontent) أو تحويله من حالة شعور بعدم الرضا إلى ممارسة سياسية (فعل احتجاج). كذلك، قامت هذه الحركات باستغلال إمكانياتها (تحويل حدث انتحار البوعزيزي إلى إطار معبّئ للجماهير، وتوظيف وسائل الاتصال الحديثة في الدعوة إلى الثورة والحشد والتعبئة لها، والارتقاء بالاحتجاجات وشعاراتها وتطويرها بما يتناسب مع حجم الحالة

¹ يُشار ضمن هذا السياق إلى أنّ مستويات التجانس الاجتماعي بين مكونات الثورة التونسية كان كبيراً، حيث أنّ أياً من مكوناتها لم يقوموا بحمل لافتات تُشير -على سبيل المثال- إلى أنّ ثورتهم عمالية أو فلاحية أو برجوازية أو دينية أو جهوية أو عرقية الخ.. فشعارات الثورة التونسية كانت فضفاضة بما يكفي لتُمكن أي مواطن -بغض الطرف عن أصوله الاجتماعية والفكرية- غير راضٍ عن الوضع العام من الانخراط فيها. كما أنّ أهدافها المعلنة لم تتضمن أي برنامج دقيق من شأنه أن ينحاز لإحدى الأيديولوجيات ويُحدث انقسامات داخل صفوف المحتجين، وهو الأمر الذي ساعد جميع مكوناتها على التكتل تحت راية "الشعب": الشعب يريد إسقاط الحكومة، واصل، ارحل.. dégage.. dégage (للرئيس). وإنّ هذا التجانس والتكتل بين مكونات الثورة التونسية يُدلّل على أنّ التقسيمات والفوارق الاجتماعية (بين الريف والحضر)، أو المهنية (عمال، فلاحين، تجار)، أو الأيديولوجية الحزبية (علمانيين، إسلاميين) حضرت بصفتها مفردات غير وظيفية في عملية التحشيد لها، فحضور جماهير المتضررين من الأزمة السياسية والاجتماعية في البلاد لم يكن بصفتهم الطبقية أو المهنية أو الفكرية الأيديولوجية وإنّما بصفتهم المواطنة كمواطنين تونسيين. (مالكي، امحمد وآخرون: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، مرجع سابق، ص 126-127-128).

² المرجع السابق، ص 136-318.

الثورية ونطاقها) لبناء خطاب سياسي احتجاجي موحد (تتوافق عليه جميع الفئات والتركيبات الاجتماعية المشاركة في الثورة) وذوو أهداف واضحة (إسقاط النظام) وهو ما لعب دوراً كبيراً في حشد وتعبئة الجماهير من حولها، وهذا الالتفاف الجماهيري حولها هو ما مكّنها من الاستمرار في فعل الاحتجاج، وهو ما قاد هذا الفعل نحو التحول إلى حركة تصاعدت باستمرار، واستحالت بفعل التراكم من احتجاجات بدأت من مناطق الأطراف وحملت مطالب اجتماعية جزئية تتدد بالبطالة والخصخصة وفقدان الكرامة الإنسانية، إلى حركة سياسية اجتاحت كافة البلاد التونسية رافعة شعارات واضحة تجمع فيها بين السياسي والاجتماعي ومتجسدة في شكل ثورة شعبية عارمة ومتكاملة نجحت في تحقيق مسعاها الأول المتمثل في إسقاط النظام.

2. تحليل واقع الحركات الاحتجاجية في تونس ما بعد الثورة

بعد أن تمكّنت الثورة التونسية من الإطاحة بزين العابدين بن علي بدأ مسار التغيير السياسي في تونس بمرحلة انتقالية أولى¹، وتمّ فيها بعث ثلاث لجان استشارية² بهدف البدء في عملية إصلاحية شاملة في البلاد³ وذلك في تاريخ 17 كانون الثاني/يناير، وهذه اللجان هي: "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي" و"اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 كانون

¹ يُشار هنا إلى أنّ هذه المرحلة شهدت حراكاً احتجاجياً جاء على شكل اعتصامين بارزين هما: القصبة 1 والقصبة 2، فبعد فرار الرئيس بن علي تولى الوزير الأول آنذاك محمد الغنوشي مهمة تكوين حكومة مؤقتة شملت بين أعضائها بعض الوزراء السابقين المنتمين إلى التجمع الدستوري الديمقراطي (الحزب الحاكم في تونس قبل الثورة)، وهو الأمر الذي رأت فيه القوى الثورية محاولة للالتفاف على مطالب الثورة بالتغيير الجذري في النظام السابق، الأمر الذي قادها إلى تنظيم اعتصامي القصبة 1 و2 اللذين رفعت فيهما مطالب تدعو إلى إقالة الوزراء المنتمين إلى التجمع الدستوري من الحكومة المؤقتة، وحلّ البرلمان بمجلسيه، وحلّ التجمع الدستوري، وتعيين مجلس يتولى حماية الثورة، وإلغاء الدستور وانتخاب مجلس تأسيسي يتولى صياغة دستور جديد، وبالفعل فقد نجحت هذه القوى في تحقيق مساعيها، حيث أدى الاعتصام الثاني إلى استقالة حكومة محمد الغنوشي وتعيين الباجي قائد السبسي على رأس الحكومة المؤقتة. (تقرير اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الفترة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها، مرجع سابق، ص 11-12).

² الرديسي، حمادي: *تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة*، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 18، كانون الثاني/يناير 2016م/ص 6).

³ *التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات*، سلسلة: تقييم الحالة، المركز العربي للدراسات والأبحاث، آذار/مارس 2017، ص 1.

الأول/ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجهها" و"اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد"، وقد بدأت هذه اللجان بأداء عملها بشكل مباشر وذلك قبل أن يتم إصدار مراسيم قانونية خاصة بها في شباط/فبراير 2011، وهذه المرحلة الممتدة كانت مرحلة توافقية بامتياز، حيث لم يتم فيها اللجوء للانتخابات، وساد نوع من الوفاق بين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والناشطين من مختلف الأنواع. وكان قبول المعارضة -التي تحصنت بـ"المجلس الوطني لحماية الثورة" (ضمّ 29 حزباً وجمعية ومجالس جهوية من تيارات فكرية مختلفة)- الانضمام إلى الهيئة العليا ذات الطابع الرسمي¹ بمثابة شهادة على نجاح الهيئة في حيازة الشرعية الثورية والشرعية الدستورية، حيث إنّها على إثر ذلك باشرت بالتأسيس لمجموعة من الإجراءات القانونية والترتيبية التي هدفت من خلالها إلى تأطير عملية الانتقال الديمقراطي عبر إصدار عدد من مشاريع المراسيم والقوانين المنظمة للحياة السياسية العامة، وكان أبرز هذه المراسيم المرسوم عدد 27 لعام 2011 المؤرخ في 18 نيسان/أبريل 2011 الذي تمّ بموجبه إنشاء اللجنة العليا المستقلة للانتخابات؛ هذه الأخيرة التي قامت بالإشراف على تنظيم أول انتخابات حرة ونزيهة في تاريخ تونس، وهي انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في يوم 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011.²

ومع إجراء انتخابات المجلس التأسيسي في 23/تشرين الأول 2011، دخلت تونس مرحلة انتقالية ثانية، فقد أفضت نتائج هذه انتخابات إلى تشكّل حلف ثلاثي عُرفَ باسم الترويكا -لإدارة المرحلة الانتقالية وصياغة الدستور- ضمّ كلّاً من "حركة النهضة" التي ترأست الحكومة، وحزب "المؤتمر من أجل الجمهورية"، وحزب "التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات"³، الأمر الذي ترتب عليه احتدام الصراع بين الائتلاف الحاكم وأحزاب المعارضة الليبرالية واليسارية، حيث دخل الفريقان في منافسة شديدة على عملية تحشيد الشارع، وهو ما أنتج حالة من الاستقطاب الثنائي بلغت أوجها مع اغتيال المعارضين شكري بلعيد (6

¹ الرديسي، حمادي: *تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة*، مجلة سياسات عربية، مرجع سابق، ص 6-7).

² التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات، مرجع سابق، ص 2.

³ نصار، جمال: *مستقبل الديمقراطية في بلدان الربيع العربي حالة (تونس ومصر)*، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 13 أيار/مايو 2013، ص 4.

شباط/فبراير 2013)، ومحمد البراهمي (25 تموز يوليو 2013)، حيث تم تحميل حكومة الترويكّا التي تترأسها "حركة النهضة" المسؤولية المباشرة عن حوادث الاغتيال¹. وعلى إثر ذلك، قامت مجموعة من الأحزاب والجمعيات المعارضة بتأسيس جبهة سياسية أطلقوا عليها اسم "جبهة الإنقاذ"² وأعلنوا أنّ أهدافها تتمثل في تعبئة الجماهير ودعوتها إلى تنظيم "اعتصام الرحيل" أمام مقرّ المجلس الوطني التأسيسي والمطالبة بحلّ هيئات السلطة المؤقتة المنبثقة عنه (رئاسة الجمهورية، والحكومة)³.

وفي ذات السياق، فإنّ نجاح حركة تمرّد المصرية في تغيير أعلى هرم السلطة في مصر أغرى عدداً من الشباب التونسيين الغاضبين على الأداء الحكومي والمستائين من تأخر صياغة الدستور وطول المسار الانتقالي دافعاً بهم إلى استنساخ ذات السيناريو في تونس، ففي 3 تموز/يوليو 2013 تمّ الإعلان عن تأسيس حركة تمرّد التونسية في العاصمة تونس، وقام المنسق العام للحركة محمد نور بدعوة التونسيين على اختلاف انتماءاتهم الطبقية والأيدولوجية والجهوية والحزبية إلى الانضمام إلى الحركة مبيّناً أنّها حركة احتجاجية شبابية يقودها شباب غير مؤطرين حزبياً، لذلك فعضويتها مفتوحة لجميع التونسيين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية. وقد تبنت الحركة نهج التغيير السلمي، وأخذت تسعى للتواصل المباشر مع المواطنين - بالاستعانة مع تنسيقيات موزعة في مختلف محافظات الجمهورية التونسية - بقصد تعبئتهم وإقناعهم بضرورة التمرد على السلطة، كما وأنّها أعلنت عزمها على سحب الثقة من المجلس التأسيسي والمؤسسات المنبثقة عنه وذلك بعد أن تقوم بجمع مليوني توقيع على وثيقتها المتعلقة بهذا الشأن. هذا، وقد لاقت حركة تمرّد تأييداً واسعاً من قبل عدد كبير من الأطراف السياسية العلمانية المحسوبة على التيارين اليساري الليبرالي في تونس، وكانت الجبهة الشعبية لتحقيق

¹ الجمعاوي، أنور: *تونس: العبور إلى الديمقراطية*، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 7، آذار/مارس 2014م/ص 65.

² تكونت الجبهة من عدد من الأحزاب السياسية المعارضة يقع في مقدمها حركة نداء تونس، والجبهة الشعبية، والاتحاد من أجل تونس، وعدد من الأحزاب الاشتراكية والليبرالية الأخرى، هذا وقد ضمت الجبهة إليها حركة تمرّد السياسية وستّ عشرة منظمة مدنية وحقوقية. (الجمعاوي، أنور: *المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق*، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 6، كانون الثاني/يناير 2014م/ص 75).

³ المرجع السابق، ص 75.

أهداف الثورة -المكونة من ائتلاف يجمع بين اثني عشر حزباً يسارياً وقومياً وعلمانياً- وحزب نداء تونس، وحزب المسار الديمقراطي الاجتماعي في مقدمة المؤيدين للحركة ومطالبها¹.

وتبعاً لذلك، فإنّ جبهة الإنقاذ التي ضمّت حركة تمرّد التونسية- نجحت في حشد الشارع طوال صيف 2013، ودفعت آلاف المعتصمين إلى الخروج في "اعتصام الرحيل" الذي أعلنوا فيه تأييدهم للنواب الستين الذين استقالوا من المجلس التأسيسي احتجاجاً على حوادث الاغتيال، وطالبوا فيه حكومة الترويكا بتقديم استقالتها فوراً. بما أدى إلى تعليق أعمال المجلس التأسيسي لمدة شهرين، وأفضى إلى تعطيل مسائل استكمال صياغة الدستور والتهيئة للانتخابات². وفي خضم ذلك كلّه، قام كلّ من الجيش وحركة النهضة باتخاذ خيارات العقلانية ساهمت في إحداث تحوّل جوهري في الساحة السياسية التونسية؛ فالجيش رفض الاستجابة لدعوات الجبهة بالوقوف إلى جانبها وفضّل الحفاظ على الحياد والوقوف على مسافة واحدة من مختلف الفرقاء السياسيين. أما حركة النهضة ففضلت الحكم التوافقي والبحث عن صيغة تشاركية مع المنافسين وذهب رئيسها راشد الغنوشي إلى لقاء باريس الشهير الذي جمعه مع الباجي قائد السبسي رئيس حركة نداء تونس التي كانت تنزع "اعتصام الرحيل"، وقد أفضى هذا اللقاء عن انطلاق حوار وطني برعاية أربعة من منظمات المجتمع المدني هي: الاتحاد التونسي للشغل، وعمادة المحامين، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. وخلص الحوار الوطني إلى توافق الأطراف السياسية على خريطة طريق كان أبرز بنودها: تسريع التصديق على الدستور، واستقالة الحكومة الحالية (حكومة علي العريض آنذاك) والتوافق على حكومة كفاءات وطنية (تكنوقراط) تكون مهمتها تنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية، وتسريع إنهاء مراحل الانتقال نحو الديمقراطية، والقيام بالتصديق على أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والقانون الانتخابي. وبالفعل، فقد أفرز الحوار الوطني بين الفرقاء السياسيين نجاحاً قادهم إلى الوصول بتونس إلى برّ الأمان؛ إلى حيث تمّ التصديق

¹ الجمعاوي، أنور: *حركة تمرّد التونسية: الحدود والآفاق*، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 4، أيلول/ سبتمبر 2013م/ ص 86.

² الجمعاوي، أنور: *المشهد السياسي في تونس: درب الطويل نحو التوافق*، مرجع سابق، ص 75.

على دستور الجمهورية الثانية بالإجماع يوم 26 كانون الثاني/يناير 2014، تبعه تنظيم أول انتخابات تشريعية ورئاسية بعد الثورة بين شهرين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2014، لتدخل البلاد بعدها مرحلة تدعيم الديمقراطية وبناء المؤسسات المستقرة بعد ما يقرب الثلاث سنوات من المؤسسات المؤقتة¹.

إنّ، فإنّ تأسيس حركة تمرّد التونسية شكّل نقطة تحوّل فارقة في مسار التغيير السياسي التونسي نحو الديمقراطية كان بإمكانها أن تفضي إلى انتكاسة كلية تُصيب هذا المسار وتدفع به إلى النكوص نحو عهد الديكتاتورية الأول، وإغلاق المجال العام أمام حركات الاحتجاج كما حصل في مصر تماماً. لكنّ وعلى الرغم من نقاط التماثل الكبيرة بين حركتي تمرّد المصرية والتونسية (في البنية الداخلية والدوافع والأهداف)، إلا أنّ هناك نقاط اختلاف بينهما في هيكليّة البنية السياسية اللتين تأسستا فيها، وهذه النقاط هي ما شكّلت عاملاً حاسماً وساهمت في عدم جرّ مسار التغيير السياسي في تونس إلى مصير مشابه لما أصاب مسار التغيير في مصر. وعليه فسنعوم هنا بإيراد نقاط التماثل والاختلاف مبينين كيفية تأثير نقاط الاختلاف على مسار التغيير السياسي بين البلدين:

أ. نقاط التماثل

- إنّ كلتا الحركتين انطلقتا من بلدين ينتميان إلى دائرة الربيع العربي، ويشهدان مساراً انتقالياً بطيئاً بل متعثراً.
- إنّ كلتا الحركتين جاءتا تحت قيادة قيادات شابة مغمورة قامت بتصدير حركتها باعتبارها حركة احتجاجية شبابية بعيدة عن الحزبية وجامعة في عضويتها لجميع فئات الشعب.
- إنّ كلتا الحركتين جاءتا لاستثمار واقع الانفتاح في المجال الذي أتاحه نجاح ثورتي مصر وتونس في إسقاط الأنظمة الديكتاتورية، حيث حاولت الحركتين توظيف بنية الانفتاح هذه وما تضمنته من قنوات لتشكيل الوعي (مثل وسائل الإعلام) في التأثير على الجماهير

¹ التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات، مرجع سابق، ص 5.

ودفعهم نحو العصيان العام لإطاحة الشرعية القائمة (انتفاض على الدولة من داخل الدولة بوسائل الدولة).

- إنّ كلتا الحركتين تكونتا من مجموعة أعضاء ساخطين على حكم الإسلاميين وما أفرزه عهدهم من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وإنّ كلتاها حاولتا استمالة المؤسستين العسكرية والأمنية من أجل مساندتهما في حركتهما من أجل إزاحة الإسلاميين من الحكم.
- إنّ كلتا الحركتين اتخذتا من الشارع وسيلة للاحتجاج وطريقاً للتغيير عوضاً عن اللجوء نحو الاحتكام إلى الأساليب الديمقراطية مثل: الانتخاب والاستفتاء¹.

ب. نقاط الاختلاف

- إنّ حركة تمرّد التونسية تأسست في مجتمع قائم في بنائه على التجانس بين كافة مكوناته، حيثُ يبتعد في بنائه عن التقسيم الطائفي والتعصب الحزبي وهو ما لم يسمح للحركة بتوظيف التمرّد لصالح فريق دون الآخر. أما حركة تمرّد المصرية فتأسست في مجتمع أقلّ في مستوى التجانس بين مكوناته، حيثُ وجود عدد كبير من الأقباط غير الراضين عن سياسات الإخوان المسلمين والذين ساهموا إلى حدّ كبير في رقد حركة تمرّد المصرية بملايين منهم.
- إنّ حركة تمرّد التونسية لم تنجح في استمالة المؤسسة العسكرية إلى جانبها حيثُ فضلت الأخيرة الوقوف على الحياد والنأي بنفسها عن التدخل في الشأن السياسي. في حين أنّ المؤسسة العسكرية في مصر وقفت مع حركة تمرّد المصرية وتحالفت معها وساندتها من أجل الإطاحة بحكم الإسلاميين.
- إنّ حركة تمرّد المصرية نجحت في فكّ الارتباط بين جماعة الإخوان المسلمين وبين مكونات المجتمع المدني، حيثُ لاقت تأييداً واسعاً من قبل نقابات العمال والمحامين

¹ الجمعاوي، أنور: حركة تمرّد التونسية: الحدود والآفاق، مرجع سابق، ص 93.

والقضاة، وقام هؤلاء بفتح مكاتبهم لها لتوظيفها في أعراض الدعاية والاستقطاب. أما حركة تمرّد التونسية فقد فشلت في فكّ الارتباط بين حركة النهضة والمنظمات المدنية والحقوقية والنقابية، حيث حافظت النهضة على علاقات تشاور وتواصل مع هذه المنظمات، الأمر الذي وجدت معه حركة تمرّد صعوبة كبيرة في إقناع تلك المنظمات بضرورة العصيان المدني وتقويض النظام القائم.

- إنّ حركة تمرّد المصرية نشأت في بنية نظام سياسي بدا فيه إخوان مصر مبالين إلى الاستئثار بالرئاسة ومقاليد الحكم. في حين أنّ حركة تمرّد التونسية نشأت في بنية نظام سياسي بدت فيه الحركة الإسلامية الحاكمة ميالة إلى الحكم التوافقي والبحث عن صيغ ائتلافية ممكنة مع منافسيها حتى تكون مسؤولية الحكم تشاركية¹.

نستخلص مما سبق، أنّ هناك عدة عوامل موضوعية متعلقة بخيارات الفاعلين السياسيين (الجيش وحركة النهضة ومنظمات المجتمع المدني) وطبيعة البناء الاجتماعي في المجتمع التونسي (الذي يحتوي على قدر كبير من التجانس بين مكوناته) تواجدت في المحيط الذي عملت فيه حركة تمرّد التونسية، وهذه العوامل هي من أوصلت التجربة التونسية إلى هذه المرحلة من التغيير السياسي، والتي يُمكن اعتبارها مرحلة انتقالية ثالثة قائمة في الأساس على تدعيم الديمقراطية وترسيخها. فبعد انتخاب الباجي قائد السبسي رئيساً للجمهورية التونسية الثانية في 22 كانون الأول/ديسمبر 2014، شهد المجال السياسي في تونس نمطاً من الانفتاح والديناميكية وتكريس لثقافة الدولة المدنية وحقوق الإنسان، وهو الأمر الذي أتاح الاستمرارية في عمل حركات الاحتجاج التي اختلفت خصائصها في هذه المرحلة عن المراحل الانتقالية السابقة، حيث اتسمت الحركة الاحتجاجية في هذه المرحلة بالآتي:

أ. إنّ الحركات الاحتجاجية بعد إعلان الجمهورية التونسية الثانية عادت إلى صيغتها الاجتماعية المطالبة بحركات احتجاج اجتماعي تُطالب بتحسين الأوضاع الاقتصادية المتردية، ففي ظلّ عجز الحكومات التونسية المتعاقبة (يُقدّر عددها بالسبعة منذ اندلاع

¹ الجمعاوي، أنور: حركة تمرّد التونسية: الحدود والآفاق، مرجع سابق، ص 93-94.

الثورة) عن التعامل الجاد مع الملف الاقتصادي، وفي ظل تفاقم نسب الفقر والبطالة في ذات المناطق التي اندلعت منها الثورة مثل: سيدي بوزيد التي ارتفعت فيها نسبة الفقر من عام 2010 إلى عام 2015 من 32% إلى 33%، والقصرين التي ارتفعت فيها نسبة البطالة بين أصحاب الشهادات العليا من عام 2010 إلى عام 2015 من 38,9% إلى 46,9%، فإنّ غالبية الاحتجاجات التي شهدتها البلاد التونسية في هذه المرحلة كانت بحسب تقارير المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية- احتجاجات ذات طابع اجتماعي انطلقت من المناطق الداخلية ومناطق الأطراف، وجاءت للتدبير بالتمهيش والبطالة ومشاكل الماء والكهرباء وارتفاع الأسعار وتدني القدرة الشرائية كما أنّها جاءت للتدبير بانعدام العدالة الاجتماعية والثراء الفاحش والسريع لبعض الفئات الاجتماعية مقابل ارتفاع معدلات الفقر عند بعض الفئات الأخرى التي ما زالت تُعاني من الخصاصة والحرمان¹. وكانت أبرز هذه الاحتجاجات تلك التي انطلقت في القصرين في 16 كانون الثاني/يناير 2016 على شكل انتفاضة شعبية قام بها مجموعة من الشباب العاطلين عن العمل احتجاجاً على قيام مسؤول محلي بالتلاعب بقائمة تشغيل كان يُفترض أن يتم إرسالها إلى السلطات المركزية في المحافظة، حيث امتدت هذه الاحتجاجات إلى مدن أخرى داخل المحافظة نفسها، ومنها إلى المحافظتين المجاورتين (سيدي بوزيد، وقفصة)، ثم امتدت إلى معظم أرجاء البلاد². واحتجاجات محافظة تطاوين (تقع في الجنوب التونسي وتبعد حوالي 600 كلم عن العاصمة) التي انطلقت في منتصف نيسان/أبريل 2017 وجاءت على شكل حراك مطلبية احتجاجي استمرّ لعدة أسابيع وقام فيه الأهالي بالتعبير عن ضيقهم من حالة التهميش التي تعاني منها محافظتهم على امتداد عقود من قيام دولة الاستقلال³.

¹ النياوي، إيناس: الثورة التونسية: خطوات الصحو، مركز برق للدراسات والأبحاث، 2016، ص10-11.
² القصرين: هل هي انتفاضة مهمشين جديدة في تونس؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/1/28، على الرابط: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies//Pages/Kasserine_and_the_Birth_of_a_New_Protest_Movement_in_Tunisia.aspx

³ الجمعاوي، أنور: عن الفعل الاحتجاجي في تطاوين، العربي الجديد، 2017/5/18، على الرابط: <https://goo.gl/BRvEzd>

ب. على الرغم من الصيغة الاجتماعية المطلوبة التي حملتها معظم الاحتجاجات التي انطلقت في هذه المرحلة إلا أنّ بعضها جاء حاملاً صيغة سياسية مغايرة مثل: "حملة مانيش مسامح" التي قام بتنظيمها مجموعة من الحقوقيين وشباب المجتمع المدني وذلك في إطار التنديد بمشروع المصالحة الوطنية مع رموز الفساد الذي تصرّ الحكومات التونسية المتعاقبة في البلاد على طرحه وترى فيه مبادرة هامة لتنشيط الحياة الاقتصادية في تونس، في حين يرى فيه المجتمع التونسي فرصة لتغلغل الفساد في مفاصل الدولة التونسية، ودعوة صريحة لمعاقبة رموزه التي حاولت الثورة الإطاحة بهم¹.

ج. إنّ الاتحاد التونسي العام للشغل الذي من المفترض أن يكون المعادل الموضوعي في حالات غياب الاحتجاج أو انحساره لم يؤدّ الدور المنوط به في هذه المرحلة كما يجب، فعلى الرغم من أنّه الثابت الوحيد الذي تُسانده قاعدة اجتماعية ثابتة تقريباً وممتدة أفقياً في طول البلاد وعرضها، وعلى الرغم من أنّه من المفترض أن يكون المحرك الأول للاحتجاجات الاجتماعية من خلال النقابات والعمل الطلابي داخل المحافظات، إلا أنّه بسبب تقليديته ومزاجه المحافظ ودخوله في صراعات داخلية بينية مع جهات نقابية أخرى مثل: اتحاد أرباب العمل (اتحاد الصناعة التجارة والصناعات التقليدية) عجز عن التواصل مع الكتلة الاحتجاجية الشابة، وتبعاً لذلك جاءت الاحتجاجات المطلوبة في هذه المرحلة قائمة على الاستقلالية² وغير منخرطة في أي تنظيم حزبي أو نقابي³.

¹ النيجاوي، إيناس: الثورة التونسية: خطوات الصحو، مرجع سابق، ص13.

² يُذكر هنا أنّه في حالة احتجاجات القصرين قام الشباب العاطل عن العمل من ذوي الشهادات العليا بتنظيم صفوفهم وتعيين ناطق رسمي باسم يقوم بإصدار بيانات منتظمة حول تطور حراكهم ومطالبه، وقد أعلن هذا الناطق أنّ هؤلاء الشباب يرفضون أن تقوم أي جهة أو قوة سياسية بالتوظيف السياسي لحراكهم المستقل عن كافة الأطراف. (القصرين: هل هي انتفاضة مهمشين جديدة في تونس؟، مرجع سابق). أما عن احتجاجات تطاوين فقد رفض أهالي المحافظة الانخراط تحت يافطة أيّ طرف حزبي أو نقابي، كما أنّهم قاموا بتشكيل تنسيقية شبابية من داخلهم لتتولى مهام الإشراف على تنظيم الحراك الاحتجاجي وتنويع أشكاله، ولخلق قنوات تواصلية بينه وبين وسائل الإعلام والفاعلين في المجتمع المدني وأصحاب القرار. (الجمعاوي، أنور: عن الفعل الاحتجاجي في تطاوين، مرجع سابق).

³ كاسوحة، ورد: حوامل الاحتجاج وأطواره: تونس ومصر نموذجاً، جريدة الأخبار، على الرابط:

<http://al-akhbar.com/node/197526>

إذن، فإنّ المجال السياسي في تونس شهد في عهد الباجي قائد السبسي نمطاً من الانفتاح والديناميكية وتكريس ثقافة الدولة المدنية وحقوق الإنسان، وهذا الانفتاح بحدّ ذاته فتح فرصة سياسية جديدة لعمل الحركات الاحتجاجية، حيثُ إنّهُ في ظلال استمرار وجود واقع اجتماعي واقتصادي تتوفّر فيه عوامل الاحتجاج (شعور الجماهير بعدم الرضا والسخط العام بسبب عدم استكمال تحقيق مطالب الثورة المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والتشغيل)، فقد انطلقت هذه الحركات في صيغتها كحركات احتجاج مطلبية، رافعة مطالبها بتحسين الأوضاع الاقتصادية وتحقيق التوازن بين مناطق المركز والأطراف، وعلى الرغم من أنّ هذه الاحتجاجات جاءت خارج الأطر النقابية والحزبية (بسبب ضعف تنسيق هذه الأطر معها وانشغالها بصراعاتها البيئية)، إلا أنّ بنية الفرصة السياسية المتوفرة في تونس اليوم (انفتاح المجال العام، وتوافر عوامل الاحتجاج بسبب عدم استكمال تحقيق أهداف الثورة) تُنبئُ -في حال استمرارية وجودها على هذا النحو- دون تغييرات تطرأ عليها- بأنّ هذه الحركات ستستمرّ في نسق حراكها الاحتجاجي الذي ستتغير مستوياته من حين لآخر صعوداً وهبوطاً حتى تحقيق مطلب الثورة الآخرين اللذين تضمنهما شعارها الرئيس إضافة إلى الحرية "شغل، حرية، عدالة اجتماعية".

ثالثاً: الحركات الاحتجاجية ودورها في أحداث ثورة 14 فبراير وأثرها على مسار التغيير السياسي في البحرين

في يوم 14 شباط/فبراير 2011 وعلى إثر تصاعد مدّ الربيع العربي في تونس ومصر، قامت عناصر شابة في البحرين في السير على ذات النهج، حيثُ قامت بتوجيه خطابها إلى الجماهير عبر وسائل التواصل الاجتماعي (الفيديو والتويتر) داعيةً إياها إلى الاعتصام في دوار اللؤلؤة في تاريخ ذلك اليوم¹. وإنّ تأثر البحرين بالمدّ الثوري الذي انطلق في تونس ومصر لم يأت من فراغ، فهناك العديد من الأسباب التراكمية والأوضاع المتردية التي عايشتها البحرين منذ عقود وأدت إلى سرعة تأثرها بهذا المدّ ودفعها إلى السير على نهجه، وأبرز هذه الأسباب:

¹ رضي، حسن علي: *أحداث البحرين: الأزمة والمخرج*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 402، أغسطس/آب 2012م/ص 25.

1. وجود الكثير من الملفات العالقة حول إشكالات وقضايا دستورية وقانونية ومعيشية، منها: "ملف الخلاف حول شرعية دستور 2002، مقارنة بدستور 1973 العفدي". و"ملف قانون الانتخابات الذي تراه المعارضة منحازاً ضدّ تمثيل أكثر عدلاً للناخبين الشيعة"، و"ملف سلطات المجلس التشريعي المنتخب واستقلاليتة، وعلاقته بمجلس الشورى المعين". و"ملف الفساد المالي والإداري"¹، و"ملف مشكلتنا "الدفان" و"التجنيس"، فمشكلة الدفان تعني فيما تعنيه القيام بردم مساحات شاسعة من البحر لزيادة مساحة أراضي الدولة، بحيث إنّ الملك وحده يملك حقّ تخصيص الأراضي لمن يشاء وكيفما شاء، بما يُفرز آثار سلبية في قطاعات كبيرة من الطبقة الوسطى في البحرين. أما مشكلة التجنيس فهي مشكلة نتجت عن سعي الحكومة البحرينية نحو إعطاء الجنسية لوافدين أجانب حرصت على أن يكونوا سنة، حيثُ توافقت عملية تجنيسهم مع إعطائهم العديد من المزايا الخاصة منها: تسهيلات الحصول على السكن، وتوفير فرصة عمل، وتخصيص بعض المساحات من أراضي الدفان لهم، وقد جعلتهم هذه الامتيازات يحصلون على ما لم يحصل عليه سكان البحرين الأصليون².

2. كثرة الجمعيات السياسية النشطة والعننية المتواجدة على الساحة السياسية البحرينية، وكثافة تواجد النقابات التاريخية المنظمة المرتبطة بالجمعيات السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني المهنية والحقوقية والنسائية المرتبطة بالسياسة على ذات الساحة.

3. اتصاف الشارع البحريني بأنّه شارع مجيَّش سياسياً منذ فترة طويلة تعود إلى خمسينيات القرن الماضي، بما يضيف عليه قابلية عالية للحراك السياسي الجماهيري الواسع والملتزم³.

وهذه الأسباب جميعها أوجدت حالة من الشعور بعدم الرضا والسخط عند الجماهير البحرينية استغلّتها الحركات الاحتجاجية وقامت على إثرها بتحويل حالة الشعور بعدم الرضا

¹ فخرو، علي محمد: *انعكاس التحركات العربية من أجل الديمقراطية على البحرين*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 390، أغسطس/آب 2011م/ ص 113-114.

² الشوبكي، عمرو: *الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين)*، مرجع سابق، ص 109-110.

³ فخرو، علي محمد: *انعكاس التحركات العربية من أجل الديمقراطية على البحرين*، مرجع سابق، ص 114.

عند الجماهير إلى ممارسة سياسية، أو ما يطلق عليه "تسييس السخط العام" (Politicization of Discontent)، بحيث إنه سرعان ما تحول هذا السخط العام إلى ممارسة سياسية تمثلت في فعل احتجاجي تصاعد وتراكم حتى استحال ثورة شعبية عارمة¹.

وعن كيفية سير الاحتجاجات في أحداث ثورة 14 شباط/فبراير 2011، فقد استجابت الجماهير لدعوات الشباب، وبدأت التظاهرات في أنحاء متفرقة من البلاد، وفي تظاهرات يومي 15 و16 شباط/فبراير 2011 استشهد اثنان من المتظاهرين، وقام الملك على إثر هذا الحادث بإلقاء خطاب عبّر فيه عن أسفه لوفاة (اثنين من أبنائه) مقدماً التعازي إلى ذويهما. وفي يوم 15 شباط/فبراير تطورت هذه التظاهرات وتوجهت الجماهير نحو الاعتصام بدوار اللؤلؤة. وفي يوم 17 شباط/فبراير قامت قوات الأمن بمهاجمة المعتصمين في دوار اللؤلؤة حوالي الساعة الثالثة فجراً بما أدى إلى سقوط أربعة شهداء وعدد كبير من الجرحى، هذا وقد تمكنت قوات دفاع البحرين (الجيش) من إخلاء الاعتصام من المعتصمين وفرض السيطرة على موقعه. وفي يوم 18 شباط/فبراير 2011 وبعد انتهاء عزاء الشهيد الأول الذي سقط يوم 14 شباط/فبراير قام عدد من المعتصمين بالتوجه نحو دوار اللؤلؤة والاشتباك مع رجال الأمن هناك وهو الأمر الذي أدى إلى وقوع بعض الضحايا منهم. وفي خضم هذه الأحداث خرج ولي العهد إلى جماهير الشعب في إحدى البرامج التلفزيونية داعياً إياهم إلى الحوار، وفي ذات اليوم كلف الملك ولي عهده بإجراء حوار شامل مع المعارضة. وفي تاريخ 19 شباط/فبراير قام ولي العهد بطمأنة المعتصمين بالدوار على أمنهم وسلامتهم، وإصدار أمر بانسحاب القوات العسكرية والأمنية من شوارع البحرين، وبعد أن اطمأن الناس على سلامتهم استمرت وفود المعتصمين بالتدفق إلى الدوار ونظمت عدة تظاهرات سلمية، وتمّ إجراء عدة اتصالات بين المعارضة وولي العهد بقصد تهيئة الأجواء للحوار الذي كان من المنتظر أن يبدأ، وفي تاريخ 20 شباط/فبراير قام مجموعة من الموالين للنظام (من الطائفة السنية) بالتجمع بالقرب من قصر رئيس الوزراء، وفي المساء تمّ تنظيم تجمع آخر من قبل عناصر موالية للنظام أمام مسجد الفاتح باسم (تجمع الوحدة الوطنية)، وهو تجمع يتكون من جمعيات وشخصيات غالبية من الطائفة السنية. هذا، وفي

¹ العزباوي، يسري: دور الشباب والحركات الاحتجاجية الجديدة في ثورة 25 يناير، مرجع سابق.

مقابل هذا التجمّع الموالي للنظام فقد استمرّت الاحتجاجات والاعتصامات في دوار اللؤلؤة، وقام بعض المحتجين بتنظيم مظاهرات والتوجه بها نحو الديوان الملكي بمنطقة الرفاع وقصر الصافرية وهو قصر ملكي، الأمر الذي أثار غضب النظام. ثمّ زادت وتيرة الاحتجاجات في أماكن حيوية من البلاد، وكان أبرزها: الاعتصام الذي حدث أمام المرفأ المالي وقام فيه المعتصمين بإغلاق الطريق الرئيسي بين المنطقة الدبلوماسية والمرفأ المالي، وهو ما دفع بقوات الأمن إلى اقتحام الاعتصام ومهاجمة المعتصمين وفتح الشارع في القوة، مما أسفر عن وقوع ضحايا وكان ذلك في يوم 13 آذار/مارس 2011. وفي 14 آذار/مارس 2011 ورداً على تصريح ولي العهد في اليوم السابق الذي طرح فيه مبادرته للحوار على أساس سبعة مبادئ أهمها: برلمان كامل الصلاحيات وحكومة تُمثّل إرادة الشعب، قامت الجمعيات السياسية المعارضة -أثناء مؤتمر صحفي لها عُقد في مقر جمعية الوفاق- بإصدار بيان أعلنت فيه أنّها كانت ولا زالت مع الحوار، وأكدت فيه على الحاجة إلى تشكيل مجلس تأسيسي لوضع دستور جديد للبلاد مطالبة ولي العهد بتقديم توضيحات رسمية حول مدى جديته في مبادئ الحوار التي أعلنها في وسائل الإعلام. وقد كان يمكن لخطوة الجمعيات في 14 آذار/مارس أن تكون مقدمة حقيقية لحوار فعال بين نظام الحكم والمعارضة، لولا أنّ الجميع فوجئ بدخول قوات من الجيش السعودي ووحدات عسكرية من دولة الإمارات العربية المتحدة تحت راية (درع الجزيرة)، تبعه في اليوم التالي الذي وافق 15 آذار/مارس صدور مرسوم ملكي عن ملك البلاد (مرسوم رقم 18 لعام 2011) أعلن فيه حالة السلامة الوطنية في البلاد، وأعطى فيه القائد العام لقوة الدفاع (الجيش) سلطة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ المرسوم الملكي في جميع أنحاء المملكة في غضون ثلاثة أشهر. وعلى إثر هذا المرسوم بدأت السلطات في صباح يوم 16 آذار/مارس بتنفيذ هجوم على المعتصمين في دوار اللؤلؤة، كذلك أقدمت السلطات على محاصرة مجمع السلمانية الطبي (المستشفى العام الرئيسي في البلاد) وقامت بإخلاء المعتصمين من ساحاته الخارجية، كما وأنّها بدأت حملة اعتقالات واسعة، هذا، وقد شهد هذا اليوم تنامي حملة التحريض ضدّ رموز المعارضة في خطاب الإعلام الرسمي للنظام، حيثُ اتجه إلى مزيد من التشدد وإذكاء روح الانتقام والتحريض ضدّ رموز من الطائفة الشيعية بشكل خاص، والمعارضة بشكل عام¹.

¹ رضي، حسن علي: أحداث البحرين: الأزمة والمخرج، مرجع سابق، ص 26-27-28-29.

وتبعاً لذلك، يُمكن القول بأنّ الثورة البحرينية تميّزت عن ثورتَي تونس ومصر بأنّها جاءت في بنية مجتمع ذا تركيبة طائفية بامتياز، وأنّ مطالبها كانت إصلاحية بالدرجة الأولى وتدعو إلى إعادة تعريف نظام الحكم والمواطنة من جديد واستبعاد أنساق الحكم المبنية على التمييز الطائفي -لصالح المكوّن السني- التي عمل النظام الحاكم على ترسيخها في البلاد عبر مدة زمنية طويلة أفضت إلى سيادة أجواء تنامت فيها الهويات الفرعية المستندة على إعادة تعريف الذات على أساس طائفي يُكرّس المقابلة بين مكونين رئيسيين في المجتمع البحريني هما السنة والشيعة¹. ويُمكن التأكيد على أنّها اختلفت عن ثورتَي تونس ومصر في جمعها في أساليبها بين وسائل الاحتجاج والتفاوض، أي أنّ نشاطها كانوا يقومون باستغلال تراكم الاحتجاجات لفتح فرصة سياسية تمكنهم من الضغط على النظام القائم، ليقوم بفتح قنوات تواصلية يبتشرون عبرها مطالبهم الإصلاحية إليه.

هذا، وقد اختلفت اختيارات نشاط الحركات الاحتجاجية في البحرين عما كانت عليه في تونس مصر، فعلى الرغم من أنّ هذه الاختيارات كانت في الأيام الأولى للثورة على قدر كبير من الوعي والفاعلية وساهمت بدرجة عالية في تحشيد وتعبئة الجماهير ودفعهم للثورة، إلا أنّها تغيرت في الأيام التالية للثورة، دافعة بها إلى نقطة انتهى فيها الإجماع حولها وتشظى فيها المجتمع بين طائفتين إحداهما مؤيدة لها ولمطالبها والأخرى معارضة لها وترى فيها خطراً عليها، وهو ما سهل على النظام البحريني الانقضاض عليها -مستعيناً بوحدات عسكرية سعودية وإماراتية- ووأدها وهي لا تزال في مهدها.

وتبعاً لذلك، فإنّ نشاط الحركات الاحتجاجية كان لهم دور كبير في الدعوة إلى الثورة والحشد والتعبئة لها؛ ويُمكن تفصيل ذلك بالآتي:

أ. على مستوى الدعوة إلى الثورة كان النشاط الشباب أذكى جداً في اختيار يوم 14 فبراير/شباط 2011 لدعوة الجماهير إلى التظاهرات، فهذا اليوم له خصوصية في الذاكرة

¹ عوض، محسن: *الانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي بين الإصلاح التدريجي، والفعل الثوري (2001-2011)*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 388، حزيران/يونيو 2011م/ ص 68.

الشعبية البحرينية، إذ أنه يُصادف الذكرى العاشرة لاستفتاء شعبي طُرح في عام 2001¹ وأسس لملكية دستورية في البحرين إذ وافقت عليه نسبة 98.4% من الجماهير المصوتة. لذلك فقد عملت الدعوة للتظاهرات في هذا التاريخ على إحياء هذه الذكرى في نفوس المواطنين البحرينيين وتذكيرهم بأن ما ورد في الاستفتاء لم يُنفذ أبداً².

ب. على مستوى الحشد والتعبئة؛ نجح الشباب في الحشد والتعبئة للاحتجاجات الأولى في الثورة عبر تقسيم أنفسهم في مجموعات صغيرة، حيث قاموا بالتنسيق المستقل فيما بينهم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والمنتديات الشبكية البحرينية المستقلة وأبرزها: ملتقى البحرين. كذلك، فقد تمكن الشباب من استقطاب المزيد من المؤيدين لحركتهم الاحتجاجية عبر تقديمها في قوالب اسمية فضفاضة تدلّ على أنها حركة غير مؤطرة (لا ينبغي اعتبارها وكيلاً للمعارضة الرسمية ممثلة بجمعية الوفاق) وعديمة المركزية والقيادة، تُمثّل جيلاً جديداً من الناشطين المنتمين إلى كافة الطوائف (السنة والشيعة) والأيديولوجيات، فقد قام الشباب بتسمية حركتهم بحركة "14 فبراير"، وكانت دعواتهم في البداية ذات طبيعة عامة أعلنوا فيها أنّ هدفهم هو التغيير السياسي دون الدخول في قضايا مفصلية قد تسبب انقسامات، وهو ما ساهم في زيادة التقاف الجماهير من حولهم¹.

إنّ هذه الاختيارات لنشاط الحركة الاحتجاجية البحرينية كانت على قدر كبير من الوعي والفاعلية وساهمت بدرجة عالية في تحشيد وتعبئة الجماهير ودفعهم للثورة، إلا أنّ ما

¹ ذكرنا في الفصل السابق أنّ البحرين شهدت في يومي 14 و 15 شباط/فبراير من عام 2001 استفتاءً شعبياً على ميثاق العمل الوطني الذي تضمن في متنه تعديلين فقط الأول: نصّ على تغيير اسم دولة البحرين إلى مملكة البحرين، وتغيير لقب رأس الدولة من أمير إلى ملك. والثاني نصّ على استحداث مجلس شوري يتمّ تعيينه لأغراض الاستشارة فقط، بحيث تبقى السلطان التشريعية والرقابية بيد مجلس النواب المنتخب. (العزباوي، يسري وغيث، مي: بين الاستمرارية والتغير: البحرين في وضع مضطرب، مرجع سابق).

² كننمت، جين: البحرين: ما وراء الجمود، المعهد الدولي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس)، يونيو/حزيران 2012، على الرابط: https://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/field/field_document/p_r0612kinninmont_arabic.pdf
¹ المرجع السابق.

أضاع جهود هذه الحركة وبدّدها¹ كان عجز الفاعلين فيها عن الاضطلاع بمسؤولية الخروج بهدف وشعار جامع تتفق عليه القاعدة الجماهيرية التي تُشكّل الحاضنة الأولى للحركة الاحتجاجية، فنشطاء الحركة الاحتجاجية قاموا برفع سقف مطالبهم إلى حدود غير معقولة، حيث طالبوا بإسقاط النظام، أي إسقاط حكم العائلة الحاكمة، كما أنّ بعضهم قام برفع شعار طالب فيه باستبدال الحكم المحلي الحالي بنظام جمهوري². فرفع شعارات هذه المطالب أدى إلى حدوث فجوة بين مطلب الحركة الاحتجاجية الشبابية ومطالب الجمعيات السياسية المعارضة التي تقع جمعية الوفاق في مقدمتها³ وترفع شعارات الدعوة إلى الإصلاح بدلاً من تغيير النظام الكلي. هذا، وإنّ جنوح الحركة الاحتجاجية في رفع سقف المطالب، أدى بشريحة كبيرة من الطائفة السنية إلى أن تخرج عن تأييدها لها معتبرة هذه المطالب ضدّ مصلحتها، وهو ما قادها إلى الخروج في تجمعٍ مكوّن من عشرات الآلاف أمام جامع الفاتح (تجمع الوحدة الوطنية) للتشديد على أنّ لها مطالبها ومواقفها السياسية الخاصة. وأمام هذا الانشقاق المجتمعي وانكفاء الطائفة السنية عن مساندة الحركة الاحتجاجية وجدت سلطة الحكم الفرصة سانحة للانقضاض على هذه الحركة والقضاء عليها¹.

إنّ، يُمكن القول بأنّ طبيعة البنى السياسية السائدة في البحرين قبل الثورة هي التي مكنت الحركة الاحتجاجية من بناء فرصتها السياسية. فمنهج الاستحواذ الكامل والسيطرة العائلية

¹ يُشار في هذا السياق إلى أنّ نشطاء الحركة الاحتجاجية البحرينية وقّعوا في الكثير من الأخطاء الأخرى؛ كان أبرزها قيامهم بإغلاق الشارع الممتد من دوار اللؤلؤة إلى مرفأ البحرين المالي، وهو شارع مهم جداً لأنّه يُمثّل المدخل الرئيسي للمنطقة التجارية وسط العاصمة، فأغلاق هذا الشارع شكّل اعتداءً صريحاً على مصالح الغير وحقوقهم، ودفع الكثير من تجار البحرين إلى تقديم شكاوى ضدّ ما اعتبروه تهديداً لمصالحهم وأرزاقهم. ومن الأخطاء التي وقع بها نشطاء الحركة الاحتجاجية البحرينية -كذلك- اتجاّهم نحو القيام بأفعال احتجاجية عبثية مثل قرارهم بالتظاهر في منطقة الرفاع أمام قصر الملك، فقرارهم هذا أدى إلى وقوعهم بصدامات عنيفة مع أهالي الرفاع وقوى الأمن. (فخرو، علي محمد: انعكاس التحركات العربية من أجل الديمقراطية على البحرين، مرجع سابق، ص116).

² المرجع السابق.

³ يُذكر هنا أنّ جمعية الوفاق قامت مع أربع جمعيات أخرى بوضع رؤية سياسية لمستقبل البحرين بعنوان "وثيقة المنامة"، دعت فيها إلى "حكومة منتخبة في ظلّ ملكية دستورية مع برلمان منتخب بالكامل ودوائر انتخابية عادلة التقسيم ونظام قضائي نزيه شفاف وإنهاء استثناء الشيعة من جهاز الأمن". وطالبت بأن يتم تقديم كافة مقترحات الإصلاح هذه للاستفتاء. (كننمت، جين: البحرين: ما وراء الجمود، مرجع سابق).

¹ فخرو، علي محمد: انعكاس التحركات العربية من أجل الديمقراطية على البحرين، مرجع سابق، ص116.

المطلقة على مؤسسات الدولة ومصادر الثروة¹، أدى إلى وجود بنية سياسية ملائمة لعمل الحركات الاحتجاجية، حيثُ وجود واقع اجتماعي وسياسي تتوفر فيه عوامل الاحتجاج (شعور الجماهير بعدم الرضا والسخط العام على هذه الأوضاع)، فالنشطاء الشباب الذين كانوا متواجدين على الساحة السياسية في البحرين قبيل الثورة استغلوا هذه البنية السياسية الملائمة لبناء فرصتهم السياسية عبر تسييس هذا السخط العام (Politicization of Discontent) أو تحويله من حالة شعور بعدم الرضا إلى ممارسة سياسية (فعل احتجاج يأتي عبر حركة احتجاجية واسعة). إلا أن عجزهم عن بناء خطاب سياسي احتجاجي موحد تتوافق عليه جميع الفئات والتركيبات الاجتماعية المشاركة في الثورة وذوو أهداف إصلاحية واضحة تتلاقى مع مطالب كافة أطراف الشعب، أدى إلى حدوث فجوة بين مطالب حركتهم ومطالب جهات المعارضة الأخرى، وساهم في ابتعاد الطائفة السنية -التي رأت أن مطالب الحركة تأتي ضد مصالحها- عن خيار تأييدها، وهو ما أوجد حالة من الاستقطاب المذهبي المجتمعي -بين طائفتين إحداهما تؤيد الحركة وتري أنها تمثلها (الشيعية) والأخرى تعارضها وتري أنها تقف ضد مصالحها (السنة)- استغله النظام لقمع الحركة، وهو ما أفضى في النهاية إلى القضاء على الفرصة السياسية المواتية للتغيير والإصلاح السياسي والدستوري.

وتبعاً لما تقدّم يُمكن الخروج من هذا الفصل بجملة من الاستنتاجات نوردّها فيما يلي:

1. إنّ النموذج المثالي للحركة الاجتماعية -الذي أوردناه في مقدمات هذه الدراسة- هو الذي يحتوي على العناصر الآتية: درجة عالية من التنظيم، والتنسيق والاستمرارية، وتوحيد الجهود والفئات المستهدفة، التمتع بمذهب موحد، أهداف الواضحة الواحدة التي تجمع بين المطالب السياسية والاقتصادية، إقامة التحالفات التي تُشكّل الأساس لإفراز حزب سياسي يُنافس على السلطة.

2. إنّ هناك عدة محددات تحكم العناصر المكوّنة لهذا النموذج المثالي للحركة الاجتماعية وتؤثر في إمكانيات تشكّله وهذه المحددات هي دون تفصيل: محدّد المكوّن الاجتماعي،

¹ رضي، حسن علي: أحداث البحرين: الأزمة والمخرج، مرجع سابق، ص31.

ومحدّد الفرصة السياسية وبنية الفرصة السياسية: حجم القدرة القمعية للدولة، طبيعة البنى السياسية التقليدية القائمة وعلاقتها بالحركات الاجتماعية، ومحدّد الإجماع الشعاري العاكس لوحدة الهدف، ومحدّد الموارد.

3. إنّ الأساس النظري الذي قام عليه هذا الفصل اعتمد على تحليل واقع الحركات الاحتجاجية التي برزت وكان لها دور فاعل في ثورات الربيع العربي التي انطلقت في كلّ من مصر وتونس والبحرين، وذلك لتحديد مدى اقترابها أو ابتعادها من النموذج المثالي للحركة الاجتماعية، وقد تمّ تحليل هذا الواقع بالبحث ضمن المحددات الرئيسة التي تحكم هذا النموذج وتؤثر في إمكانيات تشكّله (ذكرناها في النقطة السابقة).

4. إنّهُ ومن خلال تحليل واقع الحركات الاحتجاجية في مصر وتونس والبحرين في مرحلة تفجّر الثورات في هذه الدول؛ فقد تبين أنّ هذه الحركات جميعها تمكّنت من بناء فرصتها السياسية عبر استغلال طبيعة البنية السياسية السائدة في تلك الدول في المرحلة التي سبقت تفجّر الثورات (تراكم عوامل الفساد والقمع والاضطهاد وتعدد أشكالها)، فهذه الحركات قامت باستغلال وجود واقع اجتماعي وسياسي تتوفر فيه عوامل الاحتجاج (شعور الجماهير بعدم الرضا والسخط العام على هذه الأوضاع)، لتقوم ببناء فرصتها السياسية عبر تسييس هذا السخط العام (Politicization of Discontent) أو تحويله من حالة شعور بعدم الرضا إلى ممارسة سياسية (فعل احتجاج).

5. إنّ الحركات الاحتجاجية في الحالة المصرية والتونسية كانت هي المساهم الأول في تحوّل الاحتجاجات من احتجاجات بسيطة محدودة الانتشار وذات مطالب فئوية إلى حركة ثورية ذات مطالب كلّية تجمع في متنها بين السياسي والاجتماعي، فعبر استغلال إمكانياتها المتاحة (توظيف وسائل الاتصال الحديثة في الدعوة إلى الثورة، والعمل على تزويد التناقضات العقائدية والسياسية بين مكوناتها) نجحت هذه الحركات في بناء خطاب سياسي احتجاجي موحد (توافق عليه جميع الفئات والتركيبات الاجتماعية المشاركة في الثورة) وذو أهداف واضحة (إسقاط النظام) وهو ما لعب دوراً كبيراً في حشد وتعبئة الجماهير من حولها، وهذا

الالتفاف الجماهيري حولها هو ما مكّنها من الاستمرار في فعل الاحتجاج، وهو ما قاد هذا الفعل نحو التحول إلى حركة تصاعدت باستمرار، لتتحول في النهاية إلى حركة رأسية تجسّدت في ثورة شعبية عارمة ومتكاملة نجحت في تحقيق مسعاها الأول المتمثل في إسقاط النظام.

6. إنّ اختيارات نشطاء الحركة الاحتجاجية في الحالة البحرينية كانت على قدر كبير من الوعي والفاعلية وساهمت بدرجة عالية في تحشيد وتعبئة الجماهير ودفعهم للثورة، إلا أنّ العامل الحاسم الذين أدى إلى عدم تمكنهم من تحقيق أهدافهم كان عجزهم عن بناء خطاب سياسي احتجاجي موحد تتوافق عليه جميع الفئات والتركيبات الاجتماعية المشاركة في الثورة، فعلى عكس الحركات الاحتجاجية في مصر وتونس -التي نجحت في جمع مكونات الثورة حول هدف إسقاط النظام- لم تتجسّد الحركة الاحتجاجية البحرينية في صياغة هدف واضح للثورة يأتي عبر شعار تتوافق عليه كافة أطراف الشعب المشاركة في الثورة، الأمر الذي أدى إلى حدوث فجوة بين مطالب حركتهم ومطالب أطراف الشعب الأخرى، وأوجد حالة من الاستقطاب المذهبي المجتمعي -بين طائفتين إحداهما تؤيد الحركة وتري أنّها تُمثّلها (الشيعية) والأخرى تُعارضها وتري أنّها تقف ضدّ مصالحها (السنة)- استغله النظام لقمع الحركة، وهو ما أفضى في النهاية إلى القضاء على الفرصة السياسية المواتية للتغيير والإصلاح السياسي والدستوري.

7. إنّ نجاح الحركات الاحتجاجية في الحالتين المصرية والتونسية في إسقاط النظام فتح لها فرصة سياسية جديدة -تمثّلت في انهيار الدولة القمعية وفتح المجال العام أمام نشاط هذه الحركات- كان يُمكن من خلالها أن تبني نسق من الزخم والاستمرارية تتمكّن فيه من تشكيل حركة اجتماعية منظمة تحقّق الأهداف والمطالب التي رفعتها إبان الثورة، وهو ما لم يحدث في الحالتين بسبب عوامل داخلية (متعلقة بتركيب وتنظيم واختيارات تلك الحركات) وخارجية (متعلقة بشكل وهيئة البنية السياسية التي عملت تلك الحركات ضمن أطرها بعد الثورة).

8. إنه على الرغم من أنّ طبيعة بنية الفرصة السياسية المتوفرة في تونس اليوم تتشابه في بعض خصائصها مع بنية الفرصة السياسية المتوفرة في مصر من حيث توافر عوامل الاحتجاج بسبب عدم استكمال تحقيق أهداف الثورة، إلا أنّ المختلف في هذه البنية هو انفتاح المجال العام -المغلق في الحالة المصرية بسبب الانقلاب وما أفرزه من قوانين- فطبيعة هذه البنية في الحالة التونسية واستمرار وجودها على هذا النحو دون تغيرات تطرأ عليها (انفتاح المجال العام، وتوافر عوامل الاحتجاج بسبب عدم استكمال تحقيق أهداف الثورة) تُنبئ بأن الحركات الاحتجاجية في تونس -التي عادت إلى شكلها كحركات احتجاج مطلّية بعد الثورة- ستستمرّ في نسق حراكها الاحتجاجي الذي ستتغير مستوياته من حين لآخر صعوداً وهبوطاً حتى تحقيق كافة أهداف الثورة الأخرى إضافة إلى الحرية أي الشغل والعدالة الاجتماعية.

الخلاصة والاستنتاجات

عالجت الدراسة واحدة من الموضوعات المهمة المتعلقة بتفسير دينميات الثورات والاحتجاجات الاجتماعية والسياسية، وعنصر التنظيم الاجتماعي فيها. وسعت إلى تبين مدى ارتباط نتائج ومخرجات هذه الظاهرة بالخصائص المميزة لشكل وتنظيم وبنى التنظيم الاجتماعي المحرّك لها.

وضمن الإطار السابق، فقد ركزت الدراسة على البحث في الخصائص المميزة لشكل وتنظيم وبنى التنظيم الاجتماعي المحرّك للحركات الاحتجاجية التي ظهرت في الثورات التي انطلقت في كلٍّ من مصر وتونس والبحرين، وذلك لتبيين مدى ارتباط ذلك كلّ بنتائج ومخرجات التغيير السياسي في هذه الدول.

ولعمل ذلك فقد استندت الدراسة إلى أساس منهجي وموضوعي قائم على إنشاء نمط مثالي للحركة الاجتماعية -من خلال تركيب مجموعة من السمات والمواصفات وإعطائها للحركة الاجتماعية بشكل مجرد وعام ثمّ العمل على تصنيفها ضمن نموذج فكري وعقلي ومنطقي متسق- بحيث يتم البحث في مدى اقتراب أو ابتعاد خصائص وسمات تلك الحركات من خصائص وسمات ذلك النموذج.

وقد استطاعت الدراسة من خلال استلهاً عدة مفاهيم مرتبطة بالنظريات المفسّرة للحركات الاجتماعية، وبالاستناد إلى الركائز الثابتة الواردة في التعريفات المختلفة للحركة الاجتماعية، وبالاعتماد على ما أورده تشارلز تلي في خلاصاته حول العناصر اللازمة لقيام أي حركة اجتماعي؛ استطاعت عبر هذه المفاهيم والركائز والخلاصات أن تقوم بوضع نموذج مثالي للحركة الاجتماعية يحتوي على عدة عناصر هي: درجة عالية من التنظيم، والتنسيق والاستمرارية، وتوحيد الجهود والفئات المستهدفة، التمتع بمذهب موحد، أهداف واضحة واحدة تجمع بين المطالب السياسية والاقتصادية، إقامة التحالفات التي تُشكّل الأساس لإفراز حزب سياسي يُنافس على السلطة.

ولمستويات الدقة في قياس عناصر هذا النموذج، فقد قامت الدراسة بالاعتماد على عدة محددات رئيسية تحكم تلك العناصر المكوّنة له وتؤثر في إمكانيات تشكّله وهذه المحددات هي دون تفصيل: محدّد المكوّن الاجتماعي، ومحدّد الفرصة السياسية وبنية الفرصة السياسية: حجم القدرة القمعية للدولة، طبيعة البنى السياسية التقليدية القائمة وعلاقتها بالحركات الاجتماعية، ومحدّد الإجماع الشعائري العاكس لوحدة الهدف، ومحدّد الموارد. فمن خلال هذه المحددات استطاعت الدراسة الوقوف على مدى اقتراب أو ابتعاد الحركات الاحتجاجية التي انطلقت في مصر وتونس والبحرين -إبان تفجّر ثورات العربي- من النموذج المثالي للحركة الاجتماعية، مع ملاحظة أنّه كلّما اقتربت الحركة الاحتجاجية من تحقيق هذه المحددات سواء في داخلها أو في المحيط الذي تعمل فيه، زادت درجة اقترابها من النموذج المثالي للحركة الاجتماعية وأصبحت أكثر قدرة على تحقيق أهدافها.

وقد خلصت الدراسة من خلال تتبعها التاريخي للاحتجاجات التي حدثت في مصر وتونس والبحرين قبل اندلاع ثورات الربيع العربي -منذ عهد الاستعمار وحتى العقد الأخير قبل الثورات- إلى أنّ هذه الاحتجاجات جاءت في شكل حركات احتجاجية متفرقة كانت تحدث في فترات زمنية متباعدة، وصحيح أنّ هذه الحركات قد شهدت تطوراً ملموساً في عنصر الزخم في العقد الأخير قبل ثورات الربيع العربي حيث ظهرت في هذا العقد في أشكال حركات أكثر زخماً، إلا أنّ هذا العنصر لم يقترب بعنصر الاستمرارية الضروري من أجل حدوث التراكم الذي من شأنه إكساب نشاط هذه الحركات مزيداً من الزخم والانتشار المفضي إلى تحقيق الأهداف، وهذا التراكم بالضبط هو التطوّر المهم الذي شهدته الحركات الاحتجاجية في مرحلة ثورات الربيع العربي، وهو ما ساعدها على استقطاب المزيد من الشرائح المجتمعية عبر آليات الحشد والتعبئة ومكّنها من تحقيق الأهداف الأولى لتلك الثورات التي شكّلت هي جزءاً هاماً منها.

وقد توصلت الدراسة من خلال تحليل واقع الحركات الاحتجاجية في مصر وتونس والبحرين في مرحلة تفجّر الثورات في هذه الدول إلى نتيجة مفادها أنّ الحركات الاحتجاجية -

التي برزت كصاحبة دور فاعل في الثورتين المصرية والتونسية- قد اقتربت -في المرحلة الأولى لتفجّر الثورة- من تحقيق المحددات الحاكمة للنموذج المثالي للحركة الاجتماعية، سواء في داخلها أو في المحيط الذي عملت فيه، أي أنّها زادت من درجة اقترابها من النموذج المثالي للحركة الاجتماعية، وهو الأمر الذي مكنها من تحقيق الأهداف الأولى للثورة (إسقاط النظم). إلا أنّها عادت وابتعدت عن هذا النموذج في المراحل التالية للثورة، وهو الأمر الذي قادها إما للانحسار -كما في حالة مصر- أو للتراجع إلى أشكال أقلّ زخماً وشمولية في المطالب -كما في حالة تونس-. أما فيما يتعلق بالحركات الاحتجاجية التي برزت كصاحبة دور فاعل في الثورة البحرينية، فقد توصلت الدراسة إلى أنّ هذه الحركات لم تستطع الاضطلاع بمسؤولية صياغة هدف واضح للثورة يأتي عبر شعار تتوافق عليه كافة أطراف الشعب المشاركة في الثورة، أي أنّها لم تتمكن منذ البداية من تحقيق أحد المحددات الحاكمة للنموذج المثالي للحركة الاجتماعية (محدّد الإجماع الشعائري العاكس لوحدة الهدف)، وهو ما أدى إلى ابتعادها عن هذا النموذج، وقادها إلى الفشل في تحقيق أهدافها.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

أحمد، بسنت: الحركات الاجتماعية.. تقدّم نحو الأمام أم تراجع محتوم، مصر: منتدى البدائل العربي للدراسات، 2015.

بشارة، عزمي: الثورة التونسية المجيدة: بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني/يناير 2012.

بشارة، عزمي: ثورة مصر ج.1. من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أيار/مايو 2016.

تلي، تشارلز: الحركات الاجتماعية (1768-2004)، ترجمة وتقديم: وهبة، ربيع، 957، ط1، القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2005.

جورج، فهمي: الحركات الشبابية بعد 25 يناير 2011، أفكار التحرير في مواجهة مؤسسات مبارك، مصر: منتدى البدائل العربي للدراسات.

حمداي، جميل: جهود ماكس فيبر في مجال السوسيولوجيا، ط1، 2015.

خرمة، تامر وآخرون: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب- لبنان- البحرين - الجزائر- سورية- الأردن)، تحرير: الشوبكي، عمرو، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

الخوري، فؤاد إسحاق: القبيلة والدولة في البحرين: تطوّر نظم السلطة وممارستها، ط1، بيروت-لبنان: معهد الإنماء العربي، 1983.

دياب، محمد حافظ: انتفاضات أم ثورات في تاريخ مصر الحديث، تقديم: سالم، لطيفة محمد، ط1، القاهرة، دار الشروق، 2011.

زادة، رانيا: الحركات الشبابية والتحول الديمقراطي في مصر، مصر: منتدى البدائل العربي للدراسات، 2014.

الزلاقي، إيهاب وآخرون: حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي، ط1، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007.

زهران، فريد: الحركات الاجتماعية الجديدة، ط1، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007.

سليمان، هاني: العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تموز/يوليو 2015.

شعبان، أحمد بهاء الدين: الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر: هل طفح الكيل؟، مبادرة الإصلاح العربي (ضمن أوراق المتابعة السياسية، تشرين الثاني/نوفمبر 2007).

عبد الفتاح، إسماعيل: معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية، ط1، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2008.

عبد الله، نادين: فهم وتطوير حركات الاحتجاج الاجتماعي رؤية اجتماعية-سياسية، مصر: منتدى البدائل العربي للدراسات.

العجاتي، محمد: مطالب الثورة المصرية والفاعلون الجدد، مصر: منتدى البدائل العربي للدراسات.

العطري، عبد الرحيم: الحركات الاحتجاجية بالمغرب، مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي، تقديم: بنسعيد، إدريس، ط1، الرباط: دفاتر وجهة نظر، 2008.

العمر، معن خليل: الحركات الاجتماعية، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010.

فتح الرحمن، عثمان سراج الدين وعبد القيوم، أكرم: الحركات الاجتماعية في تونس: البحث عن الغائب، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، تحرير: خليل، عزة: ط1، القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية، 2006.

فرانك، أندريه غندر وفونتيس، مارتا: الحركات الاجتماعية في التاريخ العالمي الحديث، الإضراب الكبير، مجموعة من الباحثين، ترجمة: خفاجي، عصام ونعمة، أديب، ط1، بيروت: دار الفارابي، 1991.

كشك: حسنين: حدود الحركات الاجتماعية في مصر (200-2009)، 8، منشورات المدرسة النقدية في علم الاجتماع المصري، 2012.

مارشال، جوردون: موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: زايد، أحمد وآخرون، مراجعة: الجوهري، محمد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002.

مالكي، محمد وآخرون: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شباط/فبراير 2012.

مجموعة من الباحثين، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، تقديم: أمين، سمير، تحرير: خليل، عزة، ط1، القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية، 2006.

مصطفى، أحمد محمد و يعقوبي، حياة: الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي(التجربتان المصرية والتونسية في لعمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورات)، منظمة فريدريش إيبيرت-المشروع النقابي الإقليمي، 2015.

مقلد، إسماعيل صبري؛ ربيع، محمد محمود: موسوعة العلوم السياسية، الكويت: جامعة الكويت، 1999.

نصار، آية وآخرون: الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، تقديم: عبد الفضيل، محمود، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آذار/مارس 2012.

نصار، جمال: مستقبل الديمقراطية في بلدان الربيع العربي حالة (تونس ومصر)، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 13 أيار/مايو 2013.

النيغاي، ايناس: الثورة التونسية: خطوات الصحو، مركز برق للدراسات والأبحاث.

هاننتجتون، صامويل: الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: علوب، عبد الوهاب، ط1، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993.

هلال، علي الدين: تطور النظام السياسي في مصر (1805-2005)، ط1، 2006.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Ottaway, MarinaK, Hamzawy, Amr: **Protest Movements and Political Change in the Arab World**, CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE. January 28, 2011.

ثالثاً: الأطروحات الجامعية

دبي، رائد محمد عبد الفتاح: أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة " الإخوان المسلمين في مصر نموذجاً"، سلسلة أطروحات الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2012.

سلامة، عبد الرحمن يوسف: التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول/2010، سلسلة أطروحات الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2016.

رابعاً: الدوريات والتقارير

إبراهيم، سعد الدين: *المجتمع المدني في ظل ثورات الربيع العربي*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 459، أيار/مايو 2017م.

أفاية، محمد نور الدين: *القوى الاجتماعية للثورة، مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 398، نيسان/أبريل 2012م.

أيوب، حسن صالح: *الحراك الشبابي الفلسطيني بين قوة التغيير وضعف التنظيم، مجلة جامعة الأزهر-غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، العدد 2، مج 15، 2013م.*

تقرير اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الفترة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها، أبريل 2012.

التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات، سلسلة: تقييم الحالة، المركز العربي للدراسات والأبحاث، آذار/مارس 2017.

الجمعاوي، أنور: *المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 6، كانون الثاني/يناير 2014م.*

الجمعاوي، أنور: *تونس: العبور إلى الديمقراطية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 7، آذار/مارس 2014م.*

الجمعاوي، أنور: *حركة تمرّد التونسية: الحدود والآفاق، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 4، أيلول/سبتمبر 2013م.*

الرديسي، حمادي: *تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 18، كانون الثاني/يناير 2016م.*

رضي، حسن علي: *أحداث البحرين: الأزمة والمخرج، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 402، أغسطس/آب 2012م.*

رمضاني، صوراية: *الحركات الاجتماعية "مقاربة سوسيولوجية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الجزائر، العدد 24، 2016.*

الشرقاوي، باكينام: *إدارة المرحلة الانتقالية بعد الثورات*، مجلة الديمقراطية، وكالة الأهرام، مج12، العدد46، نيسان/أبريل 2012م.

الشوبكي، عمرو: *الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين)*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد384، 2011م.

الصافي، إبراهيم: *الحركة الاحتجاجية في تونس*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد435، أيار/مايو 2015م.

عبد السلام، رفيق: *في الحاجة إلى بناء الكتلة التاريخية: الحالة التونسية نموذجاً*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد373، آذار/مارس 2010م.

عبد الله، نادين: *الحركة العمالية في المحلة الكبرى محركاً للتغيير السياسي*، سلسلة الأوراق الشهرية لمنتدى البدائل العربي - الورقة (3)، مصر: منتدى البدائل العربي للدراسات، آذار/مارس 2010.

عبد النور، ناجي: *الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجه الثانية من التحرير السياسي*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد387، أيار/مايو 2011م.

العجاتي، محمد: *الحركات الاحتجاجية في مصر والأمل في إصلاح عادل*، سلسلة الأوراق الشهرية لمنتدى البدائل العربي - الورقة (2)، مصر: منتدى البدائل العربي للدراسات، 2010.

عوض، محس: *الانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي بين الإصلاح التدريجي، والفعل الثوري (2001-2011)*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد388، حزيران/يونيو 2011م.

فخرو، علي محمد: *انعكاس التحركات العربية من أجل الديمقراطية على البحرين*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد390، أغسطس/آب 2011م.

فكري، مروة: *المؤسسات الأمنية والحراك الثوري في مصر*، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد4، أيلول/سبتمبر 2013م.

قرني، بهجت: *الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد406، كانون الأول/ديسمبر 2012م.

مصطفى، أحمد محمد و اليعقوبي، حياة: *الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي* (التجربتان المصرية والتونسية في لعمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورات)، منظمة فريدريش إيبيرت-المشروع النقابي الإقليمي، 2015م.

المهر، محمود صلاح عبد الحفيظ: *الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية*، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد27، 2010م.

نافعة، حسن: "ربيع مصر": بين ثورتي 25 يناير و30 يونيو، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي، 2014.

خامساً: المراجع الإلكترونية

إبراهيم، هند أحمد: دور الحركات الاجتماعية في أحداث الثورات دراسة حالة: حركة كفاية- 6 أبريل، الحوار المتمدن، 2012/10/1، على الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=326266>

بسيوني، مصطفى: انتفاضة 6 أبريل 2008، موقع الاشتراكي، 2014/4/5، على الرابط: [/http://revsoc.me/workers-farmers/18752](http://revsoc.me/workers-farmers/18752)

تاريخ ثورات تونس: هل تحيد الثورة عن مسارها ثانية؟، موقع الحرية، على الرابط:

http://libertamedia.blogspot.com/2012/03/blog-post_1312.html

الجمعاوي، أنور: عن الفعل الاحتجاجي في تطاوين، العربي الجديد، 2017/5/18، على الرابط:

<https://goo.gl/BRvEzd>

حركة حق البحرينية، موقع حملة سكينه، 2012/5/24، على الرابط:

<https://www.assakina.com/center/parties/16120.html>

حمومي، حميدة: نظرية الحرمان الاجتماعية، هياكل، أفعال وتنظيمات: تحليل الاحتجاج الاستشراقي، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية (إنسانيات)، على

الرابط: <https://insaniyat.revues.org/8382>

خليل، عزة عبد المحسن: الحركات الاجتماعية في العالم العربي، على الرابط:

http://maraji3-elondy.blogspot.com/2011/05/blog-post_8186.html

الخولي، حسام: الحركة العمالية المصرية.. درب الآلام (2-2)، ألترا صوت، 2017/3/28،

على الرابط: <https://goo.gl/tPRX1a>

سحبون، أسماء: خمس ثورات ومئات الشهداء من أجل الخبز والكرامة: جانفي شهر كل المخاطر، موقع صحيفة الشروق، 2014/12/14، على الرابط:

<http://goo.gl/f1LTyV>

شعبان، عصام: عندما يتجدد الحراك الاحتجاجي في مصر، العربي الجديد، 2017/8/22، على

الرابط: <https://goo.gl/i7wTa3>

صلاح عبد الحفيظ، محمود: الفرصة السياسية الحركات الشبابية والدولة فيما بعد الربيع العربي!، معهد العربية للدراسات، 2013/12/26، على الرابط:

<https://goo.gl/dNp08U>

طه، أحمد: الحياة الحزبية في مصر بعد الثورة... بين الإنطلاق والتعثر، مجلة جدلية،

2012/11/29، على الرابط: <https://goo.gl/11hXgM>

العزباوي، يسري وغيث، مي: بين الاستمرارية والتغير: البحرين في وضع مضطرب، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2013/12/29، على الرابط:

<http://www.acrseg.org/2309/bcrawl>

العزباوي، يسري: دور الشباب والحركات الاحتجاجية الجديدة في ثورة 25 يناير، موقع البوابة نيوز، 2012/12/1، على الرابط: <http://www.albawabhnews.com/62037>

عقل، زياد: حالة الحركات الاجتماعية في مصر... التشتت وشبح الأفول، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2017/6/2، على الرابط:

<http://acpss.ahram.org.eg/News/16312.aspx>

القصرين: هل هي انتفاضة مهمشين جديدة في تونس؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/1/28، على الرابط:

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies//Pages/Kasserine_and_the_Birth_of_a_New_Protest_Movement_in_Tunisia.aspx

كاسوكة، ورد: حوامل الاحتجاج وأطواره: تونس ومصر نموذجاً، جريدة الأخبار، على الرابط:

<http://al-akhbar.com/node/197526>

كننمت، جين: البحرين: ما وراء الجمود، المعهد الدولي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس)، يونيو/حزيران 2012، على الرابط:

https://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/field/field_document/pr0612kinninmont_arabic.pdf

المسار السياسي لتونس بعد الاستقلال (1956 - 2014)، بوابة الوسط، 2014/11/15، على الرابط: [/http://alwasat.ly/ar/news/tunis/47515](http://alwasat.ly/ar/news/tunis/47515)

معالي، عبد الجليل: تونس تبدأ دورة الثورة العربية من جديد، موقع صحيفة العرب،

<http://www.alarabonline.org/?id=14340>، على الرابط: 2014/2/2

نظير، مروة: مستقبل حركات الاحتجاج العربية: المحددات والمسارات، مركز الحضارة

للدراسات. [http://www.hsc.com.qa/arabic/post/the-future-of-the-arab-](http://www.hsc.com.qa/arabic/post/the-future-of-the-arab-protest-movements-31)

protest-movements-31

ياسر، صالح: الحركات الاجتماعية: الجوهر - المفهوم - والسياقات المفسرة، موقع رابطة

الأنصار الشيوعيين العراقيين، على الرابط:

<http://www.yanabe3aliraq.com/index.php/author-names/8> 3-2013-04-1

17-19-04-19/26762-2015-01-27-12-37-26

An- Najah National University

Faculty of Graduates Studies

**The Role of Protest Movements in the
Outcome of Political Change in the
Arab World: A Comparative study of
Egypt, Tunis and Bahrain**

**By
Isra' Jamal Rashad Arafat**

**Supervised by
Dr. Hasan Ayoub**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master of Political Planning and
Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National
University, Nablus, Palestine.**

2017

The Role of Protest Movements in the Outcome of Political Change in the Arab World: A Comparative study of Egypt, Tunis and Bahrain

By

Isra' Jamal Rashad Arafat

Supervised by

Dr. Hasan Ayoub

Abstract

The study examined the role of protest movements -as social movements- in the outcomes of political change processes in Egypt, Tunisia, and Bahrain. Based on an objective methodology that draws on an 'ideal type' that measures social movements, this research explores the circumstances that shaped the characteristics and mechanisms of Arab protest movements in order to assess their persistence and ability to achieve outcomes of political change.

The main claim (hypothesis) of the study is that that protest movements that emerged in "Arab Spring" revolutions in the three examined countries departed from the ideal type conducive to effective social movements. This reality resulted in partial or ultimate failure in the march for political change in these countries.

This hypothesis was tested through a case study methodology whereby the three cases were taken as a unit of analysis that begs for close examination. In addition, some aspects of the historical methodology were applied for the sake of understanding the context within which protest movements were established before the Arab Spring, and then trace their ascendance as a major actor in Arab Spring revolts. The study compares

and contrasts the movements in the three cases against the criteria derived from the ideal type of the study. These moves are ultimately channeled to show the differences between them in terms of outcomes of political change.

Each case was divided chronologically so as to analyze the emergence, development, and role of each movement in the Arab Spring revolts. The study concludes that Arab protest movements in the three countries were fragmented, sporadic and unsteady. However, they had witnessed an upsurge of their momentum in the last decade before the Arab Spring. The flow of these movements was not sufficient in terms of its characteristics as measured by our ideal type, which explains their inability to achieve democratic political change.